الغيداء
Al-Ghaidaa

التزويج المبكر

العدد الثامن والخمسون - شتاء 2017 - تصدر عن مركز شؤون المرأة - غزة

ثلاث وردات سحقهنّ التزويج المبكر

بين الذكور والإناث.. تمييزٌ فاضح يُفكك الأسرة

من اللغة وحتى فستان الزفاف.. عنف يضع "الفتيات" في دائرة الخطر

الغيداء

تصدر عن مركز شؤون المرأة - غزة

في هذا العدد

(75) يوماً أمضتها في سجون الاحتلال

"ديما الواوي".. قصة أصغر أسيرة في العالم

"أذكر ذلك اليوم جيداً: كنتُ مريضةً وقد عدتُ من المدرسة مبكراً. بحثتُ عن أمي في المنزل فلم أجدها. وبحكم أنها أخبرتني بذهابها إلى قطعة الأرض الخاصّة بجدّي؛ فإنني اندفعتُ جرياً خارج المنزل؛ ساعيةً للحاق بها هناك. كانت أرض جدّي قريبةً من مستوطنة "كرم تسور" التي مررتُ بالقرب منها في طريقي. أوقفني أحد حراس "كرم تسور" عندما وصلتُ إلى شارعٍ رئيسيٍ غير بعيدٍ عن المستوطنة. كانت درجة حرارتي مرتفعةً. وإدراكي مشوشاً..".

للمزيد صفحة.. 16

سيدة أذربيجان الأولى

"ميهربا نعلييف" مثال للمرأة الناجحة داخل بلادها وخارجها

لا تكتفي النائبة البرلمانية "ميهربا نعلييف" السيدة الأولى لأذربيجان بأدوارها الخارجية في خدمة بلدها كصورةٍ مشرقةٍ للمرأة المسلمة المثقّفة؛ وإنما تقوم بدورٍ فعّالٍ في الداخل الأذربيجاني. عبر مبادرات المجتمع المدني. وعبر دورها السياسي الناشط كعضوٍ في البرلمان، وأيضاً عبر مؤسستها الخيرية (أصدقاء الثقافة الأذربيجانية) التي تأسّست في العام 1995 من أجل التعريف بالإرث الحضاري لبلادها.

للمزيد صفحة.. 22

"الأحوال الشخصية".. ثغرات تسيء للمرأة وتجبرها على حياة تحرمها أبسط حقوقها

جاء "قانون الأحوال الشخصية" لينظّم علاقة الأفراد فيما بينهم؛ من حيث صلة النسب القانونية. وما يترتب عليه من مصاهرةٍ وولادةٍ وولايةٍ وحضانةٍ وحقوقٍ وواجباتٍ متبادلة. وما يعتليها من انحلالٍ تترتّب عليه حقوقٌ في النفقة والإرث والوصيّة والحضانة. فهو من أهم القوانين المتعلّقة بالأسرة عموماً. وأكثرها مساساً بالمرأة خصوصاً.

للمزيد صفحة.. 32

تنظيم الأسرة..

يحقق الراحة والرفاهية للمرأة ويجنبها لأمراض قد تفتك بحياتها

عائلةٌ تضمّ عشرة أطفال، وأخرى خمسة عشر طفلاً، أرقامٌ كانت تُسجّل لأعداد الأُسر الفلسطينية، تفاخراً بالحمولة، أو تبريراً بأنّ الطفل كان "خطأ" غير محسوبٍ من قبل الأزواج، إلا أن المشاكل العائلية والصحية التي ترافق الأطفال والأم؛ دفعت للبحث -منذ عدّة سنوات- بطرقٍ مختلفةٍ لتنظيم الأسرة، تتناسب مع صحّة الأم والطفل، وتُعطي وقتاً لاتخاذ القرار السليم والكافي لإجراء الفحوصات الوراثية والصحيّة التي تُعفي الأم من الأمراض.

للمزيد صفحة.. 36

فصلية الغيداء

تصدر عن مركز شؤون المرأة – غزة
متخصصة في قضايا المرأة والمجتمع

الإشراف العام
آمال صيام

سكرتيرة التحرير
سمر الدريملي

هيئة التحرير
رم البحيصي
سيد اسماعيل
صفاء الحسنات

تدقيق لغوي
محمد السويركي

إخراج وتصميم
شريف سرحان

صور فوتوغرافية
عمر شلا
محمود سلام
وكالات أنباء

الافتتاحية 4
تزويج القاصرات.. "صفقة" للفرار من الضائقة المالية للأهل 5
إلى متى؟! 7
بين الذكور والإناث.. تمييزٌ فاضح يُفكك الأسرة 8
تشكّل ذوات الإعاقة حياتهن الخاصة! 10
آثار صحية ونفسية خطيرة تنتج عن التزويج المبكر 12
عنف يضع "الفتيات" في دائرة الخطر 14
"ديما الواوي".. قصة أصغر أسيرة في العالم 16
"قرار صادم" يُخلّف سنوات من المرض والألم للطفلة "أماني" 18
عقد الزواج خارج إطار المحكمة الشرعية عقد فاسد 19
سيدة أذربيجان الأولى "ميهريبا نعليف".. مثال للمرأة الناجحة 22
ثلاث وردات سحقهنّ التزويج المبكر 24
كاميرا الغيداء 26
نيابة حماية الأسرة من العنف إنجازات وتحديات 28
المرأة الفلسطينية، الصدمات والدعم، في ظل ممارسات الاحتلال 30
عالم بحاجة للمزيد من أدوات التجميل..! 31
"الأحوال الشخصية".. ثغرات تسيء للمرأة وتجبرها على حياة تحرمها أبسط حقوقها 32
استطلاع يوصي بضرورة تحديد سن الزواج 34
تنظيم الأسرة.. يحقق الراحة والرفاهية للمرأة 36
بين البدانة والنحافة.. احتارت حواء..! 38
الإعلام سلاح قوي في مواجهة ظاهرة التزويج المُبكّر 40
دعوا الياسمين ينمو..! 42
بلادي الهوى يشدو مليا 43
فسيفساء نسوية 44
أخبار فعاليات المركز 46
على موعد 50

شلبي أحمد / مصر

إن الأطفال الذين يعيشون في كنف عائلات يسودها العنف وعدم الاستقرار الأسري يميلون إلى العنف الاجتماعي من منطلق أن العنف يولد عنفا.

نستقبل مشاركاتكم وآرائكم
عبر البريد الإلكتروني

ghaidaa@wac.org.ps
/wacps
/Wac_Gaza
/user/wacgaza

P.O.BOX. 1281 Palestine - Gaza
Khalil Al Wazieer ST. Al Saiad Building
Tel: 00970 8 2877 311 \312 Fax: 00970 8 2877313

صورة الغلاف بعدسة: عمر شلا

ملاحظة: الآراء المنشورة في المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها

الافتتاحية

انتصار آخر.. بطعم الهزيمة !

"يا ماخد الصغار.. يا غالب التجّار"..

مثلٌ يتردّد في المجتمع الفلسطينيّ، يستخدمه الرجال والنساء عندما يرغبون في تبرير فعلتهم السيّئة؛ حين يزوّجون بناتهم في قطاع غزة مبكراً قبل أن يبلغن سنّ الثامنة عشرة أو حتى الخامسة عشرة؛ باعتبار أنّ ما يُطبّق في المحاكم الشرعية بغزة حالياً هو القرار الإداريّ رقم (78) لسنة 1955، والذي ينصّ على أن يكون الحدّ الأدنى لزواج البنت هو 15 سنةً هجريةً، أيّ أقلّ من 15 سنةً ميلادية..!

إنّهم يسوّقون مبرراتٍ لا منطقيةً لتفسير فعلتهم؛ بل جريمتهم التي يرتكبونها بتزويج طفلاتهم وهنّ صغيراتٍ قاصراتٍ غير ناضجاتٍ، ويزجّون بهنّ إلى معترك الحياة الزوجية دون أيّة مقوّماتٍ أو استعدادات. فكيف لطفلةٍ أن تُديرَ منزلاً وترعى الكبار والصغار؟! وعن أيّة "تجّارة" يتحدّث "تجار البشر" في هذا المثل؟! وعن أية غلبةٍ أو انتصارٍ يتحدّثون؟! متى أصبح زواج الطفلات انتصاراً؟! متى أصبح بناء أسرةٍ صفقةً تُبرمُ بين العائلات؟؟.

لقد أغمض المجتمع عينية –ولازال– عن كلّ ما يحدث بسبب التزويج المبكر، يتعامى عن كلّ ما حدث ويحدث للأمهات الصغيرات الحوامل والمُرضعات. المجتمع لا يطّلع على النِسبْ والإحصاءات؛ ليعرف نِسَبَ الطلاق للزوجات الصغيرات، وعدد النساء اللواتي يُعانين من أمراضٍ مختلفةٍ جسميةٍ ونفسية، وعدد الولادات والإجهاضات المتكرّرة، عدد الولادات لأطفالٍ يعانون من إعاقات، حجم المشاكل العائلية والخلافات الزوجيّة، نسب الفقر نتيجة كِبر حجم العائلة وزيادة عدد أفراد الأسرة. يبدو أنّ المجتمع لم يعُدْ يفكّر لا في حقوق الأطفال ولا في حقوق النساء.

للأسف؛ المشكلة لا تكمن فقط في تفكير العائلات التي تُزوّج بناتها مبكراً؛ المشكلة تكمن في المسئولين وصُنّاع القرار؛ كيف يُغمضون أعينهم عن مثل هذه الجرائم؟! كيف ينامون وهم يرون المجتمع والوطن يسيران إلى الوراء ويتقدمان نحو الهاوية، كيف يسمحون باستمرار مسلسل المعاناة يوماً بعد يوم؟! ما الذي يُضيرهم (وهم يُصدرون قراراتٍ هنا وأخرى هناك) بأن يصدروا قراراً بمنع التزويج دون 18 سنةً؛ حتى يحدّوا ويمنعوا تفاقم ظاهرةٍ خطيرةٍ في المجتمع اسمها "التزويج المبكّر".. ما الذي سيحدث حينها؟ أكيد؛ مش راح تنهدّ البلد، ولا راح يضيع الوطن، بالعكس؛ كلّ شي راح يكون أحسن.

لا للتزويج المبكّر.. لا لتزويج الطفلات القاصرات..
لا لحرمان الطفلات من حقّهنّ في التعليم..
نعم لحقوق الطفلات والنساء.

آمال صيام

ترنيم خاطر

تزويج القاصرات..

"صفقة" للفرار من الضائقة المالية للأهل

ساقها قدرُها لأن تُولد داخل أسرةٍ فقيرةٍ بالكاد تستطيع توفير احتياجاتها من المأكل والمشرب. كانت طفلةً صغيرةً لا تستطيع إدراك ما يحدث أو تقرير مصيرها، عندما قرّر والدها تزويجها من ابن عمّها؛ الذي يكبُرُها بعامين. تقول "أسماء": "توقّف والدي عن العمل، حيث كان يعمل داخل الخطّ الأخضر، وأصبح وضعنا الماديّ سيئاً جداً. لم يتمكّن والدي من توفير الاحتياجات الأساسية لأسرتنا؛ على عكس الوضع الماديّ لعمّي -والد زوجي- الذي كان يعمل في التجارة، ووضعه الماديّ ممتاز، الأمر الذي دفع أبي للموافقة على تزويجي لابنه؛ وأنا بعد لا زلتُ طفلة".

تتابع "أسماء": "كنتُ وقتها في سنّ الخامسة عشرة، وكان عريسي هو ابن عمي؛ الذي يسكن معنا في الحيّ ذاته، غير بعيد عن بيت أهلي. كان والده -على عكس والدي- غنياً، ولما تقدّم عمي لخطبتي؛ وافق والدي فوراً، طمعاً في أن "يرتاح من همّي" وعبء الإنفاق عليّ. لم يكن لديّ الوعي الكافي كي أفهم الحياة الزوجية وأعباءها الثقيلة، كما أنّ أهلي لم يقوموا بتوعيتي على الإطلاق". لم تكن هناك فترة خطوبة كي نتعارف ونتفاهم أنا و"زوج المستقبل" وأن يعرف كلٌّ منّا طباع الآخر جيداً، وهكذا؛ تمّ الزواج سريعاً".

عانت "أسماء" كثيراً، ولم تستطع التأقلم مع الزواج بكلّ مسئولياته ومتطلباته الكبيرة، خاصةً؛ مع الحمل وإنجابها طفلين بعد حالات الإجهاض المتكرّرة لديها. تقول "أسماء": "لو عاد الزمن بي إلى الوراء؛ لرفضتُ تزويجي المبكّر رفضاً قاطعاً؛ حتى لو مُتُّ جوعاً". لقد كنتُ أسهر ليالٍ طوالاً أبكي وأقول: "سامحك الله يا والدي بسبب المأساة التي عشتها. هل تتخيلين مأساة أن تحملي همّ أسرة وأنت بعدُ لا زلتِ طفلةً صغيرة؟".

تتقاطع قصة "إسراء" في كثير من فصولها مع حكاية "أسماء" فكلتاهما تزوجتا في سنٍّ مبكر للسبب ذاته، وهو الظروف الاقتصادية الصعبة لأسرتيهما. تبدأ "إسراء" سرد قصتها لـ"الغيداء" فتقول: "تزوجت عندما بلغتُ سنّ السادسة عشرة، إلا أنّ حياتي الزوجية لم تستمر إلا إلى حين بلوغي التاسعة عشرة فقط، لأجد نفسي مطلقةً ولديّ ثلاثة أطفال لا زلتُ أكافح حتى اللحظة كي ينالوا نصيبهم من العيش الكريم. زوجتني عائلتي بسبب ظروفنا المادية والمعيشية القاسية بعد وفاة والدي، فأمّي تزوجت مرةً أخرى، وزوجها قام بتزويجي بالقوة من ابنه، وكنتُ حينها أدرس في الصف الأول الثانوي، ومقبلةً على الامتحانات النهائية".

تواصل حديثها وهي تتذكّر بداية مأساتها: "رفض زوجي منذ البداية أن أكمل دراستي، ومنذ بداية زواجي به؛ أذاقني المرّ والعذاب أشكالاً وألواناً، فقد كان يضربني لأتفه الأسباب، وكلما شكوتُ الأمر إلى أمي -سامحها الله- كانت تطلب مني أن أصبر عليه؛ لأنّ والده من يقوم حالياً بالإنفاق عليها وعلى بقية إخوتي، لأعود إلى نفس الحياة والمعاناة من جديد".

وتواصل "إسراء" حديثها: "جاء أبنائي الثلاثة تباعاً خلال ثلاث سنوات فقط، وأنا غير جاهزة نفسياً ولا جسدياً لتحمّل مسئولية تربيتهم والعناية بهم، إضافةً إلى استمرار معاملة والدهم القاسية؛ التي زادت الوضع سوءً. بعدمولد طفلي الثالث بعدة شهور، شعرتُ أنّني غير قادرة على التحمّل، فتوجهتُ إلى أحد أقاربي طالبةً منه مساندتي للحصول على الطلاق".

مخاطر جمّة..

تقول المرشدة النفسية "نهاد عقيلان" أنّ "بعض أولياء الأمور يعتقدون أنهم بتزويجهم المبكّر لبناتهم قد أنجزوا "صفقةً رابحة" دون أن يدركوا مدى المعاناة التي تتكبّدها فتياتهم، إذ أنّ تزويج الفتيات دون سنّ الثامنة عشرة له آثارٌ نفسيةٌ قاسيةٌ ووخيمةٌ على حياة أولئك الفتيات؛ اللواتي تعاني جُلّهنّ من مشاكل نفسية عديدة أبرزها الانطواء والوحدة، وعدم الثقة بالنفس، لأنّ ذويها قاموا بتزويجها للتخلص من عبء الإنفاق عليها، إضافةً إلى عدم القدرة على مواجهة المجتمع، والشعور بالخوف والقلق بشكل قد يصل إلى حدّ الاكتئاب".

أما عن الآثار الاجتماعية لتزويج الفتيات القاصرات؛ فتقول الأخصائية الاجتماعية "هيفاء بدوان": "إنّ التزويج المبكّر له آثارٌ خطيرةٌ على الفتيات القاصرات وعلى المجتمع على السواء، إذ أنّ حرمانهنّ من التمتّع بمرحلة الطفولة يُحدثُ ارتباكاً على مدار حياتهنّ؛ لعدم نضجهنّ أو

وعيهنّ بالمسئوليات الملقاة على عاتقهنّ تجاه الزوج والبيت والأطفال، مما يتسبب في توتّر علاقتهنّ بأزواجهنّ وأسرهنّ، فيشعرن ساعتها بالتقصير الدائم رغم كلّ ما يبذلنه من جهود، وبالتالي؛ سيخلق هذا الأمر لديهنّ شعوراً بالدونية". كما أنّ تزويجها بهدف التخلّص من احتياجاتها المادية يحرمها من حياتها الطبيعية في العيش في كنف ورعاية والديها، ونيل حقّها في التعليم والحصول على فرص عمل وتنمية وصقل مهارتهنّ، وتزداد معاناتهنّ مع تقدمهنّ في العمر لإدراكهنّ حجم الجريمة التي ارتُكبت في حقهنّ".

وتؤكد "بدوان" على أنّ "نتائج تزويج القاصرات ذات أبعاد "خطيرة جداً" على المجتمع، حيث أنّه يؤدي إلى التفكّك الأسريّ، وتفاقم المشاكل الأسرية بفعل عدم قدرة القاصرات على تأدية دورهنّ كأمهات وزوجات بالشكل الأمثل، مما سيؤدي إلى زيادة حالات الطلاق وتزايد المشاكل العائلية" لتطالب -في الوقت ذاته- الجهات الرسمية ومختلف مؤسسات المجتمع المدنيّ بـ "ضرورة العمل على إيجاد سبل لدعم العائلات الفقيرة التي تضمّ عدداً كبيراً من الأفراد؛ خاصةً الإناث، فضلاً عن أهمية تقديم التوعية لمختلف فئات وأفراد المجتمع بهذا الخصوص، وأنّ التزويج المبكر سيكون ذا عواقب وخيمة على بناتهنّ".

أكرم سليم

إلى متى؟!

رغم أننا على أعتاب نهاية العام 2016؛ إلا أنّ المرأة لا زالت هي الضحية لكلّ الانزلاقات التي تعيشها المجتمعات، خاصةً التقليدية منها؛ حيث تبقى مهددةً بالعنف، وتقع تحت سوط الاستغلال والتنكّر لها. إنها كارثةٌ من الكوارث التي يعيشها نصف المجتمع؛ ألا وهو المرأة؛ التي تكتوي بنار الحروب ومآسي الشعوب، فهي من تبكي الزوج والابن، ومن ثمّ؛ تُكافأ بوضعها تحت المقصلة من هذا وذاك بطريقةٍ تجعلنا نتساءل: ألا نمتلك وسيلةً لنشر ثقافةٍ مغايرةٍ غير تلك الثقافة التي تتنكّر للجميل، وتضع جُلّ الأعباء والمسئوليات على كاهل النساء؟!

ولعلّ ظاهرة العنف ضد المرأة وتوسّع آثارها؛ جعل من محاربتها ضرورةً حتميةً من؛ خلال توفير أرضيةٍ ثقافيةٍ بجانب الأرضية القانونية، تكون أكثر عدلاً وتناسقاً وإنصافاً مع مبادئ حقوق الإنسان الدولية، لتتمكن المرأة من استعادة ثقتها بنفسها كمواطنة قويةٍ قادرةٍ على القيام بواجباتها القيادية والمجتمعية بشكلٍ جيد، حيث لها حقوقٌ منقوصةٌ يجب العمل علي إعادتها لها، وإعادة الاعتبار للمرأة؛ بوقف هذه الظاهرة بشتّي الطرق والوسائل.

لقد قامت الإنسانية بسنّ القوانين لحماية المرأة؛ لكنّها ليست كافيةً لحمايتها من الاضطهاد، ولقد حاولنا مراجعة مفهوم "العنف" فوجدنا الكثير من المفاهيم؛ لكننا سنتوقف عند تعريف "الجمعية العامة للأمم المتحدة" للعنف ضد المرأة، والتي أقرّت أنّ أيّ اعتداءٍ ضدّ المرأة مبني على أساس الجنس؛ والذي يتسبّب بإحداث إيذاءٍ أو ألمٍ جسدي أو جنسي أو نفسيٍ للمرأة، ويشمل أيضاً التهديد بهذا الاعتداء أو الضغط أو الحرمان التعسفيّ للحريّات سواءً في إطار الحياة العامة أو الخاصة.

وقد اجتهد الكثير من العلماء والمفكرين لفهم ماهية العنف وأسباب هذه الظاهرة على مرّ العصور، والذين أوكلوها للجوانب الدينية والعرفية في المجتمعات والحضارات القديمة؛ إلى أن وصلنا إلى العصور الحالية، وبدأت مؤسسات المرأة تبحث عن حلولٍ، وتعاطفت معها المؤسسات والهيئات الدولية، وكان أبرزها "الأمم المتحدة" والتي وضعت وفرضت القوانين لمشاركة المرأة والحفاظ على مكانتها في المجتمع؛ والتي تُشكّل هي الأساس فيه، إلى أن وصلت إلى سنّ القوانين الرادعة لوقف هذه الظاهرة.

والمؤلم أحياناً؛ هو صمتُ بعض النساء وقبولهنّ للعنف الذي تتعرّضن له، وهو ما يؤدّي إلى تفشّي هذه الظاهرة، والتمادي والاستمرار فيها.

ولعلّ هذه الظاهرة متجذّرةً في الوطن العربيّ خاصةً، وهذا يعود لأسبابٍ عديدةٍ أهمّها المعتقدات القديمة عند الرجل الشرقيّ وأسلوب السيطرة. أيضاً التربيةً والتنشئة إلى أن أصبح أمراً متوارثاً عبر الأجيال، مما يؤكد أنّ الظاهرة تحتاج إلى الكثير من الجهد للوصول إلى حلٍ جذري بعيداً عن سنّ القوانين والعقوبات فقط، فقبل هذا كلّه؛ فالقضية تحتاج أن نضعها في سلّم الأولويات الأسرية والتربوية لنشر ثقافة الاحترام المتبادل والمساواة بين الجنسين، فالرجل يحتاج إلى توعيةٍ وتثقيف؛ ليبدأ في تغيير الصورة النمطية بأنّ المرأة مخلوقٌ ضعيفٌ، ويؤمن بأنها هي نصف المجتمع، وهي شريكٌ وليست خادماً أو تابعاً.

نحن نحتاج إلى ثقافة "الشراكة" لتكون هي الأساس؛ ليتيقّن الرجل ويعرف ويعترف بهذه الشراكة، ويعيد الحقوق المسلوبة، ويوقف هذا الاضطهاد لهذا الكائن القويّ، والأهم في عملية التثقيف هو المرأة، فهي بحاجةٍ للتعلّم، وكيفية التعامل، ومجاراة هذا العصر، وعدم الخنوع والاستسلام للتحديات التي لازالت تواجهها.

لقد حان الوقت لنتحدّ ونتعاون ونقف صفاً واحداً لكي نجد حلولاً سريعةً لهذه المشكلة الشائكة، ولنعلم أن مجهوداتٍ كثيرةً تُبذلُ في المجال الإعلاميّ والصحافة المرئية والمكتوبة، لكن؛ يجب أن نعلم أنّ فئةً محدودةً من المجتمع هم من يقرأون تلميحاتنا ودعواتنا للحدّ من هذه الظاهرة، وتبقى القاعدة لم تصل إليها مجرد الفكرة، ولم تصل لها فكرة أنّ لها حقوقاً غير المأكل والملبس، وينحصر تفكيرها فقط في قوامة الرجل على المرأة، وهنا الخلل المجتمعيّ الذي تعيشه المرأة في عالمنا العربي.

صباح حمادة

لا يجتمعون على مائدة . . !

بين الذكور والإناث..
تمييزٌ فاضح يُفككُ الأسرة

تفرقةٌ وحقدٌ، تشتّتٌ وعنادٌ، وكراهيةٌ بين أشخاص تجمعهم ذات الجدران، وقلوبٌ تشتعل ناراً، هي نتائجٌ محسومةٌ للتفرقة في المعاملة بين الأبناء ذكواً وإناثاً، فالتمييز وعدم العدالة والمساواة بين الأبناء مشكلةٌ يقع فيها الكثير من الآباء والأمهات، سواء بشكلٍ متعمدٍ أو دون قصد.

هذه المعاملة؛ التي لا مبرر لها لا تخلق سوى مزيداً من الخلافات العائلية داخل الأسرة الواحدة، وهو ما رصدته "الغيداء" في تقريرها.

مفاهيم خاطئة

"أم علي" سيدةٌ في العقد الخامس من عمرها، وهي أمٌ لتسعة أبناء، من بينهم خمسة ذكور، من سكان شمال القطاع. تقول: "منذ بداية زواجي وأنا أخصّص أكل الدجاج واللحوم لزوجي، وأنا آكل بعده، هذا ما تربّيت عليه في منزل والديّ قبل زواجي". مشيرةً إلى أنّ زوجها لم يكن يعترض على عدم جلوسها معه، على العكس؛ كان يُثني على تصرّفها.

تتابع حديثها وهي تنظر بابتسامة إلى صور أبنائها الذكور وزوجها المعلقة على حائط وسط المنزل: "أجهز المائدة بكلّ ما لذّ وطاب من المأكولات واللّحوم، وأخصّصها لأبنائي وزوجي؛ فهم رجالٌ ويحتاجون إلى بناء أجسادهم" مضيفةً أنها تمنع نفسها وبناتها من الجلوس على نفس السفرة معهم، وتتركهم يأكلون في البداية حتى يُشبعوا بطونهم، وما يزيد عن حاجتهم تأكله هي وبناتُها.

تقاطعنا الحديث ابنتها "روان" (16) عاماً بعصبية وهي تقول "بتُ أكره أنوثتي وضعفي، وما أتعرض له من عنف داخل أسرتي، حتى في الطعام؛ هم يأكلون اللحوم والدجاج، وأنا وأخواتي نأكل ما تبقي وراءهم من الدجاج؛ الجناحين والظهور".

حُلم طفلة..

"نفسي آكل دجاج ولحمة، نفس ما بياكلوا إخواني الأولاد"..

بهذه الكلمات البريئة عبّرت الطفلة "ميادة" (14) عاماً من سكان جنوب القطاع عن سخطها من تعامل والدتها، والتفريق في معاملتها بين الذكور والإناث داخل عائلتهم.

تستكمل حديثها بحنق: "لا أتذكر بأنني أنا وأخواتي "مريم" و"مها" جلسنا يوماً ما على نفس السفرة مع والدنا وإخواننا الذكور، فكانت دوماً أمي تمنعنا من الجلوس معهم، ونأكل عندما ينتهون من الطعام". مشيرةً إلى أنّ والدتها كانت تخصص الدجاج واللحوم لوالدها وإخوانها، وتحرم نفسها وبناتها من الطعام؛ سوى ما يزيد عن حاجتهم.

تصمت برهةً من الوقت، وتمتلئ عيناها البنيّتين بالدموع وتقول: "عندما أكبر وأتزوج؛ لن أفرّق في المعاملة بين أبنائي، وسأدلّل بناتي، ولن أمنع عنهنّ أيّ شيء، وسأعلم أبنائي الذكور العناية والاهتمام بأخواتهم البنات".

الأسماك.. للذكور فقط..!

فيما تختلف معاناة "س.ع" (20) عاماً عن سابقاتها من سكان شرق القطاع. تقول: "في عائلتنا؛ تُمنعُ الفتيات من تناول الأسماك بشكل كامل قبل الزواج، فهو من وجهة نظرهم للمتزوّجين فقط؛ لأنه يزيد من القدرة الجنسية". مشيرةً إلى أنها دخلت في نقاش متكرّر مع والدتها؛ لتقنعها بتغيير أفكارهم والسماح لها ولأخواتها بتناول الأسماك، إلا أنّ كلّ محاولاتها باءت بالفشل.

وبابتسامة لطيفة ارتسمت على مُحيّاها؛ تستذكر "سمر" أحد المواقف التي عاشتها: "في أحد الأيام؛ كانت والدتي تُجهز السمك لوالدي ولإخواني الذكور، وكانت رائحته شهيةً للغاية، انتظرتُ خروج والدتي من المطبخ، وتناولتُ قطعةً إلا أنني مُسكت وتمّ توبيخي ومعاقبتي من والدي".

تؤكد أنها وأخواتها وبنات أعمامها يشعرن بالحنق على آبائهنّ وإخوانهنّ الذكور؛ لحرمانهنّ ومنعهنّ من تناول الأسماك.

آثار التمييز على الأبناء

الأخصائية الاجتماعية الدكتورة "ثناء الخزندار" توضح أنّ "التمييز في الطعام بين الإناث والذكور داخل الأسرة يؤدي إلى شعور الفتيات بالدونيّة، وما تحمله من معانٍ وتصرفات في سلوك الفتيات داخل المنزل وخارجه، ويمتدُ إلى مقاعد الدراسة والعمل".

تقول د. "الخزندار": "تتفشى روح العداء والغيرة بين الإخوة والأخوات، مما قد يدفع بعض الفتيات للسرقة أو الانحراف لتحقيق الذات المضطهدة داخل المنزل، حيث أنّ الأهل بسلوكهم هذا يعزّزون تسلّط الأخ على أخته، وأكل أيّ حق لها من نفس المنطلق".

وتضيف د. "الخزندار" أنّ "تأثير هذا السلوك ينعكس على المجتمع ككلّ، فيصبح لدينا مجتمعاً متفككاً تسود فيه روح العدوانية والتسلّط وأكل حقوق الإناث، إضافةً إلى ضعف بنية وجسم الفتاة؛ خاصةً في مرحلة النمو؛ لعدم تناولها الأكل المتوازن وأثره على مستقبلها كزوجة وأم".

علاج المشكلة

تؤكد د. "الخزندار" أنّ "الإناث لهنّ نفس الحقوق مثل الذكور في جميع الأمور، بما فيها المساواة في الأكل دون تمييز، وفي الجلوس مع أفراد الأسرة".

وتقدّم د. "الخزندار" مجموعةً من الحلول للحدّ من تفشّي ظاهرة التمييز بين الذكور والإناث، داخل الأسرة منها: تبنّي الجمعيات للتوعية من مخاطر التمييز بين الذكور والإناث، وتعريف الفتيات بحقوقهنّ؛ وكيفية المطالبة بها، فضلاً عن توعية الوالدين بخطر التمييز بين الأبناء وخطره على الأسرة والمجتمع".

وتشير د. "ثناء" إلى "ضرورة إدراج قضية التمييز بين الذكور والإناث على المنابر في المساجد والتوعية من مخاطرها، وإدراج قضايا تربية الأولاد والفتيات بطريقة صحيحة في المناهج الدراسية".

الحكم القانوني والشرعي

من ناحيته؛ يوضّح د. "أنور الشاعر" رئيس قسم الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية أن: "القانون الفلسطيني يمنع التمييز بين الرجل والمرأة، ويمنح المرأة الحقّ التامّ في مناحي ومتطلبات الحياة، كالعمل وتقلّد المناصب الحكومية والشرعية؛ لا فرق بينها وبين الرجل".

ويقول د. "الشاعر": "ليس هناك أيّ نص في القانون الفلسطيني الأساسي يمنع التمييز في المعاملة والمشاعر بين الذكر والأنثى داخل الأسرة، وترك هذا الأمر للوالدين".

ويبيّن د. "الشاعر" أنّ "الشرع تحدّث في هذه القضية، حيث منح الإسلام للبنت حقوقاً كثيرة، من أبرزها وجوب العدل في معاملتها، وحرمة تفضيل الذكر عليها" حيث قال الله تعالى:)يوصيكم الله في أولادكم(. وقال صلى الله عليه وسلم: (سوّوا بين أولادكم في العطيّة، فلو كنت مفضلاً أحداً لفضلت النساء).

نتائج عكسية

ويؤكد د. "الشاعر" أن: "الإسلام يحثّ على المساواة الإنسانية بين الجنسين، إذ خلق الله الرجل والمرأة، وجعلهما على قدم المساواة، لا فضل لأحدهما على الآخر إلا بالتقوى".

ويضيف د. "أنور" أنّ: "التمييز بين الأولاد والتفريق بينهم في أمور الحياة سبب للعقوق، وسبب لكراهية بعضهم البعض، ودافعٌ للعداوة بين الإخوة، وعاملٌ مهمٌ من عوامل الشعور بالنقص، وظاهرة التفريق بين الأولاد من أخطر الظواهر النفسية".

وبالرغم من التقدّم الحضاري والتكنولوجي؛ إلا أنّ مشكلة التمييز بين الذكور والإناث لا زالت حاضرةً بشكل قوي حتى وقتنا الحالي، ولا بد من العمل على نشر الوعي والثقافة في المجتمع بضرورة العدل والمساواة في التعامل بين الإناث والذكور؛ من أجل النهوض بالمجتمع وسلامته.

محمد صيام

بين العزلة والتحدّي..

تشكّل ذوات الإعاقة حياتهن الخاصة!

"إلهام" (29 عاماً) فقدت القدرة على الحركة إثر سقوطها؛ بعد تدافع الطالبات على درج مدرستها في "دير البلح". لم تنتبه المعلّمة لإصابتها، بل زادت الطين بلةً، وصبّت عليها جامّ غضبها؛ لأنها تأخّرت في الذهاب إلى فصلها.

بعد هذا الموقف وغيره؛ ومنذ 18 عاماً، اختفت "إلهام" عن الأنظار، ولم يدرِ أحدٌ عنها شيئاً، دخلت في اكتئاب شديد، ازداد خطورةً يوماً بعد يوم، رفضت مقابلة أيّ شخص، واعتزلت في غرفتها لا تسمح لأحد أن ينظر إليها أو يقترب منها، وبعد جهود طويلة؛ نجحت أمها في إقناعها بتناول الطعام.

"الهام" واحدةٌ من ذوات الإعاقة؛ اختارت العزلة على مخالطة الناس، والعزوف عن المشاركة في أيّة فعالية اجتماعية. بحسب ما أخبرتنا الناشطة؛ في مناصرة قضايا ذوي الإعاقة "حنين السماك" قائلةً إنه: "خلال العدوان الأخير على غزة؛ ذهبنا لزيارة الأشخاص ذوي الإعاقة ودعمهم في المنازل، وخلال زيارة مدينة "ديرالبلح" علمنا بوجود "إلهام" وطلبنا أن نراها من أهلها، فإذا بصوتها تقول: لا أريد أن أراها".

وأضافت "السمّاك" أنّ "الفتاة ترفض مقابلة أيّ شخص غريب، نتيجة دخول الصحة النفسية والمؤسسات دفعةً واحدةً عليها؛ الأمر الذي دفعها لاتخاذ موقف من طريقة تعامل المؤسسات ومن نظرة الشفقة عليها".

عن حالة "الهام" وغيرها؛ توضح الأخصائية النفسية "زهيّة القرا" أنّ "المجتمع الفلسطيني قيّم المرأة بجسدها، وينظر إلى شكلها، ولا يعنيه أيّ شيء آخر".

تقول "القرا": إذا كانت هناك إعاقةً جسديةً لدى المرأة؛ سواء في العين أو اليد أو الرجل؛ فذلك يضعف ثقتها بنفسها، وتشعر بأنّ الجميع ينظر إليها بنظرة شفقةٍ أو "استهزاء" فتكون شخصيتها قريبةً من الشخصية المتشكّكة "البارانويا" لا سيما ذوي وذوات الإعاقة السمعية".

الدفاع عن النفس

تؤكد "القرا" أنّ "ذا أو ذات الإعاقة تخجل من جسده/ها وترفض تقديم نفسه/ها للآخرين أو الحديث معهم، ويمتنع عن اكتشاف تجارب جديدة، ويفضل الاعتزال عن الاختلاط مع الناس، وهذا يجعله عرضةً للإصابة بالاكتئاب ومرض العظمة أو الشكّ". تفسّر "القرا" حيث يشك بأنّ الآخرين يضطهدونه/ا أو يكيدون له/ها، أما "العظمة" فيرى الشخص أنه "الملك"، أفضل من الجميع، ويستحقر الآخرين، وهذا نوعٌ من الدفاع عن النفس".

وشدّدت على أهمية الدعم العائلي لذوي وذوات الإعاقة، والتقبّل المجتمعي لهم/ن من ناحية الاهتمام بملابسهم/ن وتطوير مهاراتهم/ن وتشجيعهم/ن على تكوين علاقاتٍ جيدة مع الآخرين".

مشيرةً إلى أنّ "هؤلاء متكاملو الأهلّية، فمنهم/ن المبدعون والمبدعات، والفنانون والفنانات وخريجو وخريجات الجامعات، وحملة الشهادات العليا".

وبيّنت أنّ "الكثير من ذوي الإعاقة خصوصاً الفتيات تغلّبن على إعاقاتهنّ بأفكار إبداعية ومشاريع ريادية، وهذا سلوكٌ إيجابيٌّ ينبغي البناء عليه وتشجيع الفتيات والشبان على الانطلاق بأفكارهم، وتقدير دورهم في تنمية هذا المجتمع اقتصادياً وثقافياً وفكرياً".

قصص نجاح

إن كانت "إلهام" قد اختارت العزلة؛ فهناك الكثير من النماذج التي تعرضت لحوادث مشابهة؛ لكنّ أصحابها لم يستسلموا، فواجهوا الواقع وتحدّوا المجتمع، وأثبتوا جدارتهم في مجالاتٍ مختلفة.

في ركنٍ صغيرٍ غرب مدينة غزة، وجد ثلاثة أشخاص من ذوي الإعاقةِ السمعيةِ حلمهم الصغير الذي يضمن لهم حياةً كريمةً ويّقيهم من سؤال الناس أعطوهم أو منعوهم في وضعٍ اقتصادي مضطربٍ، ومجتمعٍ يأبى الفقر أن يفارقه.

بعد أشهرٍ من التدريب والتعليم على صناعة الحلويات والمعجّنات لدى "جمعية أطفالنا للصم" تمكّنت "أمينة" و"عزّ الدين" و"نيفين" من كسر حاجز الصمت والخروج إلى المجتمع بأول مطعم معجّنات يقدم خدماته لذوي الإعاقة السمعية في غزة.

وتؤكد "أمينة العمراني" أنّ "غياب الأماكن الترفيهية الخاصة بذوي وذوات الإعاقة في قطاع غزة كان أحد أهم الأسباب للتفكير في إنشاء مكانٍ يناسب احتياجاتهم، ويوفر لهم خدمةً راقيةً ومميزة".

وانطلاقاً من خبرتها وزميلتيها في صناعة الحلويات والمعجّنات بمختلف أنواعها؛ افتتحوا محلاً صغيراً لبيع الحلويات لذوي الإعاقة السمعية؛ بدعم من "جمعية أطفالنا للصم".

وأوضحت "العمراني" أنَّ "المحل ما كان ليبصر النور لولا تشجيع الأهل والأقارب والأصدقاء؛ الذين بادروا بطرح الأفكار، وسارعوا للمشاركة في أعمال البناء" مشيرةً إلى أنَّ والدها وأشقاءها كانوا أشدّ المعجبين بفكرة المشروع الصغير، وسعوا جاهدين لإنجازه في أقربِ وقتٍ ومكانٍ يناسب الجميع.

الشمس تشرق من جديد

"منى الموسى" من رفح، بتر الأطباء رجلها بسبب معاناتها من مرض السكريّ، وعلى الرغم من ذلك؛ قررت أن تستكمل حياتها الطبيعية، وتبحث عن فرصة عمل، فتعلّمت المشغولات اليدوية "تريكو" والاكسسوارات والتطريز، وتسعى إلى إطلاق مشروعها الصغير؛ ليكون مصدر رزقٍ لها.

مثابرةٌ وتحدي..

الفتاة "هبة أبو رزق" وُلدت بإعاقةٍ حركية، وتحدّت الجميع بالتفوق في الدراسة؛ حتى حصلت على بكالوريوس إدارة أعمال، وبعدها تقدّمت لعددٍ من الوظائف؛ لكن دون جدوى.

وأضافت "أبو رزق" لـ"الغيداء": "تقدمت لوكالة الغوث 4 مرات، واتصلوا بي للمقابلة، وكلما رأوني معاقةً أمشي على العكاز؛ يرفضونني، ويقولون لي ابحثي عن فرصة أخرى. أعطوني فرصةً طالما أنكم تنادون بحقّ المعاق!" تقول بألم.

وتابعت "لقد عانيت كثيراً، من حقي الحصول على فرصة عمل، أعرف كل مهارات الكمبيوتر، ولديّ الكثير من الشهادات العلمية والتدريبية، وتوجهت للعمل في القطاع الخاص؛ لكنهم رفضوا توظيفي بحجّة كيف لمعاقةٍ أن تمثّل الشركة؟!".

وأكدت "أبو رزق" أنها لن تكلمنا لمحاولة والمطالبة بحقّها والسعي لتحقيق مشروعها بنفسها؛ على الرغم من ظروفها المادية الصعبة، لا سيما أنَّها يتيمة الأب.

على الرغم من قصص النجاح الكثيرة التي يحققها الأشخاص ذوو أو ذوات الإعاقة؛ إلا أنّ المجتمع الفلسطيني لايزال ينظر إليهم كاستثناء لا يوّفي لهم/ن حقوقهم/ن التي كفّلها القانون.

نورهان المدهون – سائر مسعود

زواج القاصرات.. آثار صحية ونفسية خطيرة تنتج عن التزويج المبكر

صغيرات لم تتجاوز أعمارهن الثامنة عشر، سُلبت طفولتهن وحُرمن متعة الألعاب، وتحولن بين ليلة وضحاها إلى سيدات بيوت، فوجدن أنفسهن أمام أعباء ومسئوليات الزواج مرغمات..

فزادت مشكلاتهن النفسية والصحية، في ظل غياب قانون لا يستثني طفولتهن من هذا الارتباط الذي لا يرحم ضعفهن. فهذا السجن – كما تسميه البعض- خنق بداخله طفلات بعمر الزهور تحولت حياتهن لمعاناة جراء مسؤولية ألقيت على عاتقهن بداعي الستر وتكوين عائلة تحتاج لمجهود أكبر بكثير من عمر هذه الزهرات.

فاتن محي الدين 21 عاماً من سكان مخيم جباليا شمال قطاع غزة تزوجت بعمر 16، ورُزقت بأربعة أطفال، ولازال زوجها مُصراً على إنجاب المزيد من الأطفال بحجة أنه وحيد أهله، رغم ما يصيبها من التعب والإرهاق خلال فترة الحمل والولادة. تقول لـ"الغيداء": "ازداد وزني بشكل مفرط، وأصبت بضعف الدم وألم الأسنان والعظام، وحذرتني الطبيبة من تكرار الإنجاب، كي أستعيد عافيتي" تصمت قليلاً وتضيف وهي تحتضن طفلها ذو العامين: زوجي يُهددني بالزواج بأخرى إن امتنعت عن الإنجاب، فبت عاجزة عن اتخاذ قرار بين تعبي وغضب زوجي".

أما عن رنا حسن19 عاماً، من سكان حي الزيتون شرق غزة ، أم لطفلين فقد عبرت عن أسفها لزواجها قبل احتفالها بعيد ميلادها الخامس عشر، قائلة:" لم أكن أعلم أن الزواج مسئولية، فكل ما أردته هو ارتداء فستان الزواج، وامتلاك الاكسسوارت والمصاغ الذهبية "

تنظر إلى صورة زواجها المركونة على طاولة في زاوية الغرفة، وتستأنف:" كدت أموت رعباً في الليلة الأولى لزواجي، فأمضيتها بدموع وتوسلات وآلام استمرت لعدة أيام قبل شفاءها إثر العنف الذي تعرضت له من زوجي ".

توضح رنا ما صاحب تجربتها من مخاطر صحية ، قائلة:" تعرضت للإجهاض مرتين خلال زواجي، فما إن أصل في شهري الرابع من الحمل يتم الإجهاض، وتبدأ معاناتي النفسية والجسدية، لكن أكرمني الله بطفلين أنجبتهم بولادة قيصرية، ما أنهك جسدي وضاعف أوجاعي بعد الولادة ، ناهيك عن مسئولية الرعاية والاهتمام ".

خلود وادي ذات الـ 40 عاماً أم لـ15 ابناً وضعتهم على مراحل توائم وفراداً تقول: عانيت طوال حياتي الزوجية منذ أن تزوجت لأني لم أفهم ماهية الحياة الزوجية وخرجت من بيت طفولتي وعمري لا يتجاوز الخمسة عشر ربيعاً، إلى بيت الأسرة الممتد (العيلة) حيث المتطلبات الكثيرة من إعداد الطعام وتنظيف البيت الواسع والوقوف ساعات طويلة في المطبخ في تنظيف الأواني"

وتشير إلى أن العمل المنزلي لا ينتهي حتى لو كانت حامل في شهرها الثامن أو التاسع، بل زادت المعاناة عدم قدرتها على التوفيق بين تربية أطفالها وتغذيتهم ومتابعة دراستهم.

مخاطر صحية

د. سعاد عودة أخصائية النساء والتوليد، توضح أن سن البلوغ لدى الفتاة يتراوح بين 16-9 عاماً، وأن ذلك لا يعني أبداً أن رحم الفتاة جاهز لاستقبال الجنين لأنه يحتاج بين 8-5 سنوات لإتمام الدورة الإباضية في شكلها الكامل، وإذا ما تم الزواج قبل هذه الدورة فقد تتعرض الفتاة للمشاكل الصحية".

وتبين أن المخاطر الطبية المباشرة للحمل المبكر والولادة المتعلقة تتمثل في زيادة احتمال موت الأم بسبب عوامل الخطورة المتعلقة بصغر عمرها، واحتمال حدوث الولادة

المبكرة قبل استكمال الأشهر الرحمية التسعة، أو تعرض الأم لتسمم الحمل.

كم يمكن – وفقاً لعودة– أن يحدث مضاعفات أثناء الولادة، واحتمال لموت الجنين داخل الرحم أو عقب ولادته، وقد تمتد المخاطر إلى صحة الأم بزيادة تعرضها للأمراض المزمنة كارتفاع الضغط والسكرى "

أمراض قاتلة

أما الدكتور حسام بدر كبير جراحي الأعصاب في الداخل الفلسطيني المحتل فيوضح لـ"الغيداء" أن كثير من حالات المرضى التي تُحول من قطاع غزة تجري لها عمليات خطيرة في العمود الفقري لأنها مصابة بغضاريف بنسبة عجز كبيرة وجلهم من النساء.

وعزا د. بدر السبب الرئيسي لإصابة السيدات بأمراض الغضروف هو العمل الشاق ، والحمل المتواصل، منوهاً إلى أن أغلب السيدات اللاتي عانين من المرض هن سيدات في مقتبل العمر، وهذا يدل على أن المريضات واجهن في حياتهن أعمال شاقة وهن صغار تصعب على أحد.

وبين أن حمل صغيرات السن عدا على أنه يسبب مخاطر صحية للأم، فهو يؤثر على صحة الأطفال منها اختناق الجنين في بطن الأم نتيجة القصور الحاد في الدورة الدموية المغذية للجنين والولادة المبكرة وما يصاحبها من مضاعفات مثل: قصور في الجهاز التنفسي لعدم اكتمال نمو الرئتين واعتلالات الجهاز الهضمي وتأخر النمو الجسدي والعقلي وزيادة الإصابة بالشلل الدماغي والإصابة بالعمى والإعاقات السمعية والوفاة بسبب الالتهابات.

وينصح بدر السيدات بتنظيم الحمل والرحمة بأنفسهن من العمل الشاق، والمتواصل، محذراً من أمراض الأقدام وهشاشة العظام، وخذلان الأطراف وعدم الاستهتار بتلك الأمراض ومراجعة الطبيب المختص خوفاً من انتقالها إلى أمراض أخرى قد تفتك بالقلب نتيجة إتلاف الأعصاب .

حرمان واضطرابات نفسية

ولا تقتصر تأثيرات التزويج المبكر على المخاطر الصحية بل يتعداها لآثار نفسية واجتماعية، وهو ما أكدته الأخصائية النفسية فداء عمر حيث أوضحت أن التزويج المبكر يحرم الطفلة من حنان والديها وطفولتها، ويعرضها لضغوطات واضطرابات تعود عليها بأمراض نفسية كالهستيريا والفصام والاكتئاب، كما أن حرمانها من التعليم ينعكس سلباً علي حياتها، ويجعلها مصدراً لقرارات غير حكيمة بشأن تربية أبناءها.

وتقول:" التزويج المبكر يحدث اضطراب في العلاقة الجنسية بين الزوجين، ناتج عن عدم إدراك الطفلة لطبيعة العلاقة، وعدم تفهمها لما يحمله الزواج من مسئوليات"، فضلاً عن أن القاصر قد تتعرض للاعتداءات الجنسية واللفظية نظراً لصغر سنها، مما يشعرها بالعبودية والدونية لتزويجها بسن مبكرة وكأنها سلعة تم التخلص منها ".

وتذكر عمر أن أكثر من 80% من القاصرات يبدين عدم رغبتهن فى ممارسة الجنس، ويتعرضن لعلاقة قسرية تسبب لهن مشاكل صحية ونفسية، فيصبح الجنس لديهن مرتبط بالألم والعذاب .

عدم نضج فكري وجسدي

بدورها قالت الأخصائية الاجتماعية من مركز صحة المرأة جباليا التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني فتحية الشيخ: من الطبيعي أن ينشئ جيل من الأطفال في مثل هذه البيئة غير مهيئين علمياً وصحياً وثقافياً، لأنه في بادئ الأمر الأم طفلة ولم تع ما معنى المسؤولية وأجبرت على الزواج وهي لم تنضج فكرياً وأحياناً جسدياً.

وأشارت إلى ما يحدث من اضطرابات في العلاقات الجنسية بين الزوجين ناتج عن عدم إدراك الطفلة لطبيعة العلاقة مما ينتج عنه عدم نجاح العلاقة وصعوبتها وقلق واضطرابات عدم التكيف نتيجة للمشاكل الزوجية وعدم تفهم الزوجة لما يعنيه الزواج ومسؤولية الأسرة والسكن والمودة والإدمان نتيجة لكثرة الضغوط كنوع من أنواع الهروب وآثار ما بعد الصدمة (ليلة الدخلة).

وتبين الشيخ: أن هذه الزوجة الطفلة لم تتعلم كيفية الطبخ وإدارة شؤون البيت، ولم تفهم ما معنى التغذية السليمة لها ولأطفالها، ولم تستطع التعامل مع زوجها لأنه لم يكن هناك انسجام فكري وكثير من العائلات كان السبب الرئيسي في تفككها هو الوضع الاقتصادي لأنه يولد العنف بين الزوج والزوجة والأولاد، خاصة إذا كان المسكن ضيق وبهذا السبب تتفاقم مشاكل التحرش الجنسي من الأب أو الأولاد .

القانون لايجُرم

ومع عدم وجود قوانين تجرم تزويج القاصرات، بات أمر حماية الصغيرات من انتهاك طفولتهن وإلحاق الضرر النفسي والجسدي بهن، أمر صعب دون الضغط لتعديل القوانين التي تحد من التزويج المبكر.

فقد أكد المحامي أحمد الطرشاوي لـ"الغيداء" عدم وجود نص قانوني يجرم التزويج المبكر، وكذلك عدم وجود حماية قانونية للفتاة بهذا الخصوص.

ونوه الطرشاوي إلى أن السن القانوني للزواج هو بحسب قانون حقوق العائلة، موضحاً أهلية الزواج بأن يكون سن الخاطب ثماني عشر سنة فأكثر، وسن المخطوبة سبعة عشر سنة فأكثر.

ويستأنف:" لكن القانون أوجد استثناءً خطيراً بحسب المادة السادسة والسابعة من قانون حقوق العائلة التي تسمح بزواج المراهق الذي لم يتم الثامنة عشر إذا ادعى البلوغ، والمراهقة التي لم تتم السابعة عشر من عمرها إذا ادعت البلوغ ".

وشدد الطرشاوي على ضرورة تحديد سن الزواج، وسَن قانون واضح وصارم يمنع زواج الأطفال، داعياً مؤسسات المجتمع للضغط لتعديل القوانين الأسرية المتعلقة بالزواج.

كما ناشد الطرشاوي القضاة في المحاكم الشرعية بأخذ مصلحة الطفلة كأولوية أولى؛ وإدراك الآثار السلبية للتزويج المبكر، مؤكداً على ضرورة إكمال الطفلة لمرحلتها العمرية، والتركيز على الجانب العقلي وليس البدني والشكلي عند عقد الزواج.

نفوذ البكري

من اللفة وحتى فستان الزفاف..

عنف يضع "الفتيات" في دائرة الخطر

عندما يذهب أحدهم لشراء لعبة أطفال؛ فإنه سرعان ما يتمّ سؤاله إن كانت لولدٍ أو بنت، لدرجة أنّ بيضة "الكندر" أصبحت تعتمد على هذا التمييز منذ فترة، وحتى عندما يتمّ التجهيز لمولود جديد؛ فيتمّ التقليل مما هو مطلوبٌ إن كانت لأنثى، كما يحدث ذلك عند الذهاب لفحص الجنين في الشهور الأولى من الحمل، حيث يتردد الطبيب في الإفصاح عن جنسه، والتظاهر بأنّ صورة التشخيص غير واضحة..!

هذا التمييز والعنف الممارس بحقّ الأنثى منذ الصغر؛ يزداد بصورةٍ ملحوظة؛ فيتمّ إجبارها في سنّ المراهقة، ودون سنّ 18 سنةً على التزويج المبكر؛ تحت ذريعة حمايتها وسترها، وكأنّ الأهل فقدوا دورهم في ذلك، ويتمّ ترك الفتاة تحت العنف الممارس ضدها من الزوج أو أفراد عائلته؛ تحت ذريعة أنها صغيرةٌ وبحاجةٍ للتربية والتدريب للقيام بما يلزم للأعمال البيتية والحياة الزوجية.

ورغم إجراء العديد من الدراسات والأبحاث التي حذّرت من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، أو ظاهرة التزويج المبكّر؛ إلا أنّ العديد من العائلات أو حتى أولئك الذين يساهمون ويشاركون في إجراء الدراسات وعقد اللقاءات التثقيفية؛ فيمارسون العنف والتزويج المبكّر للفتاة، وفي حال وقوع الخطر يتمّ اللجوء للمصحّات النفسية أو إقناع الفتاة للعودة إلى مقاعد الدراسة، والتأكيد أنّ التعليم هو سلاحٌ ضروريٌ يجب التمسّك به، كما يُطلبُ منها التفوّق؛ للتباهي بها بين الأقارب وأهل الزوج، أو إمكانية الحصول على منحةٍ جامعيةٍ.. وما شابه.

عنفٌ وشقاء..

"شادية" إحدى الفتيات اللاتي التقتهنّ "الغيداء" أُجبرن على تزويجهنّ مبكراً، بعد تعرّضهنّ للعنف، تبلغ من العمر 17 سنة وهي واحدةٌ من بين ثلاث شقيقاتٍ وآخر شاب، فقدت والدتها منذ سنواتٍ بعد وفاتها؛ فيما والدها تزوّج من أخرى، واستولى على مساحاتٍ من الأرض التي حصلت عليها والدتها من أهلها.

لم يكن والدها وحده؛ بل حاول شقيقها السيطرة على كلّ شيء، لذلك؛ أجبرها على التوقيع على التنازل عن حصّتها، والموافقة على عقد قرانها من شخصٍ يُعاني من المرض المزمن، وبعد الضرب والشتم؛ وافقت بغضبٍ؛ لتمرّ عدّة شهور ويحدث الطلاق.

لم تنتهِ حكاية "شادية" بعد، فبعد انتهاء فترة عدّتها؛ وافق شقيقها على عريسٍ في الخمسينات من عمره، ونظراً لحالتها النفسية الصعبة؛ والإشارة المتكررة أنها لا ترغب بالحياة الزوجية؛ فأجبرها على ترك بيت زوجها، ودارت بين المحاكم والمراكز الحقوقية للحصول على جزءٍ من حقوقها؛ بعد أن

قررت العودة للمدرسة والالتحاق بالدراسة في الصف التوجيهي، والآن عمرها 19 سنة، لكن تبدو أكبر من ذلك من شدّة الآلام النفسية والعنف العائلي الذي تعرّضت له، وعليها تحمّل كل شيءٍ لأنها لا تعرف مصلحتها حسب ما يقول ذلك شقيقها الوحيد.

خطبة بدون رأيها

المواطنة "إنعام" من بلدة "بيت لاهيا" تزوّجت، وكان عمرها 14 سنة، وكانت تدرس في حينه في الصف الثامن؛ وتحديداً في شهر شباط، وتستذكر "للغيداء" ما حدث قائلة: "عندما سمع ابن عمي أنّ عريساً تقدّم لي؛ سارع بالقول أنه يريدني، وكان ينتظرني، وكان عمره 23 سنةً" وكلّ هذا دون معرفتها، وفوجئت بقدوم أخيها الذي يعمل في الزراعة؛ ليقول لها: "مبروك، ابن عمك خطبك، قومي سلمي عليه".

وبعد ذلك؛ تمّ "عقد القران" ولا تعرف ماذا يعني ذلك، لكنها تأكدت بأنها ستُحرم من الدراسة؛ لأن الزواج سيكون في شهر تشرين من نفس العام، وتزوّجت وسط عائلةٍ مكوّنةٍ من 7 أفراد؛ لتمرّ الأيام؛ وليصبح لديها 7 أبناء وهي في سنّ 34 سنة، لتقع المأساة؛ عندما استشهد زوجها في عدوان 2014، فتبدأ مرحلة الألم والضغط النفسي والانزواء وضيق النفس والجلوس لوحدها، ولجأت إلى الجمعيات ومراكز الصحة النفسية، وحصلت على عدة دوراتٍ للتفريغ عن النفس.

وتسترجع المواطنة "إنعام" ما كان يحدث معها أثناء الولادة قائلة: "عندما أنجبت طفلتي الأولى؛ وكان عمري وقتها 15 سنة؛ فاضطرت والدتي وحماتي للمبيت معي في نفس الغرفة لمتابعة المولودة" مشيرةً إلى أنه "في أحد الأيام؛ نام طفلها لفترةٍ من الوقت؛ فأخذت تصرخ اعتقاداً منها بأنه فارق الحياة، وعندما تدخّلت والدتها وحماتها؛ أبلغتاها أنّ هذا هو النوم الطبيعي للطفل.

وأكدّت "إنعام" أنه من خلال تجربتها الشخصية القاسية؛ ترفض تكرار ذلك مع بناتها، والآن ابنتها في مرحلة الثانوية العامة، وستحاول تعليمها في الجامعة؛ بعد انتقالها إلى بيت أهلها في غرفٍ مسقوفةٍ "بالزينكو" بعد رفضها الزواج من شقيق زوجها، لذلك؛ مازالت منذ استشهاد زوجها تشعر بالوحدة والخوف، وتحاول تحمّل المسئولية من أجل أولادها السبعة.

تجاهلٌ لقانون الأحوال الشخصية..

المحامية "حنان مطر" من "المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان" أكدّت "تنامي ظاهرة التزويج المبكّر؛ خاصةً في التجمّعات السكانيّة المكتظّة، وفي العائلات الفقيرة وكثيرة العدد، وسوء الأوضاع الاقتصادية" مشيرةً إلى أنّ "العديد من النساء -وبكل أسف- تلجأن إلى خطبة الفتيات الصغيرات، وتعتمد على المثل القائل "يا ماخدة الصغار يا غالبة التجّار" وكأن الفتاة سلعةً متداولة.

وأضافت أنّ: "العديد من العائلات تتبع أسلوب الاستعجال في إبرام عقد الزواج، والأخطر من ذلك؛ دون دفع المهر وقراءة تفاصيل العقد والاستفسار بالشكل المطلوب، ولذلك؛ تقع العديد من حالات الطلاق حتى في فترة ما قبل الزواج لصغيرات السنّ".

وأوضحت المحامية "مطر" أنّ "القاضي يوافق على عقد الزواج في حال بلوغ الفتاة 14 سنة و7شهور؛ من خلال شهادة الميلاد، وطلب إذن الزواج، ويلجأ بذلك حسب التعميم الإداري دون التقيّد بقانون الأحوال الشخصية؛ الذي اشترط سنّ 17 سنةً للفتاة، ولذلك؛ فإنّ الابتعاد عن قانون الأحوال الشخصية والاكتفاء بالتعميم الإداري؛ ساهم في زيادة التزويج المبكر ووقوع العديد من حالات الطلاق والخلافات الزوجية؛ خاصةً في العائلات الممتدة، حيث تُضطر الزوجة الصغيرة للقيام بأعمال البيت؛ لتنال الرضا؛ دون أن تتمكن من طلب الاحتياجات أو السكن المستقل، لكن؛ تدريجياً؛ وبعد بلوغها سنٍّ معينةٍ؛ تزيد من وعيها ومعرفة حقوقها الزوجية والعائلية.. تصل إلى مرحلةٍ تتصف بالتمرّد؛ فتنتهي بالطلاق أو التعرّض للعنف العائلي بصورةٍ دائمة".

العنف في الصغر يزداد في الكبر..!

من جهتها؛ أوضحت الأخصائية "عايدة كساب" من "برنامج غزة للصحة النفسية" أنّ "التمييز والعنف يبدآن من الصغر، وفي ألعاب الأطفال، حيث يتمّ تحديد اللعبة للطفل وعدم تركه لاختيار ما يريد، وهذا يؤثر على شخصية ونفسية الطفل".

واستذكرت "كساب" حالة طفلةٍ يشكو والدها من أنها تلعب مع الأطفال الأولاد، وأنّ شخصيتها قويةً، وعندما تابعت ذلك؛ تبين أنها الطفلة الوحيدة بين أبناء العائلة الذكور، ومن الطبيعي أنها كانت تلعب مع أشقائها في ألعابهم" مشددةً على "ضرورة ترك الأطفال يختارون ما يريدون من ألعاب، وخوض التجربة والمعرفة، وعدم قيام الأهل بفرز وتحديد الألعاب".

وقالت "كساب": "إذا كانت الألعاب تؤثر على شخصية الطفل؛ ويتطلّب ترك المجال له بحرية لتلافي الإشكاليات النفسية؛ فإنّ التزويج المبكر يساهم في تحطيم الطفولة بصورةٍ كليةٍ، وتخلق المزيد من المشاكل والانحراف والخيانة الزوجية؛ خاصةً وأنّ الفتاة التي تتزوّج في سنّ الطفولة تؤجل ما تريد إلى أن تكبر، وبعد ذلك؛ تمارس ما كانت تحلم به، وحُرمت منه جرّاء التزويج المبكر، سيما وأنّ كلّ المشاكل النفسية سببها ما حدث في فترة الطفولة، وأيّ اعتداءٍ وعنفٍ يتحوّل إلى انتقامٍ واعتداءٍ على الآخرين".

وفي لقاءاتٍ متفرّقةٍ مع العديد من النساء اللواتي تعرّضن للتمييز أو العنف منذ الصغر، سواءً من حيث اللعب أو التزويج المبكّر؛ فتبيّن أنّ العديد من الفتيات اللواتي حُرمن من الألعاب؛ وتمّ إجبارهنّ على التزويج المبكّر؛ فكانت الألعاب لها مساحةٌ من جهاز العروس، حيث تمّ شراء العديد من الألعاب حسب رغبتهنّ الشخصية، أو اللعب بنفس الألعاب الخاصّة بأطفالهنّ، فيما ظهر العديد من السلوكيات الصعبة للنساء اللواتي تعرّضن للتزويج المبكّر؛ رغم الإنجاب وكبر السنّ، وترديد العبارات التي تشير إلى الظلم الذي وقع عليها جرّاء إجبارها على الزواج، وحرمانها من التعليم، أو حتى مرحلة المراهقة وممارسة الهوايات الشخصية، ولهذا؛ فإنّ العائلات بحاجةٍ إلى دراسة التأثيرات السلبية الناجمة عن العنف، والزواج للفتاة منذ الصغر، لأنه يضعها في دائرة الخطر والتهديد المتكرّر؛ سواءً من الجوانب النفسية والصحيّة بشكلٍ أساسي، إضافةً إلى العلاقات العائليّة والزوجيّة، وتعرّضها للضجر والغضب والعنف الدائم جرّاء ما تعرضت له في سنّ الطفولة بشكلٍ غير ملائم.

سيد إسماعيل

(75) يوماً أمضتها في سجون الاحتلال

"ديما الواوي".. قصة أصغر أسيرة في العالم

"أذكر ذلك اليوم جيداً: كنتُ مريضةً وقد عدتُ من المدرسة مبكراً. بحثتُ عن أمي في المنزل فلم أجدها، وبحكم أنها أخبرتني بذهابها إلى قطعة الأرض الخاصّة بجدّي؛ فإنني اندفعتُ جرياً خارج المنزل؛ ساعيةً للحاق بها هناك. كانت أرض جدّي قريبةً من مستوطنة "كرم تسور" التي مررتُ بالقرب منها في طريقي. أوقفني أحد حراس "كرم تسور" عندما وصلتُ إلى شارع رئيسي غير بعيد عن المستوطنة. كانت درجة حرارتي مرتفعةً، وإدراكي مشوشاً.."

توقفت "ديما الواوي" (12 عاماً) قبل أن تكمل بالقول: "أشار إليّ بأن أتوقف وأتمدد على الأرض ففعلت ذلك، بعد أن وضعتُ حقيبتي المدرسية جانباً. فتّشني بقسوة، قبل أن يضغط على ظهري بحذائه بشكلٍ قويّ، استدعى بعدها القوات الإسرائيلية؛ التي جاءت لتعتقلني..".

تهمةٌ ملفّقة..!

في التاسع من فبراير عام 2015؛ كانت "ديما" ابنة محافظة "الخليل" بالضفة الغربية على موعدٍ مع التجربة الأصعب في سنّها الصغير: جرى اعتقالها بتهمة "محاولة طعن" موجّهة ضدّ إسرائيليين. تقول "ديما": "قال لي أول محقّق قام بالتحقيق معي: سنحكم عليكِ بالسجن المؤبد! سألته: لماذا؟ ما الذي فعلته؟ فقال لي: لا أعرف! في وقتٍ لاحق؛ حقّق معي محققٌ إسرائيليٌّ آخر وسألني: انتي بنت "فتح" أم "حماس" فسألته: ما معنى "فتح" و"حماس"؟! ".

مرّت "ديما" بأيام تحقيقٍ قاسية، استخدم خلالها المحققون الإسرائيليون مختلف الوسائل للضغط عليها، حيثُ توضّح "أم ديما" بالقول: "جرى اعتقال ابنتي والتحقيق معها دون وجودي أنا أو والدها أو محامٍ، وخلال التحقيق جرى الضغط على "ديما" كي تعترف بأنها حاولت الطعن، أو بأنها تنتمي لفصيلٍ فلسطيني ما، في حين أنها طفلةٌ صغيرةٌ ولا يسمح لها عمرُها بفهم هذه الأمور التي تفوق استيعابها. كما أنّ عمرها وحجمها لا يمكن أن يمكناها أبداً من تنفيذ أيّة عمليّة طعن. لكنّ المحققين الذين حقّقوا معها أرادوا تسجيل "انتصار" لهم على حساب ابنتي، وضغطوا عليها كي توقّع على اعترافها؛ الذي كتبوه باللغة العبرية؛ التي لا تفهمها".

ومن ثمّ؛ تُتابع الأم قائلةً: "لقد رأيتُ شريط الفيديو بالكامل، الذي وثّق اعتقال ابنتي، لم تظهر فيه أيّة سكين، أو أيّة أداة حادّة على الإطلاق، فكيف ستقوم بـ"عملية الطعن" المزعومة؟ يمكنني القول - باختصار- أنّ المسألة كلها تمّت من باب "التخويف" وتحمل رسالةً واضحةً لنا جميعاً كفلسطينيين: سنعتقل من نشاء منكم.. حتى أطفالكم..!".

قام المحققون الإسرائيليون بالاتصال بوالديّ "ديما".. ومن ثمّ؛ التحقيق معهما، قبل أن يتمّ تحويل "ديما" إلى محاكمةٍ عسكريةٍ قال فيها القاضي العسكريّ الإسرائيلي: "لا يوجد لديّ أيّ قانون يسمح لي بمحاكمة طفلةٍ في هذه السن"!.

ورغم ذلك؛ تمّ الحكم على "ديما" بالسجن لمدة أربعة أشهر ونصف وغرامة قدرها 8 آلاف شيكل، بعد خمس جلسات متعاقبة. تكمل "ديما": "وضعوني في سيارة "البوسطا" (سيارة نقل الأسرى من وإلى سجون الاحتلال) حيثُ قيّدوا يديّ وساقيّ بقسوة. كان الجو بارداً جداً ولم أكن قد أكلتُ سوى القليل من الطعام، كما أنني كنتُ بحاجةٍ إلى الملابس خلال محاكمتي. حاولت أمي الاطمئنان عليّ وإعطائي قليلاً من الطعام الذي جلبته معها، فرفض الجنود الإسرائيليون ذلك، رفضوا حتى أن تعطيني معطفها كي ألبسه وأتدفأ به، لأبقى فريسةً للبرد".

خلال المحاكمة؛ طلبت عائلة "ديما" من خلال محاميها وضع ابنتهم في "بيتٍ آمن" نظراً لصعوبة الظروف في سجن "هشارون" الإسرائيلي؛ إلا أنّ قاضي المحكمة طلب مبلغ 25 ألف شيكل بضمان قطعة الأرض التي تملكها الأسرة. تُعقب "أم ديما": "شعرنا ساعتها أن المسألة لم تكن "عفويةً" بل كانت مقصودةً، فمن الواضح أنهم كانوا يدركون جيداً أنّ المبلغ كبيرٌ جداً بالنسبة لنا، بحكم أننا من أسرةٍ بسيطة الحال، ووالدها عاطلٌ عن العمل، وأنهم أرادوا استغلال الوضع من أجل الاستيلاء على الأرض بشكلٍ أو بآخر، ولهذا السبب؛ قرّرنا رفض طلب القاضي".

في "هشارون"..

في سجن "هشارون" الذي جرى نقل "ديما" إليه؛ وجدت نفسها مع زميلاتٍ أخريات من الأسيرات الفلسطينيات اللواتي لم يبلغن بعد سنّ السادسة عشرة: "هناك لا نستطيع تناول طعام السجن السيء، لذلك؛ فإننا كنّا نُضطرُ لشراء الطعام من "كانتينة" السجن بأسعارٍ مضاعفة، فقد بقي ممنوعاً على أهلي إيصال الطعام واللباس لي هناك في السجن، كما كان ممنوعاً عليهم أيضاً إيصال الكتب والدفاتر لي لمتابعة دروسي في السجن. تعلمتُ بعض أشغال التطريز وأشغال الخرز لتمضية الوقت، كما كنتُ ألعب تنس الريشة مع بقية زميلاتي؛ اللواتي كانت كثيرات منهن مصابات إصابات بليغة".

"مثل من؟"

"هناك "مرح" مثلاً؛ التي أُصيبت بعشر رصاصاتٍ في يدها؛ ما أدّى إلى تفتّت العظم! وهناك "نورهان" المصابة بأربع رصاصاتٍ في يدها وظهرها ورجلها، وهناك "استبرق" التي أُصيبت برصاصةٍ في اليدّ. كانت حالة الفتيات المصابات سيئةً للغاية، وكُنّ يصرخن من الألم باستمرار، إضافةً إلى أوضاعهنّ النفسية الصعبة".

في الرابع والعشرين من إبريل 2015؛ أفرجت سلطات الاحتلال عن "ديما الواوي" التي أمضت شهرين ونصف في الأسر، وذلك بعد حملاتٍ دوليةٍ وعربيةٍ دعت للإفراج عنها، حيثُ أطلق عليها العديد من الناشطين لقب "أصغر أسيرة في العالم" حيثُ أنه لم تسجّل حالياً حالةٌ أخرى مشابهةٌ لحالة اعتقالها، لكنّ معاناة "ديما" لم تنتهِ إلى يومنا هذا. تقول "أم ديما": "لا زالت حالة ابنتي سيئةً إلى يومنا هذا، رغم خروجها من السجن، كما أنّ جميع أفراد أسرتها لاحظوا التغيّر الذي مسّ شخصيتها: لقد كانت فتاةً مرحةً وحيويةً ومجتهدةً في دراستها. لكن بعد خروجها من السجن؛ وجدتُ أنها أصبحتْ طفلةً كئيبةً، عصبيةً وشديدة التذمّر، كما أنها فقدت شهيتها، ولم تعد تأكل جيداً. لم تعد تستهويها الدراسة؛ مثلما كان الحال في السابق، ولو سألتني كأمّ: ما الذي أتمناه الآن؟ فإنّ لديّ أمنيةٌ واحدةٌ: ألا تعاني أيّة طفلة فلسطينية ما عانت منه ابنتي في سجون الاحتلال".

أحمد إسحق العشي

تزوجت في الصف العاشر

"قرار صادم" يُخلّف سنوات من المرض والألم للطفلة "أماني"

عادت من مدرستها تحمل حقيبة أحلامها وطموحاتها وأمنياتها على ظهرها، وقلباً أبيضاً نقياً، وطاقةً خلّاقةً وانفتاحاً ونشاطاً وآمالاً وأقلاماً ملونةً تلوّن حياتها وسنوات عمرها القليلة، إلا أنّ ضيوفاً زاروا منزلها غيّروا صفو حياتها وكدّروا أوقاتها ولوّنوا سنوات عمرها.

"أماني" في الصفّ العاشر الدراسيّ، كانت تحلم بزهرة شبابها وبمستقبلها؛ إلا أنّ كلّ شيءٍ تغيّر في ذلك اليوم؛ الذي عادت فيه لمنزلها، لتتفاجأ بهؤلاء الضيوف؛ وقد رُسمت على شفتي والدها سعادةٌ وفرحةٌ لا تنساها، وما لبثت أن دخلت غرفتها، حتى لحقت بها أمها لتخبرها بأنّ الزائرين جاءوا لخطبتها، فنظرت لأمها بعيونٍ يملؤها الارتباك والتلعثم بالكلمات قائلة: "أنا..؟!!"

هي الصدمة التي تتلقاها كل فتاة زُوّجت في وقتٍ مبكر، في ظلّ تباين الآراء حول فكرة التزويج المبكّر، والاختلاف عليه؛ والمبنيّ على رؤية ومصلحة الأسرة من وجهة نظر الوالدين، والتي قد تُسبب مشكلاتٍ وعوائق تلاحق الفتاة صحياً ونفسياً وجسدياً مدى حياتها.

كانت أحلامها أكبر من ذلك؛ بأن تكون في يوم من الأيام مُدرّسةً للغة الإنجليزية؛ التي عشقتها كثيراً، وأتقنتها مبكراً، ولم يكن في خاطرها مطلقاً "فارس الأحلام" فهي لا تزال صغيرةً على ذلك، بل ولم تفكر مُطلقاً في ذلك.

سُرقت طفولتُها مبكراً؛ لتتأبّط مسئوليةً ليست بالسهلة؛ بسبب عبارة "الستر يا بابا" و"مش حنلاقي أحسن منه".. لم تعِ معنى الكلمات جيداً إلا بعد سنواتٍ طويلة.

"أماني" ابنة الـ 15 عشر عاماً، كانت إحدى ضحايا الزواج المبكّر في جانبه السلبيّ، فارتبطت بجارهم الذي جاء من أمريكا بعد رحلة عمل ملؤها الثراء والمال، حيث يرى والداها في هذا الزواج مصلحةً لتأمين مستقبل باهر لابنته.

وتلك الكلمات جعلتها توافق بدافع الخوف من والديها، وقد كان الثمن غالياً؛ سنواتٍ من المشاكل الزوجيّة والتعاسة، لأسبابٍ متعددة، والسبب الرئيس هو عدم النضج الكافي لاتخاذ قرارٍ اختياريٍّ الشريك أو القبول به، وجهلها بما يترتب عليه الزواج من جميع النواحي؛ لا سيما التوافق الفكري بين الطرفين؛ والذي ينبغي أن يكون أساساً لاستمرار هذه العلاقة (الزواج).

وتروي "أماني" بعضاً من تفاصيل حياتها التي قضتها في أعمال والتزامات البيت من جهة وتربية الأبناء وتلبية متطلبات الزوج من جهةٍ أخرى، موضحةً أنّ ذلك كان على حساب صحّتها؛ حيث تعاني من عددٍ من الأمراض الصحيّة في هذه السنّ.

ولا تنسى أنها حُرمت من التعليم الجامعيّ الذي كان حلماً يراودها باستمرار، ولم تستفق إلا بعد عقدٍ ونيّفٍ من الزمان، والأمراض تضرب في جسدها.

أما والدها "أبو فؤاد".. فقد كان ردّه خلال حديثه لـ"الغيداء" أنه أراد لأماني وشقيقاتها تأمين مُستقبلهنّ الذي ينتظرهنّ كبقية الفتيات، وما دفعه لذلك؛ هو الوضع الاقتصادي السيء؛ الذي كان مبرراً بالنسبة له لقرار التزويج مبكراً، والإغراءات المالية؛ لاعتبار الزواج المبكر صفقةً رابحةً، مُتمسكاً بالصورة السائدة في المجتمع عن الفتيات اللواتي يتأخرن بالزواج، وقلّة حظوظهنّ بالزواج؛ مما يساهم في خوف الأهل ورغبتهم بتزويج الفتيات في سنٍ مبكرةٍ لتفادي تأخّر بناتهنّ في الزواج.

وجهة نظر "أبو فؤاد" لم تكن في مكانها الصحيح، وحاله كحال أقرانه؛ الذين يرون أنّ مفاهيم السترة والعنوسة والشرف في مجتمعاتنا قد تُلحق بالفتاة، وإعتبار الزواج هو الإطار الحامي لشرف العائلة، والضامن لسلامة الفتاة من أيّ خللٍ أخلاقيٍ يُسيء إلى سمعة العائلة ووضعها الاجتماعيّ.

كما يرى الكثير من الآباء أنّ نجاح الفتاة في الحياة هو وجودها في بيت زوجها فقط، أما بالنسبة للفتيات؛ فيجب ألا يكون دائماً الهدف الأساسيّ لوجودهنّ في هذه الحياة؛ الزواج.

الفتاة إنسانٌ كاملٌ لا ينقصه شيء، مخلوقٌ يمكنُ أن يعيش ويتعلّم ويفيد المجتمع، ويكون عضواً فعالاً، فالمرأة لا تكون مخلوقاً ناقصاً إذا لم تتزوّج، ولا فرداً تائهاً إذا لم ترتبط، المرأة ليست جزءً يكمل الصورة، إنها صورةٌ بحدّ ذاتها أبدع الخالق خلقها، فيجب الاهتمام بهنّ بتربية الروح، والجانب العاطفيّ.

عقد الزواج خارج إطار المحكمة الشرعية عقد فاسد وضياع لحقوق الزوجين والأطفال

ابتسام مهدي

تلجأ بعض العائلات في غزة لزواج أبنائهم بزواج خارج إطار المحكمة، وهو يعني أنّ يتوجّه الزوج والزوجة إلى إبرام عقد زواجهما خارج المحكمة المختصّة بإبرام وتوثيق عقود الزواج على يد رجل دين أو محام، حيث يقومون بالتحقق من أركان العقد ومدى استيفائه للشروط الشرعية في إبرام عقد زواجهما طبقاً للتعاليم الدينية التي لا دخل للمشرّع الوضعي فيها.

وبرغم ما يترتّب على ذلك الزواج من أثر قانوني كالعقاب مثلاً؛ فالمتزوّج خارج المحكمة لا يتعمّد إتيان فعل محظور شرعاً؛ وإنما يقدم على فعل الزواج دون اتباع الخطوات المرسومة له من حيث الشكل والتنظيم من المشرّع الوضعيّ.

كما ويترتّب على عقد الزواج حقوقٌ والتزاماتٌ خطيرةٌ في حياة الزوجين، ويمتدّ أحياناً كثيرةً إلى ورثتهما من بعدهما؛ نتيجة هذه الرابطة المقدّسة، لذا؛ اشترط المشرّع في قانون الأحوال الشخصية الفلسطينيّ أن يتمّ عقد الزواج داخل محكمة الأحوال الشخصية المختصّة، وأن يسجّل في سجلّاتها الرسمية الخاصّة، ورتّب عقاباً على من يخالف ذلك.

ومن خلال البحث حول هذه القضية -والتي تورق المحاكم الشرعية وبشكلٍ خاص القضاة- وجدنا أنّ أهمّ عاملٍ يدفع الوالدين للتوجه لهذا الزواج خارجاً أروقة المحاكم هو زواج الفتيات صغيرات السنّ، أو ما يُسمّي "الزواج المبكر" حيث يتسبّب هذا الزواج بالعديد من الخلافات، ومن خلال هذا التحقيق الذي تُعدّه "الغيداء" سنطرق الأبواب، ونخوض في تفاصيل هذا الزواج.

وقفت "مُنى" أمام المرآة تنظر إلى وجهها؛ الذي تحوّل من طفولي إلى سيدة متزوّجة، فقد تمّ تغيير بعض ملامحها؛ بعد أن قرّر والدها تزويجها من ابن عمّها، فقد طلبت منه والدته أن "تفرح" بزواج ابنته البكر على ابن عمّها البكر أيضاً.

وتكفّلت والدته بجميع مصاريف الزواج، بل أهدت الوالدين بعض المصاغ؛ للموافقة على هذا الزواج، ولم تكن بعد "مُنى" قد وصلت لسنّ الزواج ضمن القانون الفلسطيني، فهي مازالت تُعتبرُ صغيرة؛ فعمُرُها 14عاماً، وحتّى هيئة جسدها لا تسمح لها بالزواج أو موافقة القاضي لكتب الكتاب لهما، كما أنّ ابن عمّها أيضاً لم يُكمل السنّ القانونية.

ليتمّ زواجهما على ورقةٍ بشهودٍ في أحد مكاتب المحامين، حيث كُتب على ترويسة الورقة "عقد زواج" ليُعلن الفرح، وتستمر ليالي السمر سبعة أيام، لكن؛ سرعان ما انتهى هذا الزواج بعد عدّة أسابيع فقط، فقد كثرت المشاكل بين الطفلين؛ ليقرّر الأخوان أنّ الانفصال بينهما أفضل من أن يخسر الأخ أخاه.

وتساءل حينها الأخوان: كيف سيتمّ الطلاق؟! هل يكفي أن يرمي الزوج على "مُنى" يمين الطلاق؟ أم سيتمّ تثبيته عند نفس المحامي؟! وفي حالة تقدّم عريس في المستقبل لـ "مُنى".. كيف سيتمّ إخبارهم بأنها ليست بكراً؟ وأنهم لا يمتلكون عقد طلاقٍ رسمي؟ وهل سيكون لديهم القدرة على الوقوف في المحكمة الشرعية وإخبارهم أنّ "مُنى" ليست بكراً؛ وأنها مُطلقةٌ؟ والأهم؛ أنّهم لا يمتلكون وثائق رسميةً بهذا الحديث.

تركت كل هذه الأسئلة؛ لعلّ الزمن يحلّ ما وقعت به "مُنى".

الطفلة "مُنى" كانت أوفر حظاً من الطفلة "رغدة".. والتي إن كانت المسافات بينهما ليست كبيرةً؛ لكنهما اشتركتا بكتب الكتاب عند محامٍ وليس في محكمة شرعيّة، ولم يُكلف المحامي نفسه طباعة عقد زواج "رغد"؛ بل كتبه بيديه، فـ "مُنى" تسكن مدينة خان يونس جنوب القطاع و"رغد" شماله في مدينة بيت حانون.

لنعُد لحظّ "رغد" والتي جعلت عائلتها تقف حائرةً؛ بعد أن أبلغتهم الطبيبة بأن الطفلة "رغد" حامل، ليتحيّر الجميع: كيف يمكن تسجيل هذا الطفل؛ خاصةً وأنه بعد مولده لن يكون قد أتمّ عقد الزواج بشكلٍ رسمي في المحكمة؛ كون "رغد" تزوّجت في عمر 13عاماً وأربعة شهور فقط.

ما عاشوه من حيرةٍ خلال شهور أزيل بعد أن فقدت "رغد" جنينها؛ لتُكملَ الطفلة الحديث: "منذ عامين؛ بعد زواجي بشهر؛ حدث الحمل، لكن؛ بعد شهرٍ أجهضته، وأخبرتني الطبيبة أنّ الرحم كان صغيراً، وأنا حتى اليوم لم يحدث لي حملٌ؛ فقد تضرّر الرحم لديّ؛ رغم أنه قبل شهورٍ قليلةٍ تمّ تسجيل عقد زواجي بشكلٍ رسميٍ في المحكمة".

والد "رغد".. دمعت عيناه أكثر من مرّةٍ خلال حديثه مع مجلة "الغيداء"، فهو يجد أن ما أقدم عليه تجاه ابنته كان خطأً جسيماً، ليضيف: "تقدّم لخطبة ابنتي قريبٌ لنا، وكان شاباً يحمل الكثير من الصفات الجيّدة؛ فهو مؤدبٌ وحاملٌ للشهادة الجامعية، ولديه شقةٌ ويعمل، ولدينا علمٌ مسبقٌ بأخلاقه، لأجده العريس "اللقطة" لابنتي".

ويُقرّ أنّ العريس لم يكن يُعاني من أيّة مشكلة، إلا أنّه اختار عروسةً صغيرةً لا تفقه في أمور الحياة الزوجية شيئاً، رغم أنّ من يرى ابنته يعتقد أنها كبيرة فقط بالجسد وليس بالعقل وبنوّه؛ إلا أنهم عاشوا خلال العامين الماضيين الكثير من المشاكل ما بين ابنته وزوجها، وقد فكّر مراراً في تطليقها منه.

وأضاف: "لكن؛ عدم وجود عقد زواجٍ مثبت في المحكمة؛ جعلنا نتراجع كثيراً عن هذا القرار، خاصةً بعد أن أخبرنا المحامي أنه إذا علمت المحكمة الشرعية بهذا الزواج سوف ترفع قضية للنيابة العامة؛ كون أنّ هذا الزواج لم يكن بشكلٍ رسميّ، كما أنها في حالة الطلاق لن تحصل على أي من حقوقها الشرعية، كون العقد غير شرعيّ في نظر المحكمة الشرعية".

هذا الأمر جعل والد "رغد" يجلس مع ابنته بمشاركة والدتها لتعريفها بحقيقة الزواج، وكيف عليها أن تُطيع زوجها، وما هي حقوقه، وجلسا كثيراً أيضاً مع زوجها لحثّه على الصبر؛ كون "رغد" مازالت صغيرةً، وأنّ الحياة أمامهما، وفي بداية أيّ زواجٍ تكون الحياة صعبةً، لتستمر مشكلة العلاج التي بدأت فيها مؤخراً لعلاج الرحم لديها، بعد حالة الإجهاض التي تعرّضت لها.

مختار العائلة يترأس

في الحالتين السابقتين؛ كان مختار العائلة يترأس مباركة هذا الزواج، وإن كان لا يتقدّم بعمل عقد الزواج، ليقول أحدهم -رفض الكشف عن اسمه-: "لا يوجد في الشريعة الإسلامية فرض كتب العقود، لكن هي مجرد إجراءات لحفظ الحقوق، فهذا الزواج في الحقيقة زواجٌ مستوفٍ لأركان وشروط الزواج الشرعيّ، غير أنه لم يُسجّل أو يوثّق لدى الموظّف المختصّ بإبرام عقود الزواج، فهو بذلك حق، فهي لا تُخلّ بصحّته، وبحسن نيّة، فكانت علاقاتهم شرعيةً صحيحة".

وبيّن أنّ "توثيق الزواج أو تسجيله في ورقةٍ أو وثيقةٍ لم يكن ركناً من أركانه، أو شرطاً من شروط انعقاده أو صحّته أو نفاذه أو لزومه، فقد كان الزواج ينعقد صحيحاً دون توقّف على شيءٍ من ذلك، ما دامت شروط العقد قد توافرت، وهو العقد الذي كان معهوداً عند المسلمين إلى عهدٍ قريب نسبياً، فالضمير الإيماني كافٍ عند الطرفين في الاعتراف به، و في القيام بحقوقه الشرعية على الوجه الذي يقضي به الشرع، ويتطلبه الإيمان.

ميزان الإيمان..

بينما تجد "فداء عمر" الأخصائية الاجتماعية أنّ "نسبة الزواج المبكّر في فلسطين مرتفعةٌ مقارنةً بدول الجوار" مُرجعةً هذا الأمر لأسباب سياسية واجتماعية واقتصادية، وذلك على الرغم من أنّ قانون الأحوال الشخصية في قطاع غزة حدّد سنّ الزواج للفتاة 17عاماً والشاب 18عاماً".

وبيّنت أنّ "الزواج قديماً ينعقد دون توقّف على تسجيله أو توثيقه في ورقةٍ أو وثيقةٍ؛ ما دام قد استكمل أركانه وشروطه المُعتبرة شرعاً، وظلّ الأمر كذلك بين المسلمين من مبدأ التشريع إلى أن رأى أولياء الأمر أنّ ميزان الإيمان في كثير من قلوب الناس قد خفّ، وأنّ الضمير الإيماني في بعض الناس قد ذبل، فَوُجد من يدّعي الزوجية زوراً، ويعتمد في إثباتها على شهادة شهودٍ هم من جنس المدّعي، لا يتّقون الله ولا يراعون الحق".

وأضافت: "فما تشعر المرأة إلا وهي زوجةٌ لمزورٍ أراد إلباسها قهراً ثوب الزوجية، وإخراجها من خدرها إلى بيته؛ تحقيقاً لشهوته، أو كيداً لها ولأسرتها، كما وُجد من أنكره تخلصاً من حقوق الزوجية، أو التماساً للحريّة في التزوّج بمن يشاء، ويعجز الطرف الآخر عن إثباته أمام القضاء، وبذلك لا تصل الزوجة إلى حقّها في النفقة، ولا يصل الزوج إلى حقّه في الطاعة، وقد يضيع نسب الأولاد، ويلتصق بهم وبأمهم العار الأبديّ فوق حرمانهم حقوقهم فيما تركه الوالدان".

لذلك؛ تؤكد "عمر" أنّ "المشرع الوضعيّ اضُطُر إلى التدخّل التشريعيّ لمواجهة هذه الآثار الوخيمة؛ حفاظاً على الأسرة وكيانها، وفصلاً للحياة الزوجية والأعراض من هذا التلاعب، وذلك عن طريق وضع قيودٍ وشروطٍ قانونية، وقد قصد المشرّع من وضع هذه القيود القانونية أن يحقّق بعض الأغراض ذات الأثر الكبير في الحياة الاجتماعية للدولة والمجتمع".

وتذكرت منها حفظ حقوق الزوجين، وحماية مصالحهما الناشئة عن الزواج، بصيانة عقد الزواج الذي هو أساس رابطة الأسرة عن العبث والضياع بالجحود والإنكار، إذا ما عقد إثنان زواجهما بدون وثيقةٍ رسمية ثم أنكرها أحدهما، وعجز الآخر عن الإثبات، فلو كان عقد زواجهما بوثيقةٍ رسميةٍ لم يكن هناك مجالاً لإنكاره".

وتابعت حديثها: "منع ذوي الأغراض السيّئة أن يرفعوا دعاوى الزوجية أمام القضاء زوراً وبهتاناً، فقد أثبتت الحوادث الكثيرة السابقة على وضع هذه الشروط والقيود القانونية أنّ بعضاً ممن لا أخلاق لهم كانوا يرفعون قضايا زوجيةً أمام المحاكم لا أساس لها من الصحة، للنكاية والكيد للمدعى عليه، أو للتشهير به أو لغير ذلك من الأغراض السيئة، اعتماداً على سهولة إثبات الزوجية بشهادة الشهود".

وذكرت "عمر" أن 6.4 % من عدد السكان يمثّلون الفئة العمرية 17-15 سنة، و12.8 % يمثلون الفئة العمرية 14-10، تلك الفئات التي تتعرّض عاجلاً أو آجلاً لضغط الزواج المبكّر، فما بالك إذا كان هذا الزواج أيضاً بلا عقودٍ رسمية".

وقد سجّلت المحاكم الشرعية في قطاع غزة خلال عام 2012 (17) ألف حالة زواجٍ مبكرٍ لفتياتٍ قاصرات، وكانت 35 % من الحالات تقلّ أعمارهن عن الـ 17عاماً.

تفكّك الأسرة

الخبيرة النفسية "سمية خليل كرسوع" قالت: إنّ "سنّ 18يُعدّ طفلاً، والمفروض أن يكون غير قانونيٍ، فلا يمكن الزواج في هذه الأعمار؛ لأنّ الجهاز الفسيولوجي لا يكون مكتملاً، كما العقل والوعي والنضج".

وأضافت: "هذا الزواج يؤدّي إلى الإضرار بنفسية الفتاة، وقد يُسبّب لها البكاء والقلق والاكتئاب والتوتّر والصدمة؛ لأنها

تكون قد انتقلت من مرحلة الطفولة إلى الـزواج، وقد يؤدّي أيضاً إلى حصول اضطراب في مشاعرها، حيث أن لديها مسؤوليةً أكبر من طاقتها الصحيّة، فقد يُسبب إجهاضاً مبكراً وفقر دم عند الفتاة، كما أنّ هناك حالات كثيرةً مَن وراء الزواج المبكر قد تعرّضت إلى الطلاق، فكيف إذا كان بلا ورق مُثبت ضاعت حقوقها وقتها؛ ما زاد وضعَ نفسيتها سوءً".

وحول الأسباب التي تجعل الأهالي يزوّجون بناتهم في سن مبكرة؛ بيّنت أنه "الخوف الشديد من أن يفوت قطار الزواج بناتهم، كما وأنّ هناك بعض الأهالي وضعهم الماديّ صعبٌ يجعلهم يلجأون لتزويجهنّ في الصغر، وهناك أهالي يزوجونها من أجل حرمانها من الميراث" .

أما الشابّ؛ فقد يكون وضعه الاقتصادي مناسباً؛ ما يجعله يتزوج في سن مبكرة، أو يكون الولد الأول لدى أهله؛ فتكون حجّتهم الفرحة به قبل هرمهم ورؤية أحفادهم" .

وأشارت إلى أنّ "ذلك يمكن أن يتسبب بالوصول بالأسرة إلى مرحلة التفكّك الأسريّ، وهذا نتيجة الزواج المبكّر؛ الذي قد نتج عنه حالات الطلاق وضياع الأسر والأطفال، فما بالكم عندما لا يكون موثقاً بشكل رسمي".

وقد وصفت حالات قد تمّ علاجها بجلسات نفسية نتيجة عدم قدرتها على الإنجاب؛ بسبب صغر سنّها وعدم وعيها، وهذا أدّى إلى مشاكل بينها وبين عائلة زوجها".

وتنصح "كرسوع" بـ "عدم الزواج المبكر الـذي قد يقودنا في بعض الأحيان إلى العديد من المشاكل، وقد نخسر أنفسنا من خلالها، وعلينا التأنّي والسلامة؛ لأنّ في العجلة الندامة، والأهم؛ تثبيت جميع العقود في المحاكم؛ حفاظاً على حقوق السيدات، فلا علينا أن نرتكب جُرمين مرةً واحدةً بأن تكون العروس طفلةً ولا يوجد ما يثبت هذا الزواج كذلك، وبذلك تفقد جميع حقوقها".

وزارة الداخلية بدورها؛ ترفض تسجيل المواليد إذا قلّ عمر الطفل عن ستّة أشهر مقارنةً بعقد زواج الوالدين، وليس بالطبع الدخول أو ما يسمّي "الفرح" وإذا قلّ عن ذلك العمر؛ لا يتم التسجيل إلا بقرار من قاضي المحكمة الشرعية.

رأي المحكمة

وكشف الشيخ "عمر نوفل" رئيس محكمة الاستئناف الشرعية أنّ "هناك عدّة حالات في قطاع غزة يتمّ عقد قرانهم بدون التوجّه للمحكمة، لكنّ هذه الحالات تمتلك توجّهات فكرية معيّنة تجد أنّ التسجيل في المحكمة مخالفٌ للشريعة، ويوجد حالاتٌ تزوّجت عرفياً خارج القطاع وجلبت زوجاتهم معهم، ولم يتمّ تسجيل عقودهم في المحاكم، والفئة الأخيرة هي من لا تنطبق عليهم سنّ الزواج؛ فيتهرّبون من ذلك عن طريق كتب العقود عند محامين".

ولفت قائلاً: "ما يتمّ في المحكمة الشرعية هو تطبيقٌ للقانون، فالقانون نظّم مسألة الزواج وتسجيل عقود الزواج خارج إطار المحكمة يُعتبرُ غير شرعيّ".

وتابع حديثه: "فالمصالح والحقوق جميعها مرتبطةٌ ارتباطاً وثيقاً بالعقد المسجّل في المحكمة من ولادات وحقوق زوجية وحقوق مالية، يترتب على العقد كلّ هذه الأمور، وإذا سقط العقد من المحكمة؛ سقطت كلّ المصالح والحقوق، وبذلك يصبح تسجيل العقود واجباً شرعياً، وما خرج خلاف ذلك؛ يكون مخالفاً للشرع مثلما يخالف القانون".

وذكر أنّ "القانون الفلسطيني يُعاقب على الزواج أو الطلاق خارج إطار المحاكم، وإن كان هذا العقاب حتى اليوم لا يصل للعقاب الرادع؛ حيث يتمّ معاقبة كلاً من الزوجين وأولياء الأمور والشهود وكل من شهد على هذا الزواج ولم يُبلغ عنه".

وبيّن أنّ "العقاب يتراوح ما بين السجن عدة شهور ودفع غرامة مالية؛ حيث يتمّ فرض الغرامة على السيدات خوفاً من تعرضهن للأذى في حالة تحويلهن للسجن لقضاء المحكومية" منوهاً إلى أنّه يدعو إلى تشديد العقاب بشكل أكبر؛ لأنّ ما يترتّب على هذا الزواج من ضياع الحقوق لا يمكن وصفه مقارنةً بسهولة تخطّي المحاكم".

وعن القانون الفلسطينيّ وتحديده لسنّ الـزواج قـال: "حدّد سنّ الـزواج الخاطب والمخطوبة، حيث بيّن أنّ سنّ المخطوبة يجب ألا يتعدّى 15سنةً هجرية، أي 14سنة و7شهور قمريةً، والخاطب أيّ الشاب 16سنةً هجريةً، أي 15 سنة وستة شهور ميلادية، ولا يُسمح لمن هو أقلّ من هذا العمر بإجراء عقد الزواج حتى يبلغ السنّ القانونيّ، وإذا خرج خارج إطار المحاكم؛ يُعتبر الزواج غير شرعيّ، وعلى من علم بذلك الـزواج أن يتقدم بدعوى طلب فسخ العقد الذي تمّ خارج إطار المحكمة، وأن يُقدم الأطراف للجهات المختصّة لمعاقبتهم".

وفسّر أكثر: "وإذا ما علم أيّ شخص بوجود عقد زواج خارج إطار المحاكم؛ فيتقدم بدعوى يبتغي فيها وجه الله تعالى وموضوعها فسخ عقد زواج لفساده، وتقوم المحكمة بفسخ هذا العقد وإلغائه وكأنه لم يكن".

ويعتبر "نوفل" أنّ "مثل هذا العقد هو عقدٌ عُرفيٌ غير صحيح "فاسد" ويترتب عليه آثاره كما أسلفناه؛ من حيث ضياع حقوق الأطفال في الصحّة والتعليم والحياة الزوجيّة وكلّ حياته، كما يضيع حقّ الزوجين في الميراث والمعاملات المالية، وكل ما يترتّب على عقد الزواج".

ويختصر "نوفل" هذا العقد بأنه "كارثيّ" بمعني الكلمة فلا نسب للأطفال، وهم عماد المجتمع" ويؤكد أنه "لا تتسامح القوانين الفلسطينية مع مثل هذه العقود، وفي بعض الحالات؛ تجد حلولاً ولكن خوفاً من ضياع الأطفال، ومنها المجتمع، ولكن في نفس الوقت؛ يتم تحويل القضية من المحكمة للنيابة العامّة للنظر فيها".

صعوبة تسجيل العقود

وذكر "نوفل" حادثةً حدثت قبل عدّة شهور، حيث تـزوّج شخصٌ من سيدة صغيرة من سكان العريش بمصر وجلبها لقطاع غزة بعقد عرفيٍ عند محام، ولم يقبل أن يسجّله في المحكمة الشّرعية، ليعيش مع زوجته وينجب منها ابنةً وصلت لعمر 10سنوات ولم تدخل المدرسة، فلا يوجد أيّ أثبات على وجودها في الحياة".

فقد تمّ توليدها في المنزل، ولم يُسجل الطفلة في السجلات بشكل رسمي؛ لأنه لا يملك عقداً من المحكمة الشرعيةً، ليتوفى الأب ويترك الزوجة والابنة بدون أيّة إثبات، ليبحث الأبناء عن حل لأختهم وزوجة أبيهم؛ فهم لم يحصلوا على أيّة ورثة، وهم يرغبون أن تدخل أختهم المدرسة، وأن تعيش مثل أيّة فتاة بكامل حقوقها".

ليتوجهوا للقضاء ولديهم قضيةٌ في المحكمة منذ عدة شهور لإثبات النسب، ويقول معلقاً "نوفل": "لو أنّ هؤلاء الأبناء عاقّين لضاعت البنت وأمها، فلا شيء يثبت أنها متزوجة، ومستقبل الفتاة في خطر، حتى لو مرضت؛ فلن تجد من يعالجها، أو يتزوجها، فهي تعتبر كأنها غير موجودة على وجه الأرض. هذه حالةٌ لمعاناة من لا يُسجل عقد الزواج في المحكمة، كما أنه ليس من السهل إصدار أوراق ثبوتيه لها".

سيدة أذربيجان الأولى

"ميهريبا نعليف"..

مثال للمرأة الناجحة داخل بلادها وخارجها

خاص/ الغيداء

لا تكتفي النائبة البرلمانية "ميهريبا نعليف" السيدة الأولى لأذربيجان بأدوارها الخارجية في خدمة بلدها كصورة مشرقة للمرأة المسلمة المثقّفة؛ وإنما تقوم بدور فعّال في الداخل الأذربيجاني، عبر مبادرات المجتمع المدني، وعبر دورها السياسي الناشط كعضو في البرلمان، وأيضاً عبر مؤسستها الخيرية (أصدقاء الثقافة الأذربيجانية) التي تأسّست في العام 1995 من أجل التعريف بالإرث الحضاري لبلادها.

أما في العام 2004؛ فكانت خطوةً جديدةً في هذا الطريق؛ عبر قيادتها (مؤسسة حيدر عليف) التي تحمل اسم الزعيم الوطني للشعب الأذربيجاني، وتمكّنت عبر هذه المؤسسة من القيام بالكثير من المساهمات الإنمائية في المجتمع والثقافة والاقتصاد.

وحصلت رئيسة "مؤسسة حيدر عليف" على درجة سفيرة النوايا الحسنة لـ (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة) (يونيسكو) ولـ "المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة" (الإيسيسكو).

وطالما شكّل الأطفال والتحديات التي تواجههم هدفاً رئيساً في توجّهات السيدة "مهريبانو" نشاطاتها الاجتماعية والخيرية؛ بدءً من بناء مدارس جديدة، مستشفيات، عيادات، معاهد تربية موسيقية.. مروراً بمركز التلاسيميا ومشاريع تبرعات الأنسولين والدم، وحملات عن التوعية بالرضاعة الطبيعية، وصولاً إلى إنشاء ودعم المخيمات الصيفية الخاصّة بإشراك الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة؛ حيث الأطفال ليسوا فقط محور اهتمامها؛ لكن المسنين أيضاً على ذات القدر، في مجالات الصحة والمساعدة المادية.

نتيجةً لتلك الإنجازات التي عبّرت عنها عبر قيادتها المؤسسة.. وغيرها، منحت منظمة (اليونيسكو) السيدة الأولى "مهريبان عليف" لقب (سفيرة النوايا الحسنة) في العام 2004، تقديراً لجهودها في الحفاظ على وتطوير الإرث الشفاهي الأدبي والموسيقي للثقافة الأذربيجانية. أما (إيسيسكو) فمنحتها في العام 2006 اللقب ذاته تقديراً لمجهودها في نواحي وأرجاء مختلفة من العالم الإسلامي.

وقد لعبت "عليف" دوراً رئيساً في ملف (الألعاب الأوروبية) حيث قادت بنفسها جهود اللجنة التي سعت لهذه المبادرة الرياضية العالمية التي أدّت إلى مزيد من الجهود في ترويج أذربيجان كوجهة للرياضة في العالم، جهود تمّ تتويجها باحتلال أذربيجان المرتبة الثانية في هذه الألعاب، ولم تكن (الألعاب الأوروبية) الحدث العالمي الضخم الوحيد من نوعه الذي تقوم المؤسسة بتنظيمه؛ فقد تمّ اختيار السيدة "عليف" لكي تكون رئيساً للجنة تنظيم استضافة ألعاب التضامن الإسلامي الرابعة في أذربيجان العام المقبل.

الجدير ذكره أيضاً في هذا السياق: أنّ السيدة الأولى قادت جهود اللجنة المنظمة لاستضافة "باكو" لفعاليات (يوروفيجين) المسابقة الغنائية التي ينظمها "الاتحاد الإذاعي الأوروبي" منذ عام 1956.

جوائز وأوسمة

وتكريماً لجهودها؛ حصلت سيدة أذربيجان الأولى على الكثير من الأوسمة والتكريمات من دول مختلفة ومنظمات عالمية، منها: وسام الشرف الفرنسي، (الهلال الباكستاني)، جائزة الدولة الصربية، جائزة دولة هنغاريا، (جائزة روبي) من المنظمة الخيرية الدولية في روسيا، جائزة منظمة الصحة العالمية، وسام الاستحقاق من اللجنة الأوليمبية الأوروبية، جائزة (القلب الذهبي) الدولية، وسام الاستحقاق رفيع المستوى من بولندا، ميدالية (موازارت) من (الأونيسكو)، (جائزة الزهرة الذهبية العالمية) من كندا، الديبلوم الفخري من الكويت.. وغيرها من الجوائز والتكريمات.

"سحر".. "بتول".. "رنا"..
ثلاث وردات سحقهنّ التزويج المبكر

هبة كريزم
صفاء الحسنات
حنين أبو ركبة

الوردة الأولى

"سحر".. كانت في الرابعة عشرة من عمرها عندما تزوجتهُ: "رفضتُ الزواج منه، عندما تقدّمت لخطبتي وقتها عمته. الفارق بيننا في العمر خمسة عشر عاماً، كما أنني كنتُ أتمنى وقتها أن أتمتع بطفولتي، وألعب وألهو مثلي مثل صديقاتي اللائي لم يتزوّجن وكُنّ يتمتّعن بطفولتهنّ، لكنها غلطة والدي -سامحه الله- الذي أجبرني على ذلك الزواج. لن أنسى ليلة زواجي أبداً؛ والتي يسمونها "ليلة العمر" لكلّ فتاة، كنتُ أبكي بشكلٍ مستمر، كنتُ صغيرةً وغير قادرةٍ على مواجهة والدي.

بعد الزواج؛ وجدتُ نفسي في وضع كارثي، إذ وُضعتُ على كاهلي أنا الطفلة -التي لَم تكُن تفقه في شئون الحياة الزوجية أي شيء- مسئولية بيتٍ بأكمله..".

اكتشفت "سحر" بعد الزواج أنّ زوجها مريضٌ نفسياً، وأنه كان يتناول المهدئات بشكلٍ مستمر. ووسط تعقيدات حياتها الجديدة؛ عانت من الحمل بطفلتها الأولى، حيثُ لم يكن جسمها بعد قادراً على تحمّل أعباء الحمل. استمرّت حياتها الزوجية من سيئ لأسوأ؛ بحكم تفاقم حالة زوجها المرضية، إذ أصبح يضربها ضرباً مبرحاً بشكلٍ مستمر: "نجوتُ من الموت أكثر من مرة، إذ وصل الحال به أن يضربني بالآلات الحادّة على رأسي. في كلّ مرة كنتُ أهرب فيها من بيت زوجي إلى بيت أهلي؛ كان والدي يضربني هو الآخر قائلاً لي بأنه: "ما عندوش بنات يحردوا في بيوت أهاليهم" ليعيدني بعدها إلى جحيم بيت زوجي مجدداً. بعد أن أنجبتُ طفلتي الثانية؛ لم أعد أحتمل؛ تطلّقتُ منه، بعد رحلة عذاب رهيبة".

مأساة "سحر" لم تنته بعد، فقد كرّرتْ هي خطأ أهلها بأن زوّجت ابنتيها تزويجاً مبكراً، معتقدةً بأن "حظهما ربما يكون أفضل من حظها" لكنّ النتيجة كانت مُرَّة: لقد أصبحت كلتاهما مطلّقتين، رغم أنهما لا زالتا في ريعان الشباب!!

الوردة الثانية

"بتول": تزوجتْ وهي دون الثامنة عشرة، من شاب ينتمي لعائلة تربط بينها وبين عائلتها معرفةٌ وأواصر صداقةٍ متينة امتدت لسنوات. تقول: "عندما تقدّمت حماتي لخطبتي؛ فوجئنا أنها تخطبني لابنٍ لم يكن إخوتي يخالطونه أو على معرفةٍ بأخلاقه، بعكس بقية إخوته؛ الذين كانوا يعرفونهم جيداً، وكانوا يتمتعون بأخلاقٍ عالية. كان طلبي الوحيد عندما تقدّموا لخطبتي أنني أريد مواصلة تعليمي في المرحلة الثانوية وما بعدها، لكن "خطيبي" رفض ذلك وبشدّة، فما كان من أهله إلا أن رضخوا

لطلبه، لأتخلى أنا عن أحلام حياتي من أجل حلمي بـ"الفستان الأبيض" الذي كنتُ أتمنى ارتداءه والتباهي به في ليلة عرسي، أسوة بصديقاتي اللائي تمّ تزويجهنّ مبكراً، وأكلتني الغيرة وأنا أتأمل كلّ واحدة منهنّ في عرسها مرتديةً ذلك الفستان، حالمةً بأنني سأرتديه أنا أيضاً قريباً، لأحظى بحياة زوجية جميلة".

لكن أحلامها الوردية بـ"رحلة زواج هانئة" لم تتحقق أبداً، فمنذ ليلة زواجها الأولى؛ وجدت "بتول" نفسها في مواجهة زوج قاس لا يرحم. كان يضربها بشكل مبرّح، غير مبالٍ بأنها لا زالت طفلةً لم تستوعب بعد ظروف الحياة الزوجية بكلّ تعقيداتها،كما أنه لم يحاول أن يشرح لها باللين والرفق تعقيدات تلك الحياة ومسئولياتها. كانت وسيلته المحببة دائماً في التفاهم معها هي "الضرب".

وسط معاناتها المتفاقمة؛ حملت بطفلها الأول: "لم يذهب بي إلى المستشفى؛ بل أتى بـ"دايّة" (قابلة) كي تساعدني على الإنجاب في المنزل. جُنّ جنون أمي عندما علمت وقتها بالأمر، وأتت إلى بيتي لترمق الأمر مذهولة: كيف تنجب فتاة "بكرية" -بكلّ تعقيدات الحمل الأول- طفلها على يد "داية" لا تفقه في الرعاية الصحية السليمة للأم شيئاً، ونحن في عام 2009؟! كان الأمر كارثياً بالنسبة لها ولأهلي. لم يكن هذا أسوأ ما مررتُ به -للأسف- في رحلة زواجي".

سارت حياتها الزوجية من سيء لأسوأ، لتصاب بمرض "الفصام العقلي" الذي كان سببه الأساسي معاملة زوجها القاسية، وضربه لها بشكل مبرّح ومستمرّ. لم تعد تحتمل الحياة معه أكثر من ذلك، فعادت إلى بيت أهلها مع ابنها، لتطلب منه الطلاق، الذي نالته: "من بين مرات عديدة آذاني فيها، علقت بذهني هذه الحادثة: كنتُ أعجن، لأفاجأ به يضربني بكرسي بلاستيكي بلا سبب، أمام ولدي "محمد" إلى أن تحطّم الكرسي على جسدي. تفاقمت حالتي النفسية، يوماً بعد يوم، فراح يدعي أمام الجميع أن أهلي "خدعوه" وأنهم زوجوني إياه وهم يعلمون أنني كنتُ "مريضة" علماً بأنني كنتُ فتاةً مرحةً وطبيعيةً وطالبةً متفوّقةً في المدرسة قبل الزواج. بعدما طلّقني؛ علمنا بأنه خطب إحدى قريباته وتزوّجها. لم أنل شيئاً من مستحقاتي المالية كمطلقة، حيث ماطل في منحي إياها، رغم أنه لم يتردد في تطليقي بعد بدعوى عدم قدرته على استمرار الحياة الزوجية بينه وبين إنسانة "مريضة" رغم أنه يعلم جيداً أنه السبب في مرضي واستمرار معاناتي إلى يومنا هذا".

الوردة الثالثة

"رنا": كانت واحدةً من بين تسعة أطفال، ستةٌ منهم كانوا فتيات، لأبٍ عجزت أجرته كعامل يومي بسيط عن سدّ احتياجات بيته وأطفاله كثيري العدد. اضطر والدها إلى إخراجها من المدرسة كي تساعده في مصروف البيت، من خلال العمل في محل لتصفيف الشعر. تقول "رنا": "لم يكن عمري وقتها يزيد عن الحادية عشرة عندما دخلتُ للعمل في تنظيف محل "الكوافيرة" تاركةً مقاعد الدراسة. كنتُ أودّ أن أكمل تعليمي، أسوةً بصديقاتي، لكنّ ذلك لم يُتح لي مطلقاً. سرعان ما أسرني "العالم الجديد" الذي دخلته: كنتُ أستمع لأحاديث النساء عن علاقاتهنّ بأزواجهنّ وتفاصيل حياتهنّ الزوجية بأدق تفاصيلها، وشرائهنّ لقمصان النوم من أجل قضاء ليلة سعيدة. كنت أشاهد ما يشترونه من مكياج وعطور وأشياء خاصة، لكن رؤية "العرايس" وفرحتهنّ بالفستان الأبيض أسرتني بشكل خاص. بعد خروجهنّ من المحل، كنتُ أتأمل نفسي أمام المرآة، مرتديةً ذات الفستان في "ليلة العمر". كنتُ أسأل نفسي: متى سيأتي اليوم الذي أحظى فيه بهذه الفرحة، أسوةً بمن رأيتهنّ من الفتيات؟".

خلال عملها في محل الكوافير؛ تقدّم لخطبتها شاب، لتتزوج وعمرها لم يتجاوز الرابعة عشرة بشهور، لتنال حلمها أخيراً بالزواج وارتداء الفستان الأبيض، ولتمضي الحياة بين الزوجين، إلى أن أصيب زوجها بشظية في الرأس، بفعل قصف خلال العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2012: " غيّرت إصابته في الرأس مجرى حياتنا بأكملها، إذ أنه خرج من المستشفى غير قادر على العمل؛ نظراً للأضرار التي تسببت بها الشظيّة في مخّه، كما أنه أصبح يتلقّى المسكّنات والأدوية للتخفيف من حالته. وجدتُ نفسي وأنا في السابعة عشرة من العمر أماً لثلاثة أطفال، ومسئولةً عن البيت بأكمله. لم تستطع عائلتي أو عائلته مدّ يدّ العون لنا بسبب ظروفهما المالية الصعبة. أصبحتُ أنا فجأة "الأب والأم" لأطفالي والمعيل الأول لأسرتي وأنا لم أزل بعد طفلة!".

في البداية؛ قدّمت بعض الجمعيات الخيرية مساعدات محدودةً لـ"رنا" سرعان ما توقّفت، لتجد "رنا" نفسها وحيدةً أمام واقعها المرّ. حاولت البحث عن عمل لتعيل زوجها المعاق وبناتها الثلاثة لكن دون جدوى: "اضطررتُ لَطرق أبواب الناس كي أحصل منهم على ما يقيم أودنا من الطعام والشراب. مرّت بي لحظاتٌ صعبةٌ كثيرة. كرهتُ زوجي، كرهتُ أطفالي، كرهتُ نفسي، أصبحتُ أرى في الحياة عبئاً لا يُطاق: كيف ستكون أمور حياتنا في الغد؟ إلى أين ستسير بنا الحياة؟ ما هو المستقبل المظلم الذي ينتظر بنتيّ وأخاهما؟ لستُ أدري!".

من أجل التغيير

اعداد ريم البحيصي
سمر الدرملي

مجموعة من الفتيات والشباب خلال ممارسة رياضة المشي على شاطئ بحر مدينة غزة ضمن يوم رياضي في إطار ثلاث مبادرات مجتمعية نفذها مركز شؤون المرأة بعنوان (مبادرة صحتك بفحصك حول "أهمية الكشف المبكر لسرطان الثدي" – مبادرة صحتي بتنظيم أسرتي حول "أهمية تنظيم الأسرة للنساء نفسياً واجتماعياً وصحياً" – مبادرة سكوتك رخصة للمتحرش بالتمادي حول "التحرش الجنسي".

مشاهد من احتفالات المسيحيين بأعياد الميلاد المجيد في كنيسة دير اللاتين في شهر ديسمبر من العام 2016، حيث تعتبر الكنيسة من أقدم الكنائس في قطاع غزة.
ويعود الوجود المسيحي في قطاع غزة إلى القرن الخامس الميلادي منذ أن ظهرت الديانةالمسحية حيث وصلت أعداد المسيحيين إلى 5000 مسيحي في القطاع؛ وبدأت تتقلص أعدادهم إلى أن وصلت إلى 1000 نسمة تقريباً.

في حوار العدد :

التجربة الأولى إقليميا

نيابة حماية الأسرة من العنف
إنجازات وتحديات

أنصار اطميزه

مرت "نيابة حماية الأسرة من العنف" بمراحل وإجراءات لترى النور مطلع عام 2016 ولم تكن الفكرة وليدة اليوم بل تبلورت لعدة سنوات حتى أحرزت تقدماً في مجال العنف الأسري والعنف المبني على النوع الاجتماعي؛ ولا زالت تجابه مجموعة من العقبات والتحديات.

هذا ما أوضحته رئيسة نيابة حماية الأسرة، دارين صالحية في حوارها مع مجلة (الغيداء).

بدايةً؛ حدّثينا عن نيابة حماية الأسرة من العنف؛ التي أنشئت مطلع هذا العام؟

الفكرة بدأت في عام 2011، في البحث من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لطمأنة النساء للوصول للعدالة تقرير صادم لـUNDP أعطى مؤشرات خطيرةً حول عدم طمأنينة لجوء النساء للقضاء، والاعتماد على القضاء الموازي؛ المتمثّل بالقضاء العشائريّ، واللجوء إلى المحافظة.

ففي عام 2012؛ تم تفعيل وحدة النوع الاجتماعي في النيابة العامة، ومسح الاحتياجات اللازمة؛ بهدف إدماج قضايا النوع الاجتماعيّ داخل مؤسسة النيابة العامة، وعكسها خارج نطاقها. وتلا ذلك لإنتاج دفعةٍ من وكلاء النيابة لديهم خبرةٌ في التعامل في مجال قضايا العنف الأسريّ والعنف المبنيّ على النوع الاجتماعيّ.

كما كان؛ لا بد من بناء شراكاتٍ مع مؤسسات المجتمع المدنيّ والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة بالموضوع؛ من أجل إنشاء منظومةٍ متكاملةٍ قادرةٍ على حماية الأسرة من العنف.

ما هي الإضافة التي أضافتها "نيابة حماية الأسرة من العنف"؟

تمّ التعامل ضمن تدابير جديدةٍ تتعلّق بدور النيابة العامة بتقديم الحماية والوقاية؛ من خلال

وأخيراً؛ في 2\6\2016 ؛ تكلّلت بإنشاء "نيابة حماية الأسرة من العنف".

التعامل بشكل مهني؛ وباستعمال الأدوات الدستوريّة وروح القانون ومبادئ العدالة، فنيابة حماية الأسرة من العنف؛ يُناطُ بها التدخّل الوقائيّ قبل وقوع الجريمة؛ من خلال التعاون مع الشرطة، والتوسّع بالتحقيقات، على سبيل المثال لا الحصر: التحقيق في قضية الشروع بالانتحار للفتاة؛ يتمّ التوسّع بالتحقيقات، وتحويل الضحيّة للأخصائيّ النفسيّ؛ للوقوف على ملابسات الفعل، والتأكّد من أنّها ارتُكبت بدافع شخصيٍّ أو مرضي أو بتحريض من شخص آخر.

بالإضافة لمتابعة الأحكام الجزائية بعد صدورها من المحاكم، وآليّة استئنافها ونقضها، وذلك لحساسيّة هذه القضايا، والدور الذي يُناطُ بالنيابة العامّة؛ بتمثيل المجتمع والحقّ العام؛ وصولاً لتحقيق الردع الخاصّ والردع العامّ.

كما لعبت النيابة العامة دور التوعية المجتمعية في مجال قضايا العنف؛ وخاصة العنف المبنيّ على النوع الاجتماعيّ، والاعتداءات ذات الطابع الجنسيّ؛ من خلال استهداف الإعلام والمدارس، وأصبحت النيابة العامّة جزءً لا يتجزأ ضمن لجان وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة.

ومن أهم الإضافات لنيابة حماية الأسرة؛ مشاركتُها وإشرافُها في مؤتمر الحالة للضحية، ووضع خطط للنجاة؛ بالشراكة مع الشركاء، لإيصال الضحيّة لبرّ النجاة؛ باعتبار أنها من ضحايا العنف الأسريّ.

-من هي الفئات الأكثر تعرضاً للعنف؟

في موضوع العنف الأسريّ؛ نحن لا نتحدث عن فئة معنّفة أكثر من غيرها، نحن نتحدّث عن نسيج مجتمعيّ؛ فالعنف واقعٌ مباشرةً على المرأة؛ وبشكل غير مباشر على الأبناء؛ الذين يشهدون العنف، الأمر الذي سيخلق جيلاً آخر مكملاً لسلسلة العنف.

كما أنّ النيابة تتعامل مع العنف بتحويله للمعالجة النفسية والاجتماعية أو الصحيّة، وذلك بالتعاون مع الشركاء.

كيف تضمنون خصوصية النساء المعنّفات اللواتي يتوجّهن للنيابة؟

هناك إجراءات عمل موحدة لمأسسة الجهود في كافّة محافظات الوطن، مع تمنياتنا أن تشتمل أيضاً قطاع غزة؛ من أجل توفير الحماية والسريّة والتوعيّة للضحيّة المُبلِّغة عن العنف، وتوعيتها؛ ما هو نطاق السريّة؛ بحيث أنّ السريّة تكون بالتحقيق؛ بينما المحاكمة ستكون علنيّة؛ لبناء جسر الثقة، والتوعيّة بكافّة الإجراءات المُتخذّة؛ كي تكون الضحيّة على دراية بها؛ دون خداع أو تضليل.

-ما هي أشكال العنف الأكثر شيوعاً بحسب الشكاوى؟

للأسف؛ غالبية الشكاوى التي تصل للنيابة متعلقةٌ بالإيذاء البسيط؛ الذي غالباً ما ينتهي بإسقاط الحقّ الشخصيّ، وعدم اتخاذ أيّ إجراء ضدّ المعنف، وغالباً ما تكون هذه القضايا بدايةً لعنف أكثر إيذاءً وضرراً يصل لحدّ القتل.

كما استطاعت النيابة منع حالات تزويج المغتصِب لمغتصَبَتِه؛ بحسب القانون، بعد دارسة الحالة الأمنية والاجتماعية للمغتصِب.

-ما هي المُعيقات التي تحول دون محاسبة المعنِفين وإنصاف المعنّفات؟

تتمثّل المُعيقات في ثلاثة جوانب: مُعيقاتٍ قانونيةٍ واجتماعيةٍ ومادية.

أما القانونية؛ فتتعلّق بقانون عقوبات قديم منذ عام 1960؛ لم يواكب العصر الحديث؛ الذي حمل العديد من القضايا والجرائم، كما أنّ غياب التناغم ما بين القوانين؛ وعدم وجود قضاءٍ متخصّص في مجال حماية الأسرة من العنف؛ واستحالة تنفيذ الأحكام الجزائية في المناطق المسمّاة "ج" و"2H" "1H" والقدس وداخل الخطّ الأخضر. حال دون تنفيذ الأحكام في هذه المناطق.

فيما تتلخّص المُعيقات الاجتماعية في أنّ المجتمع الفلسطينيّ يرى أنّ قضية العنف داخل الأسرة هي قضيةٌ شخصيةٌ خاصّة؛ وليست مجتمعيةً، ولا يتوجب عليه التبليغ عن أيّة حالة عنف لا تخصّه، وفي حالة تفكيره بالتبليغ؛ فإنّ القانون لا يحمي الشاهد، وبالتالي؛ تبقى قضايا العنف ضمن المسكوت عنه.

كما أنّ تربية الأفراد بشكل خاطئ وعدم توعيتهم بماهية الأدوار المجتمعية والنوع الاجتماعيّ والعنف.. وغيرها؛ تشكّل عائقاً وتحدياً كبيراً أمام النيابة العامة، فالعديد من ضحايا سِفاح القُربى (زنا المحارم) والتحرّش الجنسيّ؛ لم يُدركن تداعيات وخطورة ما يحدث لهنّ بسبب الجهل.

وأخيراً؛ في مجال المُعيقات الماديّة؛ فتتمثّل في نقص الكوادر البشرية لمقدّمي الخدمات، بالإضافة إلى عدم توافر بنية تحتية في المحاكم، ووحدات حماية الأسرة في مراكز الشرطة والمرافق الصحيّة؛ تُتيح للضحيّة الاحتفاظ بخصوصيتها؛ كوجود مدخل خاص للنساء ضحايا العنف، وغرفة آمنة يمكن للضحيّة تقديم الشكوى فيها دون أن يراها أحد.

-ما هو تقييمك لأداء المؤسسات الحكومية والمجتمع المدنيّ المختصّة والحملات التي تقوم بها في مجال مكافحة العنف ضد المرأة؟

مما لاشك فيه؛ أنّ هذه الحملات إيجابيةٌ، لكنها؛ غالباً ما تكون نمطيةً فصليةً خريفيةً، تتزامن فقط مع فعاليات (16يوماً لمكافحة العنف ضد المرأة) وسرعان ما تغيب، والمطلوب هو الاستمرارية، مع توحيد جهود المؤسسات وتوظيفها في خدمة قضايا المرأة والطفل.

ويتوجّب على "الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان" التي تلعب دور المراقب على مدى تطبيق القانون أن ترفع تقارير الانتهاكات، لنتعلّم منها، ونعرف الإخفاقات ونتجنّبها.

وعلى "وزارة شئون المرأة" وضع استراتيجية واضحة في مجال العنف على أساس النوع الاجتماعي، وأن تكون مظلةً تنظّم فعاليات وأنشطة وحملات العنف ضد المرأة مع مؤسسات المجتمع المدنيّ والمؤسسات الحكومية.

المرأة الفلسطينية، الصدمات والدعم، في ظل ممارسات الاحتلال

هداية شمعون

كشفت دراسة حديثة لمركز شؤون المرأة أن معاناة النساء الفاقدات تتركز في فقدان الحيز الخاص والفضاء المكاني، إلى جانب معاناتهن من اضطرابات ما بعد الصدمات المعقدة، واضطرابات أسرية واجتماعية، كما أن النساء الفاقدات أظهرن، ظاهريا، أنماط تواصل بدرجة متوسطة إلى عالية، مما يعكس ارتفاع مستوى الصلابة النفسية لديهن ولكن داخليا هن يعانين من فقدان التبعية الفردية والأسرية، كما وتوصلت الدراسة لأهم احتياجات الفاقدات في ظل الفقدان المزمن والصدمات الجمعية، كتوفير الحاجيات الأساسية من مسكن ومأكل وغيرها من ضروريات الحياة في ظل الأوضاع السكنية، وانعدام الخصوصية والحيز الخاص لجميع أفراد الأسرة وللنساء على وجه التحديد.

وبينت الدراسة المعنونة بـ " المرأة الفلسطينية، الصدمات الجمعية والدعم الشمولي، في ظل ممارسات الاحتلال في قطاع غزة-حالة حي الشجاعية" على أهمية مجموعة من عوامل الحصانة والمواقف الايجابية حول دور الدعم في التخفيف والمساندة، وأن امكانيات التغييرات التي تدركها الفاقدات مرتبطة بوجود الأسرة وفاقدات أخريات، كما وأكدت النتائج فاعلية المؤسسات، التي تؤيد المشاركة في تطوير الدعم المستند على نهج "من فاقدة لفاقدة".

وأوصت الدراسة بضرورة الأخذ بالحسبان متغير النوع الاجتماعي كسياق هام ومصيري في إطار التدخل، وخاصة خلال مرحلة اعادة الاعمار، بهدف المساهمة في استرداد الفضاء الجمعي للنساء والحيز الخاص وضرورة الوعي للسياقات المتعددة وتأثيرها في توفير الأمن والأمان للفئات المتضررة عامة والنساء خاصة، وتطوير نهج شمولي مُتميز القائم على الفاقدات حاليا وكداعمات مستقبلا، والذي يضمن تنفيذه الوصول لعدد أكبر من الفاقدات، في بيئاتهن الطبيعية، وتوفير الدعم المستند على الموارد الفردية، الجماعية والمجتمعية.

تُعتبر الدراسة الحالية كمية ونوعية مستندة على النهج الوصفي والتحليلي، ومستخدمة لإطار مفاهيمي مناسب حول تأثيرات الصراعات والنزاعات العسكرية والسياسية على النساء، انطلقت الدراسة من الافتراض حول احتياجات النساء الماسة التي تأثرت نتيجة للحروب والحصار التي تواجهن في قطاع غزة، بهدف فحص امكانيات تطوير نهج متميز يأخذ بالحسبان حجم وكثافة اعتداءات وجرائم الاحتلال في الشجاعية خاصة وقطاع غزة عامة.

نتائج الدراسة

أظهرت الدراسة أن حي الشجاعية لازال يعيش هول صدمة الدمار منذ تموز من العام 2014 إذ عكست البيانات الأولية أن الفاقدات يعشن في أوضاع نفسية وأسرية صعبة، اضافة للأوضاع السكنية المُهلكة، حيث عانين من مجموعة من أعراض الفقدان وخاصة البكاء المستمر، الخوف من الاجتياح والخوف من أصوات الدبابات، أما الدراسة الكيفية فتوصلت للعديد من القضايا التي تواجه الفاقدات المرتبطة بمشاعرهن اتجاه مجزرة الشجاعية، رحلة النزوح، اللجوء الى مراكز الايواء والرجوع ثانية لحي الشجاعية، والصعوبات الفردية والأسرية والاجتماعي التي تواجههن.

كما توصلت الدراسة لنتائج أخرى حول دور مجموعة من عوامل الحماية منها الثقافية والدينية، ودعم الأسرة، ودعم الصديقات والأقارب والجيران. لذلك، بالرغم من حدة الضائقة التي تعيشها الفاقدات، الا أنه تتوفر لديهن المواقف الايجابية حول دور الدعم في التخفيف والمساندة، الى جانب توفر مواقف الأهل الأكثر إيجابية نحو الدعم، حيث تبين أن الأسرة هي مصدر الدعم الأول. أكدت هذه النتيجة أن امكانيات التغييرات التي تدركها الفاقدات مرتبطة بوجود الأسرة وبوجود فاقدات أخريات. أكدت النتائج أيضا بتواجد المؤسسات، وخاصة منظمات أهلية استعدادها واهتمامها بالمشاركة في تطوير الدعم المستند على نهج "من فاقدة لفاقدة".

توصلت الدراسة لأهم احتياجات الفاقدات في ظل الفقدان المزمن والصدمات الجمعية، من أهمها توفير الحاجيات الاساسية كالمسكن والمأكل وغيرها من ضروريات الحياة في ظل الأوضاع السكنية وانعدام الخصوصية والحيز الخاص لجميع أفراد الأسرة وللنساء على وجه التحديد؛ زيادة اهتمام المؤسسات المجتمعة عامة، والنسوية خاصة لقضايا النساء الفاقدات؛ الانتباه ليس فقط للحيز العام للنساء وانما للحيز الخاص، ولحقيقة أن للفاقدات خصوصيات؛ تنمية مهارات الفاقدات، من خلال تنفيذ برامج داعمة معنويا، المستندة على تطوير فرص عمل.

وكشفت الدراسة عن ضرورة تطوير نهج شمولي مُتميز القائم على الفاقدات أنفسهن كداعمات، والذي يضمن تنفيذه الوصول لعدد أكبر من

قالت فاقدة: "بحب العزلة دايما صوتو بداني بتخيلو بقلي يما وبينادي عليا كل احاديثه في داني، زاد الشوق الو لما اروحع قبروا بقلو سنة الك بعيد عنا يما تعال عشان تاكل ... كل يوم بصحى من النوم بصير ابوس الصورة واحضنها نفسي يجيني بالمنام ويحدثني زي ماكان وهوا عايش..."

الفاقدات، في بيئاتهن الطبيعية، وتوفير الدعم المستند على الموارد الفردية، الجماعية والمجتمعية.

كما اقترحت الدراسة تطوير نهج "من فاقدة لفاقدة" وخاصة في ظل محدودية نموذج التدخل التقليدي في التعامل مع اضطرابات ما بعد الصدمة، حيث من المتوقع تجربة النهج في الشجاعية كمنطقة محدودة، وبعدها من المحتمل تعميم التجربة؛ ما يكفل نجاح النموذج هي مسؤولية الفاقدات في نقل التجربة لفاقدات أخريات، بمشاركة المؤسسات المحيطة وضمان الحساسية الثقافية المرتبطة بفقدان النساء، والموازنة بين الحيز العام للفاقدات وحيزهن الخاص. ونبهت الدراسة بشأن التهديدات، حيث يتم تطوير النهج في ظل الظروف العسكرية والسياسية المتقلبة، وفي ظل استمرار الأزمات والصدمات.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الى فحص احتياجات النساء المتغيرة بعد عدوان 2014، واثارة الرأي العام المحلي والعالمي حول الممارسات والسياسات المرتبطة في التعامل مع النساء الفاقدات من ناحية، وعلاقتها بجرائم الاحتلال. كما ارتكزت الدراسة على مصادر أولية وثانوية للمعلومات، وعلى أدوات مختلفة لجمع المعلومات منها الكمية ومنها الكيفية، محاولة تبني نهج البحث النسوي.

افترضت الدراسة، في ضوء الازدياد في عدد النساء الفاقدات، وبالتحديد في منطقة الشجاعية، الحاجة لتطوير نهج متميز يأخذ بالحسبان حجم وكثافة اعتداءات وجرائم الاحتلال، من أجل محاولة التخفيف من شقاءهن وآلامهن. الغرض الأساس للدراسة هو فحص كيفية تطوير "نهج من فاقدة لفاقدة" والوعي للعناصر والأطراف المتعددة التي قد تساهم أو تعرقل في تحقيق فاعليته وكفاءته. فالهدف العام هو زيادة وعي أصحاب المصلحة المباشرين وغير المباشرين للبرنامج باحتياجات النساء الفاقدات وآثار الفقدان على المرأة الفلسطينية في قطاع غزة عامة، ومنطقة الشجاعية خاصة، وذلك من أجل التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تهدف إلى تغيير السياسات المتعلقة بالتعامل مع المرأة والفقدان من ناحية، وإلى تعرية الاحتلال من خلال إعلام المجتمع الدولي حول أثر الاحتلال على النساء الفلسطينيات، من ناحية ثانية.

فصول الدراسة

تم تقسيم الدراسة لخمسة فصول أساسية: الفصل الأول: المقدمة. الفصل الثاني: حي الشجاعية. توفير نبذة أولية حول الحي وخاصة التركيز على ميزاته السكانية والاجتماعية، أهمية الحي ودوره في الصراعات العسكرية والسياسية، وضع الحي بعد حرب 2014 والخدمات الاجتماعية المتوفرة. الفصل الثالث: دراسات النوع الاجتماعي في قطاع غزة: التطرق لعناوين مثل تصنيف الدراسات، السياقات القائمة، منهجية البحث النسوي، العنف الموجه للنساء، فقدان النساء، العوامل المحصنة واحتياجات النساء في ظل الحروب والحصار. الفصل الرابع: الفقدان والدعم/ الدراسة الكمية والكيفية واستطلاع المؤسسات. الفصل الخامس: المناقشة التي تبرز قضايا ملخصة حول الفقدان والدعم، مثل الصدمة الجمعية والدعم الشمولي (منطقة التدخل، الصدمات وتأثيراتها، الصدمة المعقدة، الدعم الشمولي والهوية الجمعية، الاستجابة المؤسساتية واحتياجات الفاقدات)، أهم الاستنتاجات التي تتوصل اليها الدراسة وثم عرض مجموعة من التوصيات التي يُقترح تبنيها.

هذا وتعتبر هذه الدراسة هي جزءا من مشروع بالتعاون بين مركز شؤون المرأة في غزة ومركز الدراسات النسوية بالقدس لمدة 3 سنوات وتم انجاز هذه الدراسة في بداية العمل لتشخيص واقع قطاع غزة ومنطقة الشجاعية تحديدا.

عالم بحاجة للمزيد من أدوات التجميل..!

من بين أسوأ ممارسات البشر بحقّ بعضهم: العنف، وأسوأ الأسوأ أن يُمارس العنف ضد الفئات الضعيفة؛ التي لا تمتلك القدرة على الدفاع عن نفسها.. أما الأسوأ من كلّ هذا؛ فرسم ابتسامةٍ بالماكياج على وجه امرأة متورّمة الوجه؛ نتيجة الاعتداء عليها من قبل شخص آخر؛ سواء أكان ذلك الشخص أباً أو أخاً أو أياً ما يكون..!

هاجمتني الذكريات حين قرأت خبراً عن واحدةٍ من القنوات الفضائية العربية التي قدّمت برنامجاً تشرح من خلاله طرق استخدام المكياج لإخفاء معالم جريمة الاعتداء على النساء..!

وقد أعادني الخبر إلى الوراء سنين طويلة، إلى المرّة الأولى التي شاهدت فيها اعتداءً قاسياً؛ حين اعتدى أحد الجيران على زوجته؛ إلى الدرجة التي أخرجتها إلى الشارع بملابس البيت؛ مستغيثةً بالجيران..!

كانت تلك أول علامات الاستفهام التي ارتسمت في خيال ذلك الطفل: أيّة جريمة تستحق مثل ذلك العقاب؟!

وفي مرةٍ أخرى؛ بينما كنت في زيارة لبيت خالتي؛ وإذا بنا نسمع صراخاً؛ ولدى خروجنا للشارع؛ كان هناك "كائن" ما يمسك بشعر امرأةٍ ويضرب رأسها في الجدار..!!

من تلك الأيام؛ تجسّد لي معنى الظلم؛ في امرأةٍ تهرب للشارع وأخرى يتمّ ضرب رأسها في الجدار..

وتقدم العالم..! ونمت فيه نوازعُ الفضيلة، فإذا به ينتفض؛ من أجل كرامة النساء؛ وذلك بتقديم حلولٍ لمقاومة ذلك الظلم، حتى ليخيّل لنا –للحظة– أنّ كلّ الأمور أصبحت على ما يرام.. لكن؛ سرعان ما تتبخر تلك اللحظة حين نرجع بذاكرتنا إلى الوراء، ففي بعض البيوت تنتفخ بعض الصدور بادعاء العدالة تجاه النساء؛ فيما يعاملن بطريقةٍ فظّة؛ وكأنّهن نوعٌ آخر من البشر..

وفي بعض الحالات يقع الظلم على النساء من الجهات التي يُفترض بها حماية النساء، كمؤسسات الدولة وأجهزتها..!

والأخطر؛ هو تبرير الوضع الذي عليه النساء من قبل النساء أنفسهن..!

إننا بحاجة لثورة أخلاقية تُحدد ما هو مقبولٌ وما هو غير مقبولٍ للمجتمع الإنساني، ولا تكتفي بتجميل الواقع المرّ..

وحين يتمّ تأمّل الموضوع من ناحيةٍ إحصائيةٍ يتضح لنا أنّ الأمر جلل، ففي دراسةٍ بعنوان "العنف ضد النساء في المجتمع الفلسطيني" للدكتور "محمد الحاج يحيى" نطالع أرقاماً صادمةً منقولةً عن "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني" حيث تناول هذا المسح حجم مشكلة العنف ضد النساء المتزوّجات وغير المتزوجات بأشكاله المختلفة، وقد أفادت نتائج المسح أن 66.1% من النساء اللواتي سبق لهن الزواج تعرّضن على الأقل لحدثٍ واحدٍ من أحداث العنف النفسي من قبل زوجها.

ولنعد للبداية.. كيف يمكن أن نرفع هذا الظلم؟! وسنكتفي بإجابة واحدة فاضحة: بإنشاء المزيد من مصانع الماكياج للنساء المضروبات؛ وبهذا يصبح عالمنا أجمل..!

"الأحوال الشخصية".. ثغرات تسيء للمرأة وتجبرها على حياة تحرمها أبسط حقوقها

روان الدهون

جاء "قانون الأحوال الشخصية" لينظّم علاقة الأفراد فيما بينهم؛ من حيث صلة النسب القانونية، وما يترتب عليه من مصاهرة وولادة وولاية وحضانة وحقوق وواجبات متبادلة، وما يعتليها من انحلال تترتّب عليه حقوقٌ في النفقة والإرث والوصيّة والحضانة، فهو من أهم القوانين المتعلّقة بالأسرة عموماً، وأكثرها مساساً بالمرأة خصوصاً.

وعلى الرغم من أنه أحد القوانين التي يجب أن تنصف المرأة وتعطيها حقوقها؛ إلا أنه احتوى على فجوات وثغرات أغفلها القانون الفلسطيني، وجعل المرأة تتألّم بصمت، وتجبرها على حياة زوجية تحرمها أبسط حقوقها.

من بين هذه الثغرات؛ هو خلوّ القانون الحالي المطبّق من بعض الأسباب الجوهرية التي يمكن للزوجة بموجبها طلب التفريق، وهي أسبابٌ عالجتها قوانين الدول العربية؛ لما لها من أهمية.

كذلك؛ لم يتضمن قانون الأحوال الشخصية المطبّق في قطاع غزة موضوع الهجر؛ كأحد الأسباب الداعية لطلب التفريق عن طريق القضاء، إلا أنه في بعض القوانين العربية تُعتمدُ مدّة سنة واحدة لهجر الزوج لزوجته سبباً موجباً للتفريق بينهما؛ إذا ادّعت الزوجة أنّ هذا الهجر سبّب لها الضرر.

أيضاً؛ عقم الزوج، وتعدّد الزوجات، فمن الممكن أن يؤدّي إلى ضرر لا تستطيع كثيرٌ من النساء العيش معه، فضلاً عن خلوّ قانون الأحوال الشخصية الفلسطيني، وكذلك قانون حقوق العائلة المطبّقان في قطاع غزة من أيّ تقييد لتعدد الزوجات، ويعطيان الحقّ المطلق للزوج في الزواج من أربع نساء؛ الأمر الذي تمّ تقييده في قوانين الأحوال الشخصية لبعض البلدان العربية، لكن في بلدانٍ عربيةٍ أخرى؛ تمّ منع تعدّد الزوجات.

فالقانون الحالي لا يعطي الحقّ للزوجة بالاختيار بين الاستمرار في الحياة الزوجية مع زوجها -الذي تزوّج من ثانية- وبين حرية إنهاء العلاقة الزوجية إذا تضرّرت من ذلك.

اختلافٌ واضح..!

المحامي "كارم نشوان" تحدّث في حديث لـ"الغيداء" عن طبيعة الاختلاف في قانون الأحوال الشخصية في الضفة وغزة، مبيناً أنه "قبل الانقسام السياسي الفلسطيني عام 2007م؛ كان الوضع القانونيّ للأحوال الشخصية قانوناً أردنياً يطبق في الضفة الغربية، وقانون حقوق العائلة المصريّ يُطبق في قطاع غزة، وعليه؛ فإنّ هناك قوانين وحقوقاً وواجبات مختلفةً في شقّي الوطن الفلسطيني، وفي ظلّ الانقسام؛ زادت حالة الاختلاف والتباينات والفجوة في قانون الأحوال الشخصية في غزة والضفة، لا سيما بعد صدور مجموعة من القرارات في القطاع لا تُطبّق في الضفة، وقراراتٍ في الضفة لا تطبّق في غزة".

وعدّد "نشوان" مثالاً على ذلك "حيث كان في الضفة الغربية قانوناً يُجيز للبنت البكر غير المدخول بها أن تخلع زوجها، لكن؛ في غزة؛ لَم يُطبق ذلك، كما صدرت مجموعةٌ من التعميمات في القطاع لم تطبق في الضفة؛ أبرزها: إعطاء الزوج حقّ طلب التفريق من زوجته بعد أن يُثبت أنه لحق به إضرارٌ من الزوجة؛ مقابل أن يطلّقها دون أن تحصل على حقوقها، إضافةً إلى صدور تعميم للزوجة بحقّ الزيارة والاستضافة وتعميم برفعِ سنّ الحضانة للمرأة المتوفى عنها زوجها".

"أما فيما يتعلق بطلب التفريق من قبل المرأة التي تطلب من القاضي أن يُطلّقها زوجها بناءً على إضرار ألحقه زوجها بها، كما جاءت حالات الطلاق على وجه الحصر، منها: حالة المرض، واشترط القانون عليها سنةً أو أكثر لتثبت من خلالها أنه لحق بها ضرر، أيضاً حالة النزاع والشقاق؛ جعل لها القانون إجراءات معقدةً تعيق الحصول على حريتها". وفقاً لنشوان.

وما يتعلّق بحقّ المرأة بطلب التفريق بسبب أمراض نفسية عند الزوج، فأكد "نشوان" أنه "غير معمولٍ به، ولا يُعتبر من الحالات التي تُجيز للمرأة طلبَ الطلاق، وكذلك حالة العقم عند الزوج؛ فلا يعتبرها قانون الأحوال الشخصية الفلسطيني من الحالات التي تُجيز للمرأة طلب الطلاق".

النوع الاجتماعي..

وأكد "نشوان" أنّ "القانون الفلسطيني المطبّق أعطى المرأة حالات ضيقةً ومعقدةً لطلب التفريق والطلاق، وترك فجوةً في العلاقة الزوجية بحقّ المرأة، في المقابل؛ منح الرجل الحقّ الكامل في إنهاء علاقته الزوجية بالطلاق، وصرّح له إيقاع الطلاق خارج المحكمة، ودون ذكر أيّة أسباب، وبإجراءاتٍ سهلة وميّسرة، وفي المقابل؛ جعل للمرأة طلب التفريق على

وجه الحصر، وبإجراءات طويلة ومعقّدة".

وأضاف: "من هنا، كان قانون الأحوال الشخصية منتهكاً لحقّ المرأة في إنهاء علاقتها الزوجية، وقاتلاً لحقّها في الأمومة، فلها حقّ طلب التفريق إذا كان زوجها عقيماً".

وأشار "نشوان" إلى أنّ "أساس العلاقة الزوجية أن تكون على أساس الرضا والمودة والرحمة والتفاهم" مؤكداً أنّ "من حقّ المرأة غير القادرة على الاستمرار في الزواج ألا يُجبرها القانون بالإكراه على الاستمرار في الزواج".

وعليه؛ أوصى "نشوان" بـ "ضرورة المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق المتعلقة بإنهاء العلاقة الزوجية، وأن يسبق ذلك محاولة صلح بين الزوجين، وفي حال تعثّرها؛ لا يجوز للقانون أن يُجبر الزوجين على العيش مع بعضهما".

استحداثات قانون الأحوال الشخصية

بدوره؛ قال رئيس المكتب الفني للرقابة والتفتيش في القضاء الشرعي بغزة "سعيد أبو الجبين" لـ"الغيداء": إن "المجلس التشريعي أصدر تعميمات جديدة لقانون الأحوال الشخصية معمولٌ بها حالياً، وبعض التعميمات قيد الدراسة لم يصادَق عليها بعد".

وذكر منها استمرارية حضانة الأم المتوفى عنها زوجها وحبست نفسها على تربية أولادها ورعايتهم؛ إذا اقتضت مصلحتهم ذلك، مع اشتراط الأهلية في الحاضنة والمشاهدة والمتابعة للعصبة، أيضاً؛ للمتضرّر الطعن في قرار استمرار الحضانة حسب الأصول القانونية المتبعة، واستثناء إعادة الطعن بناءً على حيثيات جديدة".

كما أشار "أبو الجبين" إلى تعميم آخر يوصي بحقّ الزوجين المنفصلين رؤية أبنائه والتواصل معهم عن طريق الوسائل الحديثة، وكذلك تعميم بتفعيل دعوى طاعة؛ والتي تنصّ على جواز رفع دعوى طاعة لمن غادرت البلد ولها دعوى نفقة على زوجه، وتعميم لدعاوى الهجر والتفريق".

وأكد "أبو الجبين" أنّ "التعميمات جاءت لتنصف المرأة وتعطيها حقها" مشيراً إلى تعميم التفريق لإعسار الزوج عن دفع المهر؛ والذي أجاز للزوجة فسخ عقد الزواج في حال عدم الدخول بها، وهذا مطبقٌ في الضفة الغربية أيضاً المادة (126) والتي تنصّ على (إذا ثبت قبل الدخول عجز الزوج بإقراره أو بالبينة عن دفع المهر المعجّل كلّه أو بعضه؛ فللزوجة أن تطلب من القاضي فسخ الزواج، والقاضي يمهله دهراً، فإذا لم يدفع المهر بعد ذلك؛ يفسخ النكاح بينهما، أما إذا كان الزوج غائباً ولم يُعلم له محلُ إقامة ولا مال يمكن تحصيل المهر منه؛ فإنه يفسخ بدون إهمال)".

وفيما يتعلق بالعيوب التي تكون في الزوج وقت عقد الزواج؛ ذكر "أبو الجبين" أنّ "القانون أنصف المرأة ولم ينصف الرجل، فلها حقّ طلب التفريق إذا كان في الزوج أحد العيوب أو جنون أو مرض، والقاضي يطلّقها بعد إعطاء المدّة في ذلك وفق ما جاء في المادة 128، والمرأة الخالية من كل عيب يحول دون الدخول، وكان في الزوج عيباً في ذلك؛ فأعطاها القانون حقّ طلب التفريق، كذلك في العيب الطارئ بعد الزواج".

ولفت إلى قانون الضفة الغربية فيما يتعلّق بالعيوب بين الزوجين، حيث أكدّ أنه "جعل أمر التفريق أمراً للجميع يرفعه إلى القضاء، فللزوج حقّ طلب فسخ عقد النكاح إذا وجد في الزوجة عيباً يمنع الوصول إليها والمقام معها؛ مثل مرض الجذام والبرص".

على صعيد آخر؛ وفيما يتعلّق بمرض الجنون، فإنّ القانون ذكر أنه في حال جنّ الزوج بعد عقد الزواج وجاء تقريرٌ طبيٌّ يُقر بأن الجنون لا يزول؛ فللقاضي حقّ التفريق بينهما في الحال، أما إذا كان الجنون يزول يؤجله القاضي سنة".

عقم الزوج ووضعه القانوني

وفيما يتعلق بحقّ الأمومة للزوجة؛ فأوضح "أبو الجبين" أنّ "القانون أجحف بحقّ المرأة وحرمها حقّ الأمومة؛ حين جعل حالة الزوج العقيم لزوجة قادرة على الإنجاب ليس من أسباب الطلاق".

وبيّن أنّ "قانون الأحوال الشخصية المطبّق في قطاع غزة يخلو من أيّة مادة تعطي الزوجة الحقّ في طلب التفريق إذا كان الزوج عقيماً؛ الأمر الذي يحرمها من حقّها بأن تكون أماً، وفي المقابل؛ يستطيع الزوج الزواج بأخرى في حال كون زوجته عقيمة" مضيفاً: "عليه؛ يجب إعطاء الحقّ للزوجة -التي يتأكد عقم زوجها- الحقّ في التفريق؛ منعاً للضرر الذي يتحقّق لها من ذلك".

وقال "أبو الجبين": "لم يصدر حتى الآن تعميمٌ ولا قانونٌ لهذه الحالة في الضفة وغزة" منوهاً إلى أن "الأردن أصدرت العام الحالي 2016 نصاً قانونياً مُعدلاً ينصّ على الآتي (للزوجة القادرة على الإنجاب -إن لم يكن لها ولد ولم تتجاوز 50 سنة- حقّ طلب فسخ عقد الزواج إذا ثبت بتقرير طبي مؤيدٍ بالشهادة عقم الزوج وقدرة الزوجة على الإنجاب، وذلك بعد مضيّ 5 سنوات من تاريخ دخوله بها).

وفسّر "أبو الجبين" قصور القانون بحق الزوجة القادرة على الإنجاب وزوجها عقيم، أن الفقهاء القدامى لم يجدوا ضوابط ومعايير واضحةً يضعون على إثرها نصوص القوانين، لافتاً إلى أنّ "القضاء الشرعي أرسل نسخةً جديدةً من القانون الأردني للمجلس التشريعي ولم يصادق عليه حتى الآن" آملاً أن يُطبّق قانون الأردن في غزة والضفة كاملاً.

أما عن المرض النفسي للزوج؛ فوفقاً لأبو الجبين، فلم يوضحه القانون أيضاً، ولم يعتبره كأحد أسباب الطلاق، ولم يعط الزوجة حقّ المطالبة بفسخ عقد الزواج أو التفريق، فالقانون تكلّم عن الجنون واشترط إثباته بتقرير طبي يوضّح أنّ الزوج لا يشفى منه أبداً".

من جهته؛ اعتبر "أبو الجبين" أنّ "المرض النفسي نوعٌ من الجنون، ولا بد أن يكون هناك تقريراً طبياً يصنّف الحالة بالجنون كانفصام الشخصية، فيعطي حكمه حكم المجنون ويفرق بينهما".

ونجد أنّ المرأة الفلسطينية وصلت بجدارتها إلى أعلى المراتب المجتمعية، وكانت شريكة الرجل في كلّ شيء، ولا تقلّ عنه في كفاءته وقدرته، ورغم ذلك؛ مازالت لا تستطيع -بحكم القانون- أن تحضن أولادها إذا فقدوا والدهم، ولا تستطيع أن تُدلي بشهادتها منفردةً أمام المحكمة الشرعية، ولا تزال في العلاقات العائلية وفي عقد الزواج وبحكم القانون معقوداً عليه وليس طرفاً متعاقداً، أي أنها لازالت لا تتمتع بالأهلية القانونية الكاملة.

كما أنّ جميع الدساتير الفلسطينية المتعاقبة -وآخرها القانون الأساسي الجديد- نصّت على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، بالإضافة إلى مبدأ عدم التمييز بين الرجل والمرأة في كافة مناحي الحياة؛ خصوصاً في الحقوق والواجبات التي نصّ عليها القانون الدولي، وكافة المعاهدات والمواثيق الدولية.

ورغم ذلك؛ فبعض الزوجات مازلن يتجرعن مرارة العيش دون الإنجاب أو تحت ظلّ زوج يعاني من اضطرابات نفسية، إلى أن يصدر مرسومٌ رئاسيٌّ يصادق عليه المجلس التشريعي يعطيها الحقّ في ذلك، ويقضي على الثغرات القانونية، وتبقى المطالبات بتعديل نصوص قانون الأحوال الشخصية لتصبح أكثر إنصافاً وعدالةً للمرأة، وللقضاء على التمييز المبنيّ على النوع الاجتماعيّ.

استطلاع يوصي بضرورة تحديد سن الزواج بحيث لا يسمح لتزويج القاصرات ما دون 18 عاماً

نيفين أبو شمّالة

يُشكّل زواج القاصرات تهديداً للنسيج الاجتماعي، وانتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان؛ ومُضرّاً لصحتهنّ. وكثيراً ما يؤدّي إلى الحمل المبكّر والعزلة الاجتماعية؛ مع قلّة التعليم، وضعف التدريب المهنيّ، وغالباً؛ ما يتمّ الزواج بشكلٍ قسري لا يولى فيه اعتبارٌ لقبول الطفلة قبل الدخولً في هذا الارتباط.

وعلى الرغم من المطالبات العديدة التي تدعو الجهات القانونية لسنّ قانون للحدّ من التزويج المبكر أو دون 18 عاماً؛ إلا أن ذلك لم يتحقق بعد.

أولياءُ أمور ونساءٌ أوصوا -عبر استطلاع لـ "الغيداء" بـ "ضرورة العمل على وضع قانون إجباري بمنع تزويج القاصرات ما دون الثامنة عشرة، وذلكً للحدّ من المشاكل الاجتماعية، فيما أكدت الطالبات رفضهنّ الترويج المبكّر؛ وتأييدهنّ -بشدة- سنّ قانون لعمر تزويج الفتيات لا يقل عن 18 سنةً؛ حيث تكوّن أكثر نضجاً ووعياً واستقراراً لتكوين أسرةٍ وتربية جيلٍ صالحٍ في المستقبل.

"أبو أحمد أبو راس" أحد أولياء الأمور؛ دعا الأهالي إلى "تقوى الله في صغيراتهم وعدم المتاجرة بجسد طفلة تُنتزعُ اللعبةُ منها؛ لتحلّ محلّها حياةٌ زوجيةٌ، وحرمانُها من التعليم، وسنّ تشريعاتٍ مناسبةً لرفع الحدّ الأدنى لسنّ الزواج إلى 18 عاماً وتطبيقها، وضرورة توعية الفتيات بحقوقهنّ، ومن ثمّ؛ إعادة الثقة بأنفسهنّ، وزيادة حملات الضغط والمناصرة".

عدم نضجٍ عقليٍ وعاطفيّ

من ناحيتها؛ أكدت المواطنة الأربعينية "أم محمد زيدية" أنها مع سنّ قانونٍ للزواج بألا يقلّ عن 18 سنة، علماً أنها تزوجت وهيً 17 سنة؛ وكانت في سنٍ صغيرةٍ؛ ما عرّضها في بداية حياتها لمشاكل كبيرةٍ لصغر سنها، منها: مشاكل صحية وعدم الوعي والنضج العقلي والعاطفي والجسدي؛ ما أدّى إلى عدم الاستقرار الأسري. كما أن التزويج المبكر يقمع الكثير من الرغبات لدى الفتاة؛ حيث تُمنعُ من اللعب، وممارسة أيّ نشاطٍ طفوليٍ، وبالتالي؛ ينعكس ذلك على حياتها الزوجية".

وأشارت إلى أنّ "هذا الزواج يعمل على اضطراب العلاقة الجنسية بين الزوجين، نتيجة عدم إدراك الفتاة لأساليب التنشئة السوية والصحيحة؛ ما ينتجُ عنه الكثير من المشاكل لدى الأطفال، فضلاً عن فقدان الثقة بالنفس وبالآخرين، ومن ثمّ؛ التعرّض لمشاكل نفسيةٍ كالاكتئاب والقلق".

ضد القانون..!

أما المواطنة الستينية "سعدية طه" وهي أمٌ وجدّةٌ لسبعة أطفال؛ فقد أكدت أنها ترفض أن يكون هناك سنّاً قانونياً للزواج للبنات لا يقل عن 18 سنة، موضحةً أنّ "هناك بعض الفتيات لديهنّ القابلية للزواج ومستعداتٍ لخوض التجربة". وتساءلت: "لماذا نقف ضدّها ونمنعها من الزواج؟ وابتسمت لتقول: "هيّني قد تزوجت وأنا عمري 15سنة والحمد لله خلفت 9 أولاد و4 بنات، وشايفة كيف أولادي؟ خليها البنت تلحق تخلف قبل ما تروح عليها وتكبر وما حدا يتزوجها".

التزويج المبكّر.. خطأٌ فادح..

إلا أنّ "أبو وليد هيثم" والد إحدى الطالبات شدّد على أهمية إيجاد قانونٍ موحدٍ للأحوال الشخصية، والعمل على رفع سنّ الزواج إلى 18 عاماً؛ قائلاً: "يجب أن يكون هناك نضجاً عقلياً وإدراكاً لقيمة الحياة الزوجية للطرفين؛ خاصةً الزوجة؛ لضمان استمرارية ذلك الزواج، فالزواج المبكّر خطأ فادحٌ لا يدفع ثمنه إلا الفتيات القاصرات".

وشدّد "هيثم" على "ضرورة رفع الوعي بخطورة ظاهرة التزويج المبكر، وخلق وتعزيز المعرفة لدى المجتمع" مشيراً إلى أنّ "أحد أهم الأسباب وراء هذه المشكلة يعود إلى الثقافة، إضافةً إلى الأبعاد الاقتصادية وقصور القوانين".

إنهيارٌ.. وطلاق..

من جانبها؛ تؤيد المواطنة "نور حسين" بقوة هذا القانون؛ الذي يحمي الفتيات من الضياع والانهيار، مبينةً أنه "يجب أن تتحلّى الأسر بالشجاعة؛ بوضع مثل هذه الأنظمة التي تشكّل أبسط أنواع الحماية لبناتهنّ من بعض أولياء الأمور الذين قد تُجبرهُم الظروفُ لبيع بناتهم (مبكراً) باسم الزواج".

ويترتب على التزويج المبكر مشاكلٌ عديدةٌ كالطلاق،

وتعريض حياة أطفال الأم القاصر لاضطراباتٍ وأمراض نفسية؛ لوجود الطفل في بيئةٍ اجتماعيةٍ غير متجانسة، وتدنّي مشاركة المرأة في مناحي الحياة المختلفة، ومنها؛ سوق العمل".

ما تزال صغيرة..!

أما الطالبة "يارا عبيد" في الصف التاسع؛ فتؤيد وبشدّة سنّ قانونٍ للزواج لا يقلّ عن 18سنة؛ يحميها من إجبار بعض الأهالي وأولياء الأمور من تزويجها وتحميلها المسئولية وهي ما تزال صغيرة، وأن تستكمل دراستها في المراحل الأساسية، وأن تكون على أتمّ الاستعداد وأكثر نضجاً ووعياً".

وقالت الطالبة "رانيا فريد" في الصفّ العاشر إنّ "أفضل سنٍ لتزويج الفتيات ما بعد الانتهاء من المرحلة الجامعية أي -22 23عاماً، حيث تكون قادرةً على تحمّل المسئولية وأكثر نضجاً، ومؤهلةً جسدياً للإنجاب، فهي تكون صغيرةً ولا تفهم ما معنى الزواج".

حسب رغبة الفتاة

أما الطالبة "ولاء طباشة" في المرحلة الثانوية؛ فترفض وضع قانونٍ للزواج، حيث أنها ضد سنّ قانونٍ للزواج، وترك هذا الأمر لرغبة الفتاة، منوهةً إلى أنه لكلّ حالةٍ ظروفها الخاصة، فهناك فتياتٌ في عمر دون الـ14 وتحتاج إلى الزواج جسدياً أو اجتماعياً، وقد تكون قادرةً على تحمّل أعباء هذا الزواج" مضيفةً: "المهم هو التأكّد من موافقة الزوجة دون إكراه".

ووافقت الطالبة "براءة الحملاوي" الصف الحادي عشر، على أهمية سنّ قانونٍ للزواج يمنع من زواج الفتيات ما دون 18سنة؛ حيث أنها لا تكون على درايةٍ بأمور الزواج، وما تزال طفلةً، وليس لها القدرة على تحمّل أعباء الحياة الزوجية، ولا تكون في المستوى التعليميّ والعقليّ والفكريّ المناسب، وقد تختلف في المستويات بينها وبين شريك حياتها".

وشددّت الطالبة "رانيا إسماعيل" الصف الثاني عشر، على موقفها "المؤيد لوضع قانونٍ للزواج ألا يقلّ عن 18 سنة، حيث أنّ زواج الصغيرات يحرمهنّ من الكثير من حقوقهنّ كالتعليم واللعب، وتحميلها المسئولية في سنٍ مبكرةٍ، واحتمال أن يعمل على زيادة الكثافة السكانية، وزيادة الأمراض المنتشرة بين الفتيات؛ خاصةً مع عدم اكتمال نموها الجسميّ، وقد يتمُ استغلالُها لعدم اكتمالها العقليّ وعدم نضجها ووعيها؛ ما يؤدي لخلق ونشأة جيلٍ فاشل".

فداء أبو العطا

تنظيم الأسرة..

يحقق الراحة والرفاهية للمرأة ويجنبها لأمراض قد تفتك بحياتها

عائلةٌ تضمّ عشرة أطفال، وأخرى خمسة عشر طفلاً، أرقامٌ كانت تُسجّل لأعداد الأُسر الفلسطينية، تفاخراً بالحمولة، أو تبريراً بأنّ الطفل كان "خطأ" غير محسوب من قبل الأزواج، إلا أن المشاكل العائلية والصحية التي ترافق الأطفال والأم؛ دفعت للبحث -منذ عدّة سنوات- بطرقٍ مختلفة لتنظيم الأسرة، تتناسب مع صحّة الأم والطفل، وتُعطي وقتاً لاتخاذ القرار السليم والكافي لإجراء الفحوصات الوراثية والصحيّة التي تُعفي الأم من الأمراض.

"الغيداء".. ولأهمية تنظيم الأسرة؛ تركت لأصحاب الاختصاص الكلمة؛ لإبراز الإيجابيات والسلبيات لوسائل تنظيم الأسرة وعواقبها على النساء؛ قبل استشارة الطاقم الطبيّ، وعدم تقبّل الزوج تنظيم الأسرة، ونسبة الوعي بين الزوجين، وإذا ما كانت الوسائل موجودةً؛ أم أنّ هناك معيقات.

دفعن الثمن..!

"أم محمد" تحدّثت عن تجربتها؛ التي تجرّعت مرارتها لعدم استشارتها للعيادة الصحيّة، وتصرفها من عقلها في اختيارها لوسيلة تنظيم الأسرة؛ ما جعلها تدفع الثمن، حيث قالت: "تعرضتُ للجلطة؛ بعد تناولي لحبوب "ثنائية الهرمون" هذه غلطتي؛ لم أستشر العيادة قبل تناول الحبوب؛ بل توجّهت

لصيدلية خاصة لشرائها، وهذا سبّب لي مضاعفات شديدةً، ولم تكن مناسبةً لصحتي".

"أم أنس".. رسمت ملامحُ وجهها عمراً أكبر مما قد تكون عليه من شدّة الإرهاق والتعب، حيث بدأت بسرد معاناتها؛ بالقول: "حملت أكثر من مرة، وكنت أجهل تنظيم الأسرة، والسبب؛ رفض زوجي المتكرّر لأيّ نوع من التنظيم، وللأسف؛ حملتُ بتسعة أطفال بتتابع؛ دون أيّ فترةٍ زمنيةٍ بينهم للراحة، وكان للعيادة دوراً كبيراً في إرشادي ونُصحي، واستدعاء زوجي للعيادة، حيث تمّ إعطاؤنا التوجيهات اللازمة، وإقناع زوجي؛ لنصل إلى صحةٍ جيدة".

وعلى بعد عدّة خطوات؛ كانت تجلس "أم محمود" والتي تنهّدت؛ ودمعتها سبقت حديثها، تعرّضت لاستئصال الثدي، تقول: "هذا أكبر خطأ في حياتي، وذلك لعدم استشارة الطاقم الطبيّ، والسبب الرئيسي في معاناتي هو تناول حبوب منع الحمل من إحدى الصيدليات الخاصة، ولم أعِ أنّ العامل الوراثي يلعب دوراً كبيراً فيما يتعلق بسرطان الثدي".

من جهتها؛ تقول "أم يعقوب" وهي راضيةٌ عن نفسها: "أتابع في العيادة الصحية قبل الحمل وبعده، وأشارك في جميع دورات وأنشطة العيادة الصحيّة؛ الخاصة بتنظيم الأسرة، والحمد لله؛ أسرتي مكوّنة من أربعة أفراد، والفرق بين كل طفل وآخر؛ عامان، كما أنّ صحّتي وصحّة أبنائي بخير، وهذا بفضلٍ متابعتي مع الطاقم".

دور "الأونروا"

أشارت الدكتورة "مريم وادي" مديرة صحة العائلة بوكالة "غوث وتشغيل اللاجئين" (الأونروا) إلى أنّ استعمال وسائل تنظيم الأسرة يُقلل من وفيات الأمهات، ويوفّر لهنّ الصحّة عن طريق تجنّب الحمل ذي الخطورة العالية، أو غير المرغوب فيه".

وأكدت "وادي" أنّ "الوسائل المتوفّرة لدى (الأونروا) مجانيةٌ، والخدمات متواصلةٌ، ولا يوجد فيها انقطاع" مشيرةً إلى أنّ "الوسائل المتوفرة هي: اللولب، الحبوب أحادية وثنائية الهورمون" مشيرةً إلى أنّ "الكثير من السيدات يُفضلن استخدام اللولب من عيادات "وكالة الغوث" لما للوسيلة من فعالية عالية في منع حدوث الحمل ولمدة قد تصل إلى عشر سنوات".

وأشارت إلى أنّ "العيادات -لديهم- تركز على السيدات اللواتي تعانين من السكر والضغط والأمراض المعدية، وتقوم بمتابعتهنّ قبل الحمل وتصنيفهنّ في أقسام تنظيم الأسرة، والاهتمام بهنّ".

نقص الوسائل

وحول نقص وسائل التنظيم بسبب الحصار؛ قالت "وفاء أبو حشيش" المسئول الإداري في "جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية" أنّ: "الوسائل المتوفرة في تنظيم الأسرة هي حبوب الثنائي؛ التي تحتوي على هرمونين (الإستروجين والبرجستيرون) وحبوب الأحادي (التي تحتوي على البروجستيرون فقط) ولا تحتوي على الإستروجين".

وأوضحت "أبو حشيش" أن "هناك معيقاتٌ تواجه أقسام تنظيم الأسرة في قطاع غزة، كنقص الوسائل؛ بسبب الحصار على غزة منذ سنوات، مما أدّى لزيادة نسبة وفيات الأمهات، وهذا يؤشّر إلى تدهور صحّة المرأة الإنجابية".

ونوّهت "أبو حشيش": "لوسائل تنظيم الأسرة إيجابياتٌ ومنها أنها تساعد في الوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً، وتحمي من انتقال فيروس نقص المناعة المكتسبة-الإيدز، بالإضافة لتحقيق "المباعدة" حيث تساعد على حماية السيدات من أخطار الولادة، فبمجرد المباعدة بين حملٍ وآخر 3 سنوات؛ يُخفض من وفيات الأمهات بنسبة 30%".

حريّة الاختيار

من جهتها؛ أكدّت الحكيمة بعيادة وكالة الشاطئ "فدوى المقيّد" أنّ "الهدف من استعمال وسائل تنظيم الأسرة هو المباعدة بين الحمل والآخر؛ بهدف إنجاب العدد المرغوب فيه من الأطفال في الوقت المناسب".

وقالت "المقيّد" إنّ "توعية السيدات الحوامل تكون في أقسام تنظيم الأسرة من قبل الطبيب العام في آخر شهرٍ من أشهر حمل السيدة، ويتمّ توعيتها عن تنظيم الأسرة بغضّ النظر كم مرةً حملت؛ حتى تكون واعيةً، أما المكان الثاني؛ فيكون متابعة الأطفال وتطعيمهم ووزنهم وإعطاء الإرشادات للأم؛ لعمل تنظيم أسرة".

تركيزٌ على الأمراض المزمنة

وأكدّت "المقيّد" أنّ "عيادة تنظيم الأسرة بالوكالة تركّز على السيدات المصابات بالأمراض المزمنة بشكلٍ عام كالسكر والضغط قبل الحمل؛ حيث يكون دورنا بعرض الأسئلة عليها إذا ما كانت ترغب في الحمل، حيث يتمّ توفير الرعاية لها، ويتمّ عرض الحالة على الطبيب، وتقييم الحالة، وإعطاؤها حبوب من نوع "فلوكا ست" لمدة ثلاثة شهور قبل الحمل، وفي هذه الحالة؛ نُعطي الحالة إرشادات وتعليمات قبل الحمل".

ونصحت "المقيّد" جميع السيدات ممن يُعانين أمراض الضغط والقلب والشرايين أو دوالي الساقين.. وخلافه؛ فإن استعمال حبوب منع الحمل ثنائية الهرمون "محظور".

15 مركزاً للتنظيم بالحكومة

وبخصوص دور "وزارة الصحة" أوضحت مديرة الأمومة بوزارة الصحة "نهلة حلس" في قسم تنظيم الأسرة، أنّ "الوزارة تعمل على تقديم وسائل تنظيم الأسرة اللازمة والمناسبة لكلّ مترددة؛ مع مراعاة عدم التدخّل في عدد الأبناء؛ الذي تؤكده المنفعة وعدم التعارض مع القواعد الدينية، ومشاركة الزوج في اتخاذ القرار".

وأوضحت "حلس" أنّ: "60 % من خدمات تنظيم الأسرة تقدمها وكالة (الأونروا) أما وزارة الصحة؛ فتقدم تقريباً 40% في 15 مركزاً لتنظيم الأسرة في معظم المناطق الجغرافية في قطاع غزة؛ لسهولة الوصول لكلّ مركز، كما يتم توفير طبيبةٍ متخصصةٍ وقابلةٍ وتثقيفٍ صحي لتوعية النساء، وإعطاء المشورة في جلسات ما قبل الحمل والأمراض المنقولة جنسياً".

وأشارت "حلس" إلى أنّ "هناك معيقاتٌ تتسبّب في ازدياد الحمل غير المرغوب فيه؛ كعدم حصول المنتفعة على الوسيلة؛ لعدم توفّرها من الجهات الداعمة، عدم تمكّن المنتفعة من الوصول للمركز وعدم التزام المنتفعة بالمشورة؛ واستخدام الوسيلة بشكلٍ خاطئ، مما يؤدي إلى فشل استخدام الوسيلة وعدم رجوع المنتفعة إلى مراكز المتابعة عند فشل استخدام الوسيلة، وعدم وعي كاملٍ ومجتمعيٍ بثقافة استخدام وسائل تنظيم الأسرة".

بالرغم من الإيجابيات والسلبيات والمعوّقات التي قد تواجه النساء؛ يبقى تنظيم الأسرة هو الخيار الأفضل لتحقيق مستوىً أفضل للصحة الإنجابية؛ وذلك بإشراك الرجل والمرأة بالقرار الإنجابي السليم للأسرة.

بين البدانة والنحافة.. احتارت حواء..!

إسلام أبو جياب

الرشاقة حلمٌ جميلٌ يُداعِبُ كُلَّ فتاة، لكنّ تحقيق هذا الحلم أصبح كابوساً يؤرّق معظم النساء، فدائماً ما تلهث المرأة وراء أيّ شيءٍ يَعِدُها بوَزْنٍ مثاليّ، فتجرب بلا مبالاة شتّى طرق الرجيم والوصفات الكيميائيَّة والأعشاب والأدوية.

وغالباً؛ ما تسعى النساء للوصول لحلمهنّ من خلال اتباع كافة الوسائل، فتلجأ تارةً للإنترنت للبحث عن وسيلةٍ سهلةٍ وآمنة، وتارةً أخرى لتجارب نساءٍ أخريات؛ دون وعيٍ لمخاطر استعمال تلك الوسائل دون درايةٍ أو علم.

وفي أوقاتٍ كثيرة؛ حين لا يرزق الزوجان بأطفال؛ يبدآن بالتفكير في أسلوب حياتهما بحثاً عن الأسباب التي قد تقف وراء ذلك، حيث يرى مختصون أنّ وزن الإنسان ومدى نشاطه الحركي له تأثيرٌ على الخصوبة، فاللياقة البدنية تزيد الخصوبة، وممارسة الرياضة بانتظام واعتدال لها فوائد عدّة على القدرة الإنجابية.

"إسراء ماجد" (24سنة) تقول "وزني زائدٌ عن الوزن المثاليّ 15 كيلوجرام، لذلك؛ اتبعت نُظم رجيم لا أعرف عدَدَها بسبب كثرتها، وبحمد الله حقّقتُ نجاحاً ملحوظاً في تخفيف وزني، وسأستمر حتى أصل لوزني المطلوب".

"مرام أحمد" (33عاماً) قالت: "لقد زاد وزني بطريقة مخيفة بعد الزواج والحمل والولادة بأكثر من 20كيلو جرام، وبالنسبة لي؛ فإنّ الأمر يزعجني كثيراً، وأنظر دائماً للمرأة فتزيد نفسيتي سوءً؛ لذلك؛ بدأت أتابع مع طبيب متخصص في علاج السمنة، وبدأ وزني بالنقصان".

وتضيف: "من الطبيعي أن يؤثر الحمل والإنجاب على جسم المرأة من حيث الشكل والتأثيرات الجانبية، فماذا على المرأة أن تفعل سوى أن تلجأ لأنظمة الريجيم".

عناصر مساعدة

الدكتور الصيدلاني "محمود عبد اللطيف الشيخ علي" اختصاصي التغذية العلاجية، مدير "مركز ابن النفيس" يؤكد للغيداء أن: "البدانة أو زيادة الوزن مشكلةٌ تؤرق العديد من النساء، وترجع لعدة عوامل منها العامل النفسي، أي يقوم الشخص بتفريغ جميع طاقاته؛ وذلك بتناول كمياتٍ كبيرةً من الطعام، والعامل الاقتصادي له تأثيرٌ أيضاً لأنّ البسطاء يتناولون باستمرار الزيوت والمقالي؛ مما يؤدي إلى السمنة المفرطة".

ويضيف "الشيخ علي": "الأعشاب عنصرٌ مساعدٌ إلى جانب الرياضة والالتزام بنظامٍ غذائيٍ معين، وتخصيص الأعشاب يُلجأ لمبحث علمي؛ فلا تُعطى الأعشاب إلا حسب الحالة ووضعها الصحي".

موضحاً أنّ "بعض الأعشاب المقدّمة تعالج حالات العقم وبعض مشاكل التبويض عند النساء، إلى جانب تخسيس الوزن".

زيادة الوزن أصبحت في عصرنا أهمّ مرض يصيب البشرية، فهي أهم من الأمراض، ترعب المجتمع كالسرطان وأمراض القلب والشرايين وداء السكري والضغط، لا بل إنها السبب الرئيسي لكلّ تلك الأمراض حسب الأبحاث الطبية الحديثة؛ لما لها من تأثيرٍ واضحٍ على نفسية المرأة".

صورة الجسم

بدوره؛ قال د. "جميل الطهراوي" المحاضر في الصحة النفسية: "إقبال المرأة على الرجيم يُطلق عليه في علم النفس "صورة الجسم" أي كيف يرى الإنسان نفسه وما مدى انعكاس ذلك على الآخرين".

وأكدّ د. "الطهراوي" أنّ "الدراسات أثبتت أنّ السمنة المفرطة تعيق عملية الإنجاب، وبالتالي؛ تحاول المرأة اللجوء لمراكز الرجيم لتعالج بعض المشاكل التي في اعتقادها تؤثر إيجابياً على حياتها".

وتابع: "الممارسة الرياضية المنتظمة والمستمرة وبطريقةٍ سليمةٍ ومقنّنة تساعد على تحقيق التكيّف النفسي لممارسيها، فهي تُهيئ المواقف المختلفة التي تشبع الحاجة إلى التقدير والنجاح وتحقيق الذات الأمان، كما تجلب السعادة والسرور إلى النفس وتساعد على التخلص من التوتر أو الإرهاق العصبي؛ وذلك بتفريغ الانفعالات المكبوتة واستنفاد الطاقة الزائدة، كما تساعد على ترقية الانفعالات وضبط النفس".

وتُعدّ الرياضة من الأسلحة الفعّالة لإنقاص الوزن، وهي الوسيلة الأنسب لاكتساب جسمٍ رشيقٍ والحفاظ على صحةٍ سليمةٍ، فالعقل السليم في الجسمٍ السليم.

من هنا؛ تلفت "نسرين عكاشة" مشرفة الصالة الرياضية بالجامعة الإسلامية في حديث لـ "للغيداء" أن: "الرياضة عنصرٌ أساسيٌ للإنسان؛ خاصةً النساء، لما لها من فوائد على صعيد جسم الإنسان".

وأوضحت أنّ "لجوء المرأة لاستخدام الأعشاب يُسرّع من عملية نقصان الوزن، لكن يُحدثُ أضراراً كبيرةً، بينما ممارسة المرأة للرياضة تحتاج لوقت، وبالتالي؛ تحدث تأثيراتٍ إيجابيةً على جسم وصحة المرأة، إلى جانب المحافظة على نظامٍ غذائيٍ سليم".

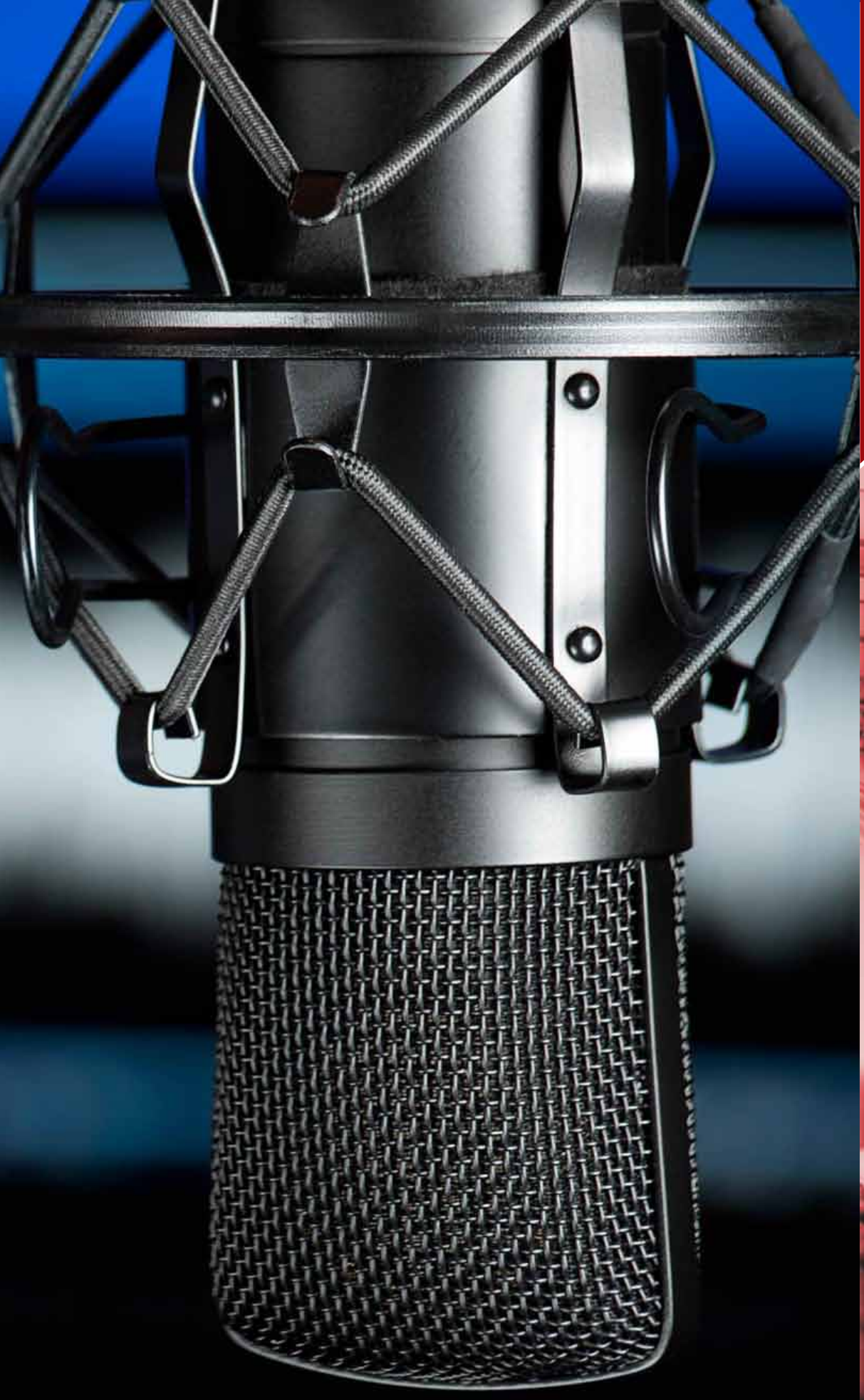

العيداء القرائية

آلاء البرعي

الإعلام سلاح قوي في مواجهة ظاهرة التزويج المُبكّر

لا زالت ظاهرة التزويج المبكّر من الظواهر "القديمة-الجديدة" في المجتمع الفلسطيني، حيثُ تتفاقم هذه الظاهرة في ظلّ تفاقم الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة في فلسطين، ليعوّل كثيرٌ من المختصّين على وسائل الإعلام كأحد أهم أدوات التوعية في المجتمع، وإمكانية مساهمتها في التخفيف - تدريجياً- من هذه الظاهرة، وصولاً إلى القضاء عليها.

ومن هنا تظهر أهمية تقديم المحتويات الإعلامية المناسبة لمكافحة ظاهرة التزويج المبكّر، في مختلف الوسائل الإعلامية؛ لتغيير المنظور الثقافي؛ مروراً بالتوعيّة بخطورة الظاهرة على المجتمع، وذلك بالتوازي مع تأسيس برامج داعمة للفتيات ضمن خطّة اقتصاديّة تُخصّص صندوقاً نقدياً لدعم الفتيات اللواتي ينتمين لأسر فقيرة، والعمل للضغط على الحكومة ومنظمات المجتمع المدني للعمل سوياً، لتقديم الدعم اللازم للفتيات اللاتي يعانيّن من أضرار التزويج المبكر؛ كي يؤتي أيّ عملٍ إعلامي ثماره.

الإعلام مُقصّر..!

المديرة العامة لـ "جمعية الثقافة والفكر الحرّ" "مريم زقوت" أشارت إلى أنّ أولى الحلول لهذه المشكلة يبدأ في "محو وتصحيح المفاهيم والمعتقدات الخاطئة المنتشرة في مجتمعنا؛ من خلال الإعلام" الذي وصفتهُ بـ "المُقصّر جُملةً وتفصيلاً" حول تناول قضية التزويج المبكّر، فهو يلعب دوراً كبيراً في عملية التغيير الملموسة، للحصول على مجتمع صحي علم تماماً مضارّ التزويج المُبكّر على الأجيال القادمة.

وتكمل "زقوت": "إنني أرى أنّ المسئولية تقع في هذا الاتجاه على الإعلام كبؤرة توجيهيّة ونشر للتوعيّة وتغيير للقوانين، كونّهُ يُبدي تقصيراً واضحاً تجاه القضايا النسويّة عموماً وليس قضية التزويج المُبكّر فقط، مروراً بخطباء المساجد، وانتهاءً بالمؤسسات الإعلاميّة؛ التي يجب عليها القيام بحملات ضغط ومناصرة لرفع وعيّ الناس بخطورة ذلك، ثمّ تأتي بعدها التشريعات القانونية التي تحدّد سنّ الزواج".

واقترحت "زقوت" وضع خطة وطنيّة إعلاميّة يشترك في إعدادها وتنفيذها جميع المؤسسات ذات العلاقة بقضية التزويج المُبكّر، مع تحديد الأدوار المنوطة بكلّ مؤسسة؛ بهدف تقويض هذه الظاهرة الخطيرة في مجتمعنا الفلسطينيّ؛ للسيطرة على تبعاتها السلبية المستقبلية على الأسرة؛ بل والمجتمع الفلسطيني بأسره.

من خلال دراسة مسحيّة، أجراها طاقم "مركز شئون المرأة" فإنّ قضية التزويج المُبكّر تحتلّ مراحل متأخرة في وسائل الإعلام الفلسطيني المختلفة، وأنّ البرامج الحواريّة المتعلقة بالقضية، في الإذاعة والتلفزيون تحظى بـ "متابعة متدنيّة" وأنّ ما يزيد الطين بلّةً؛ ضعف الصحفيين والصحفيات في تناول هذه القضية؛ التي تُعنى بنشر ثقافته ومفاهيمه، إلى جانب موسمية التناول في الإعلام الفلسطينيّ.

كما بيّن المسح تواضع حجم البرامج التي تتعلّق بقضية التزويج المبكّر في التلفزيون؛ وبنسبة أفضل في الإذاعات، ومع ذلك؛ تعكس -بحدود ما- هموم ومشاكل المرأة الفلسطينية، وتُسهمُ في طرح حلولٍ للتحديّات التي تواجهها.

استراتيجية إعلامية

أمّا الباحث في الشأن النسويّ "طلال أبو ركبة".. فيوضّح وجهة نظره لقراء "الغيداء" بالقول: "مما لاشكّ فيه؛ أنّ الإعلام قد بات يلعب دوراً هاماً ومؤثراً في مختلف القضايا المجتمعية؛ ومنها التزويج المبكّر للفتيات، وهنا يمكن القول أنّ الإعلام لم يعُد مُطالَباً فقط بطرح قضية التزويج المبكّر للرأي العام؛ بل يلزمُهُ الآن تبنّي استراتيجية كاملة لدعم كافة القضايا والحقوق النسوية على حدٍ سواء".

منوهاً على استحضار الإعلام الفلسطيني للنماذج الناجحة والفاشلة لمن خاضوا هذه التجربة، وتزوّجن في سن مُبكر، أو تمّ تزويجهُنّ رغم إرادتهنّ في سن صغيرة، وترك المقارنة للمواطنّ لاستخلاص النتائج، وهذا من شأنه إعادة تشكيل الوعي بجملة القضايا؛ وعلى رأسها التزويج المبكر.

ويضيف "أبو ركبة": "لا يمكن اتهام الإعلام بالمطلق بأنهُ يُغيّب دوّر وصورة ظاهرة التزويج المُبكّر داخل المجتمع؛ التي باتت ظاهرةً وبشكل واضح من خلال الإعلام؛ الذي أخرجها للرأي العام، فيقدمها بكافة صوّرها، فهو يهتمّ بها، ويضعها ضمن أجندته الإعلاميّة، محاولاً تغيير النمطيّة، ونشر التوعيّة بين الشرائح المختلفة، مستهدفاً النساء بدرجة أولى.

نافياً أن يكون هناك قصوراً في طرح قضية التزويج المبكّر بشكل مُطلق، فالإعلام الفلسطينيّ يقدّم العديد من البرامج عبر الإذاعات الفلسطينية كبرنامج "هي وحقوقها" الذي يُبثُّ عبر أثير راديو "ألوان"، مشيراً إلى أنّ الدور الثاني الذي يقوم به الإعلام هو "إخراج المرأة من القوالب النمطية التي تفرضها الثقافة السائدة في المجتمع، مع ضرورة التركيز على أنسنة قضية التزويج المُبكّر أثناء الطرح والمعالجة".

إسراء العرعير

دعوا الياسمين ينمو..!

عادت من مدرستها سريعاً في شوقٍ لتداعب لعبتها، بدّلت ملابسها، واحتضنت "ريموت" التلفاز، وجلست أمام قنوات الأطفال، نظرات أمها لا تثير الغضب؛ فور مشاهدة طفلتها ما فعلته؛ بعدما تمتّمت بكلماتٍ مبعثرةٍ لم تسمعها صغيرتُها: "عيشي طفولتك يمّا ... الله أعلم إيش تشوفي في حياتك يا روحي...".

لم تكن كلمات أمها –التي اتكأت بها على ذكريات الماضي بعدما خرجت بتنهيداتٍ معجونةٍ بألم حياتها– عبثاً؛ فهي تخشى من مجتمعٍ حرمها طفولتها، وزجّ بها في سجن الزواج المبكّر.

والدة الصغيرة "ياسمين" لم تكد تُنهي تمتمتها وتأمّلها؛ فإذا بالباب يطرقه جدُّ الصغيرة وعمُها، بصحبتهم نجلُهُ "العريس" دون إذن البريئة الوردية، فقد خطفوها من أحضان أمها؛ وقالوا: "ستكون زوجةً لابن عمها؛ الجمال الذي يزيّنها لا يمكن له أن يذهب لغيره".

الياسمينة الناعمة لا تدري ما الذي حلّ بها، فهي طفلةٌ لم تنتهِ بعد من مشاهدة مسلسل الكرتون؛ لتُنتزع من أمامه وتكبُر على الفور؛ ستصبح زوجةً، تُلقى في سجنٍ دون تهمة، ستتحمّل مسئولية النساء، وتصبح من عالمهم؛ دون خطواتٍ وإدراك، ولن تحلم كما تحلم الفتيات؛ اللواتي يكبرنها بسنواتٍ، وأقبلن على الزواج.

بكاءٌ لم يُجدِ نفعاً أمام والدتها ووالدها، فالعادات والتقاليد عند البعض لم تعرف للإنسانية معنى، حاولت الأمّ المسكينة أن تحتضن صغيرتها التي لم تبلغ الأربعة عشر عاماً من الفرح؛ لتخبرها بسرٍ كبيرٍ، وتهمس في أذنها؛ لتواسي قلبها: "معلش يمّا؛ نفس حياتي بتعيشي، بكرة بتلبسي فستانك الأبيض وبتكوني أحلى ملكة، وبتنسي لحظات الحزن".

ضحكت "ياسمين" ضحكةً بريئةً لم تعرف ما وراءها، وما الذي سيحدث لها.. مرّت الأيام، وانتهت فترة الخطوبة بصحبة أميرها وفارسها الذي جاء لها دون حلم.. آن وقت الفرح وبناء أسرةٍ جديدةٍ في المجتمع، لكنّ ربّة الأسرة امرأةٌ صغيرةٌ لم تنهِ دراسة المرحلة الإعدادية.

انتهت مراسم الزواج بعد تخطّيها مرحلة التعليمات اللازمة لذلك من قبل والدتها ووالدة زوجها، ليصبح في أحشاء الطفلة طفلاً، وهي تتساءل: كيف يكون لي بدل دميتي التي في أحضاني؟! لتردّ سريعاً أنه ظلم العادات والتقاليد!

أدركت الياسمينة الصغيرة أن زوجها سيبقى معها خطوةً بخطوة، ويكمل نمو أغصانها، سيُعينُها أن تُكمل حملها وتنجب له طفلاً يشبه فارسها، تزيّنه ملامح جمال أُمّه، لكنّ الحلم لم يكتمل؛ فقد مات الزوج في حادث سير، وأصبحت زوجته الصغيرة أرملةً، ولم تدرك كيف تبدو الحياة بعد اليوم.

غاب زهر الياسمين بين رماد أيامها؛ ولم تعدْ أغصانُها تكبر؛ لم تعدْ لباقي أيام العمر حياة، تعيش على مضض؛ علّ حملها ينتهي ويُبصرُ جنينُها الحياة، ويأتي يواسي وجعها، طفلان سيعيشان وحيدان دون ثالث، ستعيش دون حبّ، دون حنانٍ، دون براءةٍ انتُزعت، ستعيش في قبر الظلم؛ الذي وأدها، ستعيش دون أن تكبر ويكبر حلمها.

يغفو قلبُها من جمر الشوق مشتعلاً؛ بين رماد الحلم والآه، تقلّب صفحات أيامها البائسة؛ دون أن تخرج من بيتها، وآهاتُ قلبها المكلوم لا زالت توشّح بالسواد رسمها؛ لتصرخَ: دعوا زهر الياسمين.. لينمو!

هند أبو جُيلة

بلادي الهوى يشدو مليا

نهوى البلاد؛ وكيف يهوى زمانُنا
ولأرضنا؛ العلياءُ فيها ينحني

ولحبّنا الفيحاءُ؛ يُنشدُ ما ارتوى
والكلّ؛ من لقياك؛ غنّى موطني

أرضي؛ بنبضِكِ تحضنينا بالأمل
دمعٌ يعانقُ مقلتيّ؛ لم يكفني

فلقاه في النفحات دمعُ بصيرةٍ
من لحنِهِ نبضاتُ عزفي؛ فاسقني

هذي حروفُ العشق شوّقت الهوى
وقضى سنيناً من فُراتك يقتني

حبّاً يقول الشعر عزف قصائدي
عانيتِ يا روحي بقيدِ شقّني

فسيفساء نسوية

إعداد / سعاد أبو ختلة

زينب سلبي

مؤلفة عراقية، ناشطة في حقوق المرأة، رائدة في الشؤون الاجتماعية و الاعلام، تم تكريمها عدة مرات و نالت العديد من الجوائزو هي المؤسسة و المديرة التنفيذية لمنظمة نساء من أجل نساء العالم و التي تعني برعاية حقوق النساء و مساعدتهن في البلاد التي تعاني فيها النساء اضطهاداً.

زينب سلبي حققت انجازا اعلامياً مميزاً؛ حيث أصبحت نظيرة أوبرا وينفري في الوطن العربي بعد موافقة أوبرا على انشاء نسخة عربية من برنامجها المشهور عالمياً" اوبرا وينفري" ، "برنامج نداء" الذي يهدف الى إعطاء صوت للمرأة و عرض جوانب المشاهير الانسانية و كذلك القصص الواقعية المؤثرة للناس العاديين و الاحتفال بإنجازات النساء العربيات حول العالم.

العناية بالبشرة في فصل الشتاء

في الشتاء تتفاقم مشكلات البشرة الجافة، مما يسبب زيادة الأعراض المزعجة والتي تصل أحياناً إلى الحكة المفرطة والاكزيما، وتزداد المشكلة عند استخدام وسائل التدفئة بكافة أنواعها حيث تنسحب نسب الرطوبة من البشرة مسببة مزيداً من الجفاف ، لذا يجب إتباع برنامج عناية ملائم للبشرة؛ حيث يفضل استخدام مرطب بأساس زيتي بدلا من الأساس المائي، لأن الزيت يعمل على ترطيب البشرة وخلق حاجز لحماية البشرة ضد فقد المرطبات الطبيعية، و يفضل اختيار الزيوت المعدنية أو زيت اللوز أو زيت الافوكادو.

بشرة اليدين لا تتمتع بالغدد الدهنية الكثيرة الموجودة في باقي البشرة؛ بسبب رقة طبقات الجلد، وبالتالي فهي غير قادرة على التكيف مع الجو البارد و تفقد مرطباتها الطبيعية بسهولة مما يجعلها جافة ومتشققة، بل وتشيخ قبل الأوان؛ لذلك احرصي على ارتداء القفازات قبل الخروج للطقس البارد وإذا كانت القفازات صوفية فيمكنك ارتداء قفازات قطنية رقيقة تحت القفازات الصوفية لتجنب الحكة الناتجة عن الملمس الخشن للصوف.

احرصي على تناول 8 أكواب من الماء النظيف يوميا للتمتع بجلد رطب ويتمتع بالشباب لوقت أطول.

تجنبي الاستحمام بالماء الساخن لأنه يفقد البشرة زيوتها الطبيعية والرطوبة مما يسبب الجفاف و الحكة، كما يمكنك الحصول على حمام لطيف للبشرة بإضافة الشوفان أو بيكربونات الصودا إلى ماء الاستحمام فذلك يساعد على تروية البشرة و ترطيبها، و تجنبي المنظفات الصابونية أو التي تحتوي على مواد مضادة للبكتيريا حيث تزيد من جفاف البشرة، واستخدام المنظفات التي تحتوي على مواد مرطبة ومغذية، وافضلها تلك التي تحتوي على السيراميد، حيث تفقد البشرة ذلك المركب الحيوي مع التقدم في العمر ولا يمكنها استعادته بشكل طبيعي.

حكايتها..!

كان عندي هوس التفوق، لا أنام الليل وأنا أحضّر دروسي؛ لأكون المتميّزة الوحيدة في فصلي، كان والدي يفتخر بي، ولا يناديني إلا بلقب "الدكتورة" يشتعل داخلي عنفواناً وأنا أتكرّم في مدرستي كلّ عام، وصلت مرحلة الالتحاق بالقسم العلمي؛ لأبدأ مرحلة التأهيل لدراستي الجامعية، كلية الطبّ البشريّ، تخصّص أطفال، لكنّ؛ تم تأهيلي لأكون زوجةً..! عندما عُدتُ من مدرستي الثانوية مساء أحد الأيام؛ تلقّفتني عمّتي من الباب، ومن باب المطبخ الخلفي؛ طلبت منّي أن أغتسل سريعاً وأرتدي ثوبي لألقي التحية على الضيوف، كان كمزحةٍ، لم يُطلب منّي ذلك من قبل، فشعرتُ بتوترٍ ومشاعر متناقضة. خوفٌ وسعادةٌ لأني اعتقدت أنهم يعتبرونني كبرت ويتباهون بي، جاءت عمّتي وأمسكت بيدي لتدخلني الصالون، كانت أمي مطأطئة الرأس، لم تنظر نحوي، ارتجف قلبي، وجفلت عيناي، كان المكان يعجّ بالنساء، وعلت الزغاريد، ومازلتُ أقف كالبلهاء في الوسط لا أعرف، أو لا أريد أن أصدّق...

أصبحتُ أماً لطفلةٍ صغيرةٍ بين ذراعيّ لرجل أخافه، أتنفّس في غيابه، طفلتي تعانقني بيديها الصغيرتين ودموعي تحرق وجنتينا معاً، تكاثر حولي الأطفال، والطفلة الحالة مازالت حبيسةً داخلي، أشعر كأنّي في مأوىً للأيتام، وهؤلاء رفاق ميتمي، آلة، لم أمنحهم حباً يُشعرُني بالرضا، كرهت نفسي، وتعذّبت معهم ولهم، وهم يعيشون مأساتي يومياً، وفي غفلةٍ من الزمن؛ وجدت نفسي في موقف أمي..!

تقدّم لابنتي عريسٌ مناسبٌ بمقاييس المجتمع، طأطأت رأسي، توجّهت ابنتي نحوي، أمسكتني من كتفي وهي تبكي وتقول لي: "أمي"..

نظرتُ لعينيها الدامعتين وقلت: "ابنتي صغيرةٌ ستكمل تعليمها"..

قالوا لي: "تزوجتِ صغيرةً وها أنتِ مازلتِ بصحتّك وعافيتك، زوجٌ ميسور الحال، بيتٌ جميلٌ، وابنتك ستكون مثلك". فقلت: "لن أقتل ابنتي، يكفي قتلتموني، ووأدتم طفولتي، حرمتموني من أحلامي وحياتي، لا أريد لابنتي أن تصبح آلةً مثلي".

تزويج الطفلات..!

- رصدت "هيئة الأمم المتحدة للمرأة" في اليوم العالمي للفتاة -الذي يصادف11 أكتوبر- تزويج عدد 700مليون فتاة دون الثامنة عشرة في العالم
- في المنطقة العربية؛ تتزوج 14 % من الفتيات دون سنّ الثامنة عشرة، وتزداد تلك النسبة في مجتمعات اللاجئين المتزايدة في المنطقة ومخيّمات اللاجئين السوريين في الأردن.
- لا يوجد في القانون اليمني حدٌّ أدنى لسنّ الزواج، طفلةٌ في التاسعة من عمرها يتمّ تزويجها وتطليقها؛ في انتهاكٍ صارخٍ لطفولتها.
- في فلسطين؛ الحدّ الأدنى للزواج في غزة 17 عاماً، بينما في الضفة الغربية 15عاماً للفتيات.

أخبار.. وفعاليات المركز

خلال الأشهر (أكتوبر-نوفمبر-ديسمبر) نفذّ "مركز شؤون المرأة" العديد من الأنشطة والفعاليات خلال تلك الفترة:

كورشات العمل والدورات التدريبية

تنفيذ 5حلقات نقاش حول (حقوق المرأة) في جميع محافظات قطاع غزة لعدد (171) صانع قرار خريج/ة جامعي/ة ، أرباب وربّات بيوت، نساء من مؤسسات نسوية وأهلية حول حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية والمساواة الجندرية والنساء في حال الطوارئ. وهدفت إلى زيادة الوعي المجتمعيّ حول حماية المرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمساواة الجندرية.

دراسة لـ"المركز" حملت عنوان "المنظمات الأهلية النسوية والمسار الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني".. أوصت بإدراج موضوع الانتخابات والتحوّل الديمقراطي (بما يشمل مقوّمات الحكم الرشيد) في أدبيات وبرامج المنظمات الأهلية النسوية.

جاء ذلك خلال ورشة عمل نظّمها "المركز" لمناقشة الموضوع، وذلك بحضور عدد من الأكاديميين/ات والباحثين/ات وممثلين/ات عن مؤسسات العمل المدنيّ.

طرح فرص بحثية لإعداد وتنفيذ دراسات حول قضايا المرأة والمجتمع، وتقدّم 23 باحثاً وباحثةً للحصول على هذه الفرص، وبعد فحص المقترحات -التي تركّزت على قضايا حقوقية متنوعة- تمّ اختيار مقترحين بحثيين هما: دراسة "المنظّمات الأهلية النسوية والمسار الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني" ودراسة "تمكين النساء النازحات كمدخل لتخفيف العنف".

وتُعتبرُ دراسة "المنظمات الأهلية النسوية والمسار الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني" مرجعاً توثيقياً يكشف ويُقدم وصفاً للمشهد السياسيّ لواقع المرأة الفلسطينية والمؤسسات ذات المسار الديمقراطي والدور الحقيقيّ للمؤسسات الأهلية والتحديّات السياسية التي واجهت المؤسسات خلال فترة الانقسام والحصار حتى الوقت الحالي.

نظّم "المركز" يومين سينمائيين في محافظتي الوسطى وخانيونس في قطاع غزة، عرض خلالهما تسعة أفلام روائية وتسجيلية من إنتاج "مركز شئون المرأة" بحضور حوالي 700 شخصاً من كافة فئات المجتمع.

ويأتي هذان اليومان السينمائيان في إطار عروض أفلام "الكرنفال السينمائي" الذي نظّمه "المركز" بداية الشهر الجاري.

والهدف من تنظيم الأيام السينمائية في المناطق المهمّشة إيصال السينما للنساء الفلسطينيات في المناطق المهمّشة؛ لتوعيتهنّ بقضايا تخصّ المرأة الفلسطينية؛ حيث أنّ الصورة توصل الرسالة بشكلٍ أقوى وأحسن.

وتمّ تنظيم الأيام بالتنسيق مع المؤسسات القاعدية الشريكة التي تنشط في تلك المناطق، حيث أنّ النساء يفتقدن السينما التي تتحدث عن واقعهنّ الإنسانيّ والاجتماعيّ، وتُبرز نجاحاتهنّ تماماً، كما تصف معاناتهنّ، وتعرضُ قضاياهنّ بطريقة غير نمطية.
والأفلام المعروضة هي رصدٌ لحياة النساء، فكلٌّ يحمل رسالةً موجهةً للمساهمة في تغيير العادات والتقاليد التي تقف ضد المرأة، وكان هذا واضحاً خلال التفاعل من قبل الحضور.
كذلك فقد عقد "المركز" ورشة عمل حول "واقع احتياجات النساء المعيلات في قطاع غزة" بالتعاون معَ "منظمة العمل الإسلامي" وذلك بحضور 45 من ممثلي/ات المؤسسات العاملة في مجال التنمية الاقتصادية للمرأة.

الكرنفال السينمائي

نظّم "المركز" الكرنفال السينمائي الثاني للمرأة، تحت شعار "نساء من أجل التغيير" بحضور المئات من فئات المجتمع الفلسطينيّ كافّة، وذلك في قاعة رشاد الشوا في مدينة غزة.
وخلال العام؛ أعلن "المركز" عن مسابقة لإنتاج أفلام روائية ووثائقية تحت شعار "نساء من أجل التغيير" لمستقبلٍ أفضلٍ للنساء والمجتمع الفلسطينيّ.
وهدفت المسابقة هذا العام إلى إنتاج أفلام تعبّر عن واقع النساء في قطاع غزة، وتقديم صورة فلسطينية واقعيّة عن الواقع الاجتماعيّ والسياسيّ والاقتصاديّ الذي تعايشه النساء، ودعم الإنتاج السينمائي للمرأة الفلسطينية، والنهوض بالحركة السينمائية في قطاع غزة، وتشجيع المخرجين/ات للإبداع والإنتاج.
وهذه المسابقة وهذا "الكرنفال" يحمل في طيّاته جهداً وعملاً دءوبين من أجل تقديم أفلامٍ جديدةٍ تحمل الحبّ والسلام للجميع وللوطن.

وعُرض خلال "الكرنفال" تسعة أفلام من إخراج مخرجين/ات فلسطينيين، تتناول قضايا تمسّ المجتمع الفلسطينيّ وواقعه. وهي: فيلم "الرحلة" تسجيلي للمخرجة "لنا حجازي" والذي يحكي عن "ياسمين" أول فلسطينية تتسلّق أعلى قمّة جبلٍ في أفريقيا برجل اصطناعية.
فيلم "سقفٌ وأربع حيطان" روائي للمخرجة "عايدة الرّوّاغ" ويعرض قصةً إنسانيةً لزوجين فلسطينيين يعيشان في القطاع؛ خسرا منزلهما وطفلهما الوحيد في عدوان 2014.
فيلم "لازالوا على قيد الحياة" روائي للمخرج "زهير البلبيسي" يحكي عن فقر ومعاناة المرأة الفلسطينية في توفير الطعام لأولادها في ظلّ تردّي الأوضاع الاقتصادية في غزة.
فيلم: "أمل" تسجيلي للمخرجة "أفنان القطراوي" ويسلّط الضوء على واقع فتاة ريادية في ظلّ الأوضاع الاقتصادية.
فيلم "قصة وفاء" روائي لِلمخرج "خالد السويركي" يدور حول علاقة إنسانية تربط مديرة مدرسة بطفلة صغيرة.
فيلمٌ "أرواحٌ عالّقة" روائي للمخرجةً "رنا محمود" 5دقائق تفصلك عن الموت والحياة.
فيلم "ليلة فرح" روائي للمخرجة "حنين كلاب" يحكي عن التزويج المبكّر للفتيات. فيلم "النصف الآخر" تسجيلي للمخرجة "سحر فسفوس" ويتحدث عن حريّة التنقّل للفتيات في غزة من بلد لآخر.
وفيلم "هاجر" روائي للمخرجة "اعتماد وشح" ويجسّد معاناة المرأة الفلسطينية في المناطق الحدودية.

حملة "لا زلت طفلة"..

بدأ "المركز" بتنفيذ حملة "لازلت طفلة" بالشراكة مع مؤسسة "كفينا تل كفينا" حيث تمّ إعداد وبثّ حلقتين إذاعيتين، وإعداد وبثّ حلقة تلفزيونية حول "ظاهرة التزويج المبكّر".
كما تمّ نشر العديد من الرسائل القصيرة عبر الجوال SMS والبيانات الصحفية خلال الحملة السنوية للمركز (حملة 16 يوماً) للتأكيد على ضرورة مناهضة التزويج المبكّر.
وأصدر "المركز" عدداً من مجلة "الغيداء" حول مناهضة الزواج المبكّر، ونظّم "المركز" طاولةً مستديرةً مع "المجلس الأعلى للقضاء الشرعي".

تحالف "أمل لمناهضة العنف ضد المرأة"

تمّ تنفيذ العديد من الأنشطة ضمن أنشطة "تحالف أمل" والمكوّن من 11مؤسسةً مجتمعيةً وناشطةً في مناهضة العنف؛ والعنف المبنيّ على النوع الاجتماعي؛ حيث يُعتبرُ "المركز" عضواً تحالفياً، وقد نظّم "المركز" حملة "حماية حقوق النساء والفتيات الناجيّات من العنف المبنيّ على النوع الاجتماعي" ونُظّم خلال تلك الحملة العديد من الأنشطة والأيام الدراسية، وورشات العمل، والطاولات المستديرة، والحلقات الإذاعية، وتوفير مساحات آمنة للنساء الناجيّات من العنف.
كما تمّ تنظيم المهرجان المركزيّ في إطار حملة الـ 16يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة؛ تحت شعار (إنهاء الانقسام.. إنهاء الاحتلال.. إنهاء العنف) بالشراكة مع "شبكة وصال" في "جمعية الثقافة والفكر الحر".
وتمّ التأكيد خلال المهرجان على الرفض التامّ للعنف المستمرّ وأشكال التمييز والعنف الموجّه ضد النساء كافّة، في الحيّز الخاصّ والعام، سواءً أكان عنفاً عائلياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً؛ أو أياً كان شكله ولونه ومبرّره.
وخلال المهرجان: تمّ عرض فيلم من إنتاج "مركز شئون المرأة" بعنوان "هاجر" وتقديم عرض تعبيري صامت، وتقديم عرض موسيقي ودبكة شعبية من فرقة "دواوين".

"مشروع وصول النساء والفتيات ذوات الإعاقة إلى نظم العدالة الرسمية وغير الرسمية في قطاع غزة"

في إطار المشروع الممّول من "هيئة الأمم المتحدة للمرأة" ضمن برنامج "سواسية": (البرنامج المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة: تعزيز العدالة والأمن للشعب الفلسطيني) نظّم "المركز" خمس لقاءات حول "وصول ذوات الإعاقة لنظام العدالة الرسميّ وغير الرسميّ" وهدفت اللقاءات إلى زيادة الوعي حول وصول ذوات الإعاقة لنظام العدالة الرسميّ وغير الرسمي، والتأسيس لنظام تحويل أو شبكة خدماتية للنساء والفتيات ذوات الإعاقة؛ لسهولة وصولهم/ن لنظام العدالة الرسميّ وغير الرسميّ في كافّة محافظات القطاع.
كما تمّ تنظيم تدريب المرحلة الأولى بواقع (20) ساعةً تدريبيةً لمجموعتين من مختلف مناطق قطاع غزة؛ شارك فيه حوالي (50) مشاركاً/ةً من العاملين/ات في مؤسسات ذوات الإعاقة، والناشطين/ات المجتمعيين/ات والمخاتير؛ تحت عنوان "حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة في القوانين الوطنية والدولية".

ونفذّ "المركز" تدريب المرحلة الثانية بواقع (20) ساعةً تدريبيةً لمجموعتين من مختلف مناطق قطاع غزة؛ شارك فيه حوالى (50) مشاركاً/ةً من العاملين/ات في مؤسسات ذوات الإعاقة، والناشطين/ات المجتمعيين/ات والمخاتير، تحت عنوان "نظام الإحالة".

وبثّ "المركز" أربع ومضات إذاعية (سبوتّات) تناقش قضايا تخصّ ذوي/ات الإعاقة، وتمّ نشرُ 8 بياناتٍ صحفية، وتصميم وتعليق إعلان شارع Bill Bord خلال فترة (حملة الـ 16 يوماً).

وتمّ البدء بتأسيس منتدىً إلكترونياً للمؤسسات الناشطة في مجال ذوات الإعاقة، وإعداد فيلم وثائقي حول واقع وتحدّيات النساء والفتيات ذوات الإعاقة في الوصول للعدالة الرسمية وغير الرسمية.

مشروع "تمكين النساء وتعزيز صمودهنّ في قطاع غزة"

×نفذّ "المركز" تدريباً حول (تأهيل الخريجات الجامعيات لسوق العمل) لـ خريجاتٍ جامعياتٍ (3)منهنّ من ذوات الإعاقة؛ من جامعاتٍ وتخصّصاتٍ ومناطقَ مختلفة. وهدف التدريب إلى إكسابَ الخريجات المهارات الأساسية التي تساعدهنّ في دخول سوق العمل، ومدته (40) ساعةً تدريبيةً لمدة (8) أيام تدريبية. نفذّ التدريب مجموعةٌ متخصصةٌ من المدربين/ات، وتناول التدريب مواضيع مختلفةً منها: (الجندر، الاتصال والتواصل، العمل كفريق، مهارات تدريب مدرّبات، العمل التطوعيّ، كتابة التقارير، إعداد السيرة الذاتية وكيفية إجراء المقابلات، حقوق المرأة، والمرأة في حالة الطوارئ.. نُفذّ التدريب في قاعة "مركز شئون المرأة".

×تمّ البدء بتدريب وتشغيل (30) خريجةً جامعيةً في "مركز شئون المرأة" والمؤسسات النسوية المحليّة والقطاع الخاصّ والقطاع الحكوميّ؛ بعد الانتهاء من تدريب (تأهيل الخريجات الجامعيّات لسوق العمل) لمدة (40) ساعةً تدريبيةً، وبدء التدريب العمليّ لمدة (7) شهور. (15) خريجة من اللواتي تلقين الدعم في الرسوم الجامعية، و(15) خريجةً تحملن الشهادة الجامعية وعاطلات عن العمل.

مشروع "تعزيز قدرات المؤسسات النسوية القاعدية"

في إطار المشروع؛ تمّ عقد لقاءين مع المؤسسات النسوية التي تمّ استهدافها منذ سنة 2005، وعددها 14مؤسسةً من جنوب ووسط وشمال وشرق قطاع غزة. وهدف إلى تعزيز الحوار حول منهجية حقوق الإنسان والقانون الدوليّ الإنسانيّ، والتشبيك من أجل كسب التأييد والمناصرة لحقوق المرأة والمساواة الجندرية، وضمان التنسيق والتكامل بين تدخّلات المؤسسات النسوية القاعدية، ونشر وتبادل المعرفة والخبرات بين المؤسسات النسوية القاعدية.

مشروع "نحو حياة كريمة للنساء؛ بالاعتماد على الذات"

افتتح "المركز" مشروعَ "نحوَ حياة كريمة للنساء؛ بالاعتماد على الذات" الممولّ من "مؤسسة (Pennyappeal)" وتحت إشراف "مؤسسة التعاون" والذي سيستمر مدّة تسعة أشهر، ويستهدف (50) من الأرامل اللواتي خلّفهن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2009-2008.

وقد بدأ المشروع أنشطته بلقاءاتٍ مع النساء الأرامل للتعريف بالمشروع وأهدافه وأنشطته، وتحديث البيانات الخاصّة بالنساء، ومن ثمّ؛ تقديم جلساتٍ للدعم النفسيّ والاجتماعيّ لعدد (50) من الأرامل والفتيات (3مجموعات) كلّ مجموعة 3لقاءات، بواقع ثلاث ساعات للقاء، و"المركز" سيعمل على تحويل حالات النساء اللواتي يحتجن إلى تدخّلاتٍ فردية؛ من خلال التشبيك والتنسيق مع المؤسسات التي تقدم خدماتَ الدعم والصحّة النفسية.

وهدفت الجلسات إلى تحسين وضع النساء الأرامل النفسيّ، وجعلهنّ أكثر وعياً وقدرةً على الحصول على حقوقهنّ الشرعية والقانونية.

مشروع "المرأة الفلسطينية: الاحتلال والفقدان"

×اختتم "المركز" جلسات الدعم النفسيّ التي نفّذها "مركز شئون المرأة" في غزة ضمن مشروع "المرأة الفلسطينية: الاحتلال والفقدان" ينفذه "المركز" بالتعاون مع "مركز الدراسات النسوية- القدس" وبتمويل من "مؤسسة Kvinna till Kvinna" مستهدفاً النساء اللواتي عانين تجربة فقدان أزواجهنّ أو أبنائهنّ أو بيوتهنّ بسبب العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة عام 2014.

تمّ تنفيذ 72جلسة دعم نفسي جماعي لـ60 امرأةً من النساء الفاقدات، وهذا هو المستوى الثاني من المشروع؛ الذي عمل على تأسيس مجتمعٍ يتكوّن من مجموعات مساعدة ذاتية وشبكات تمكين لنساء فاقداتٍ من تقديم وتلقّي الدعم النفسيّ من بعضهنّ البعض.

وأوصت دراسةٌ أصدرها "المركز" بتطوير نهج "من فاقدة لفاقدة" للتعامل جيداً مع اضطرابات ما بعد الصدمة؛ وخاصةً في ظلّ محدوديّة نموذج التدخّل التقليديّ في التعامل مع اضطرابات ما بعد الصدمة؛ والذي يضمن توفير الدعم الشموليّ.

وتُعتبر هذه الدراسة الاستطلاعية هي الخطوة الأولى في بناء المشروع، حيث تمّ التوجّه لحيّ الشجاعية شرق مدينة غزة من فريق أخصائيات مدرّبات عملن على تعبئة استمارات قبلية للنساء الفاقدات، ومن ثمّ؛ تمّ اختيار 60امرأة؛ تمّ توزيعهنّ على 3مجموعات لتلقّي الدعم الجماعيّ لـ 24 جلسةً منهجةً وفقاً لأولوياتهنّ النفسية والاجتماعية، وتلقت 24امرأةً تمّ ترشيحهنّ -من شاركن في مجموعات الدعم الجماعيّ- تدريباً مكثفاً لمدة 9أيام على مدار 3 أشهر لمساعدتهنّ ليصبحن داعماتٍ ويتمكنّ من التوجّه للميدان لدعم غيرهنّ من النساء.

وتُعتبر الدراسة الحالية كميةً ونوعيةً مستندةً على النهج الوصفيّ والتحليليّ، ومستخدمةً لإطار مفاهيمي مناسب حول تأثيرات الصراعات والنزاعات العسكرية والسياسيّة على النساء.

وتوصّلت الدراسة لمجموعة من النتائج؛ من أهمها معاناة النساء الفاقدات من ضياع الحيّز الخاصّ والفضاء المكانيّ، إلى جانب

معاناتهنّ من اضطرابات ما بعد الصدمات المعقدّة، واضطرابات أسرية واجتماعية.

مشروع "العنف المبنيّ على النوع الاجتماعي في قطاع غزة"

×في إطار أنشطة "المشروع".. نفذّ "المركز" تدريباً حول "حقوق المرأة وتوثيق الانتهاكات" بواقع 10ساعات تدريبية لـ25 صحفيةً، وهدف التدريب إلى توعية الصحفيات بقضايا العنف ضد المرأة وحقوقها الجندرية، وكيفية توثيق الانتهاكات ضدّها؛ لكتابة 50صحفية لـ50 امرأةً عانت من الانتهاكات؛ لتوثيقها في كتاب.

مشروع "تحسين المساواة الجندرية وتمكين النساء والشباب بالحقوق الإنجابية"

ضمن المشروع الممّول من "صندوق الأمم المتحدة للسكان" (UN – PA) نفذّ "المركز" (ومن خلال الشراكة مع وزارة الشئون الاجتماعية) نفذّ تدريباً لعدد 15مشرفاً مهنياً حول نظام الإحالة لحالات العنف المبنيّ على النوع الاجتماعيّ، وتدريب 30 من الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين من الإدارة العامة للرعاية حول دليل الدعم النفسيّ

الاجتماعيّ، وتدريب الفتيات في مراكز التدريب المهنيّ (112فتاةً) حول المهارات الحياتية للشبان والفتيات، وتمّ تنفيذ 10 لقاءات حوارية حول أهمية وجود نظام معلوماتي موحّد لرصد وتوثيق حالات العنف المبنيّ على النوعً الاجتماعيّ، بحضور 90من العاملين في مؤسسات المجتمع المدنيّ من محافظات القطاع الخمس؛ ليؤكد الجميع على مدى أهمية هذا النظام، والحاجة الحقيقية له، وأوصوا بالعمل على تطويره سريعاً، وضرورة استمراريته واحتضانه من قبل جهةٍ رسمية.

وتمّ تدريب 30من القيادات المجتمعية من جميع محافظات القطاع حول "مهارات المناصرة بقضايا الصحّة الإنجابية والعنف المبنيّ على النوع الاجتماعي" لينفذّوا ثلاث مبادرات مجتمعية (صحتك بفحصك" حول أهمية الكشف المبكّر لسرطان الثدي" . "صحتي بتنظيم أسرتي" حول أهمية تنظيم الأسرة للسيدات نفسياً اجتماعياً وصحياً". "لا للتحرش" (سكوتك رخصة للمتحرّش بالتمادي) حيث تمّ تنفيذ منصة إلكترونية خاصة بمبادرة "صحّتي بتنظيم أسرتي" لترصد رأي الشارع حولً قضيةً تنظيم الأسرة، ومن هو متخّذ قرار التنظيم والمباعدة بين الحملات، ومدى ضغط المجتمع حول تكرار الولادات من أجل الصبيّ الذكر؛ دون الأخذ بعين الاعتبار مدى الضرر الذي يعود على الأم نفسياً واجتماعيا وصحياً، حيث تمّ عمل تقارير مصوّرة رصدت رأي الشارع: (20.000 عشرون ألف متابع لصفحات التواصل الاجتماعيّ التابعة للمبادرات الثلاث، جداًريتان تمّ تنفيذهما في محافظة غزة ومحافظة خانيونس، 3سبوتات إذاعية، 6 ورش توعوية، يومٌ دراسي) وتمّ تنفيذ نشاط يجمع المبادرات الثلاث من خلال يوم رياضي لتشجيع رياضة المشيّ؛ حيث تمّ رفع شعارات المبادرات الثلاثً خلالً هذا اليوم.

كما تمّ تنفيذ ورقة تحليلية حول العنف المبنيّ على النوع الاجتماعيّ الواقع على السيدات النازحات.

ونظّم "المركز" فعاليةً مركزيةً ضمن أنشطة حملته السنوية لمناهضة العنف ضد المرأة (حملة الـ16يوماً) تحت شعار "التزويج المبكّر حرمانٌ لحقّ الفتيات من التعليم" وذلك بحضور 300 من ممثلي/ات مؤسسات المجتمع المدنيّ والمؤسسات الإعلامية والمناصرين/ات لقضايا المرأة.

"مشروع تعزيز التمكين القانوني للمرأة في المناطق المهمشة في قطاع غزة"

بدأ "المركز" تنفيذ مشروع تعزيز التمكين القانوني للمرأة في المناطق المهمشة في قطاع غزة" الذي يهدف إلى المساهمة في تعزيز التمكين القانوني للمرأة في المناطق المهمشة وزيادة قدرتها مع استخدام النظم والاجراءات القانونية والادارية للوصول الى الخدمات و الفرص المتاحة في قطاع غزة، الممول من برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP

وتم تنفيذ تدريب مكثف (20) ساعة تدريبية (26) محامي\ ة في مجال تدريب مدربين TOT وقانون الاحوال الشخصية في ضوء اتفاقية سيداو CEDAW)) ، وهذا يأتي لتمكين المحامين من العمل في ورش توعوية قانونية للنساء والرجال والشباب التي سينفذها المركز خلال المشروع لتمكين القانوني للمرأة

تم تنفيذ تدريب استهدف 28 مختار ونساء عاملات في الاصلاح في الجندر والادوار الاجتماعية وقانون الاحوال الشخصية ما يطبق دوليا اتفاقية سيداوCEDAW وقرار 1325 ، ويهدف هذا التدريب الى ان يكون رجال ونساء الاصلاح داعمين ومناصرين لقضايا المرأة لانهم يتعرضون ويقومون محل قضايا خاصة بالمرأة في المجتمع الفلسطيني

كما نفذت 40 ورشة عمل استهدفت نساء ورجال وشبان لزيادة الوعي القانوني للنساء وان يكونوا الرجال (الشباب) داعمين ومناصرين للقضايا المرأة منها (الميراث، الزواج، الطلاق، والعنف ضد المرأة وحقوق المرأة)

وتم تنفيذ الورش من خلال المحامين الذين تم تدريبهم من خلال المشروع

نظام MIS والموقع الالكتروني

"مركز شئون المرأة" من أوائل المؤسسات الأهلية العاملة في قطاع غزة: التي تعمل على تطوير بيئة العمل الداخلية من خلال نظام المعلومات الإدارية الذي تمّ تطويره خلال الخطة الاستراتيجية الحالية ليشمل:

1. نظام شئون الموظفين.
2. نظام إدارة الأنشطة والعمليات الإدارية والمالية المرتبطة بالأنشطة.
3. نظام تقارير الأنشطة.
4. نظام المتابعة المالية والإجرائية للأنشطة.
5. نظام التقارير الميدانية.
6. نظام الرسائل القصيرة.
7. قاعدة بيانات المورّدين.
8. قاعدة بيانات المستفيدين.
9. إدارة التدريب.
10. نظام الاستقبال والتحويل الداخلي.
11. أجندة "المركز".

×ويعمل قسم المعلومات بالمركز على المتابعة اليومية للنظام وتدريب الموظفين خلال العام.

×أطلق "مركز شئون المرأة" هذا العام النسخة الجديدة من موقعه الإلكتروني بطابعه الجديد www.wac.ps.

على موعد..!

محمد جودة

المدينة التي
لا تعرف كيف تموت..
تحيا إلى الأبد..!

هذه هي "غزة"..! التي يُحاول البَعض إخفاءها عنكم..

"غزة" التي يُصدّرونها لكم على أنها مادةٌ للجهلِ والفقرِ والتسوّل،

"غزة" التي يلفّونها بشاش الخديعة؛ ليسرقوا أعمار أهلها وهم مخدّرين بزيف البطولة.. "غزّة".. التي تحب وتبكي وتغنّي..

"غزّة".. المدينة؛ التي استبدلوا لسانها بالناطقين بأسماء الفصائل.

هذه هي "غزة".. وهي تحاول استعادة عافيتها، وإزاحة ضباب الكذب؛ الذي غطّوها به، فهاجوا، وماجوا، واتهموها بالسفور، وأشهروا في وجهها سيف العادات والتقاليد؛ فهم لا يستفيدون منها إلا مريضةً جاهلةً تبيع كرامتها على أعتاب بيوت الحكام.

هذه المدينة الصغيرة بالمساحة، الكبيرة في كلّ شيءٍ؛ حتى في الموت؛ كانت كبيرةً جداً؛ واليوم نشاهدها بثوبٍ آخر، هذه المدينة تُصرّ على إدهاشك في كلّ المناسبات، فدوماً تكون مُستعدةً ولا تقبل إلا أن تُقابلك بالوجه الذي يليق بها، ففي التضحية تكون في المُقدمة، وفي المُقاومة تكون في المُقدمة، وفي الأفراح تتجمّل بكلّ ما أوتيت من سعادةٍ؛ لتليق بأهلها؛ الذين لولا لعنة الجغرافيا لكانوا أكثر من مجردِ أعدادٍ على خارطتها "المَفعوصة."

"غزة".. مدينةٌ كاملة الأوصاف، مُزيّنةٌ بشبابها وشيبها ونسائها؛ اللواتي يُشبهن مآذن المساجد في وقوفهنّ المُقدّس، وصباحهنّ الذي يفرض على الرائين الحبّ والأدب.

وعزّة الله.. لو قُدِّر لهذه المدينة السلام؛ لناطحت بعِلمها وجمالها أفضل حواضر العالم، "غزّة" التي لا تستطيع الموت؛ تبقى تُحافظ على ما في قلبها من حياةٍ، رغم ما يعتريها من وجع. "غزة".. المدينة التي تُخفي دمعتها، وتتحامل على جرحها، وتتجمّل بالفرح؛ لأنها على يقينٍ بأنّ الفرح والغناء أبقى من الدموع؛ وإن طال الأنين.

إطمئنوا يا رفاق؛ فمدينةٌ تستطيع نساؤها –رغم الوجع– الغناء والضحك ورسم "الأيلاينر" على سماء الجفون بطريقةٍ تسلُبُك عقلك؛ لن يهزمها الجهل أبداً.

A Summary of
Al Ghaidaa Magazine

Woman's Affairs Center's Events and News:

The issue ends with the latest news and events for the center throughout October, November, and December of 2016 which included a number of educational workshops and training courses, in addition to a score of projects and events that were executed in order to empower women and promote their abilities.

issued and activated. Girls should be aware of their rights; their self-confidence should be restored. Besides, lobbying and advocacy campaigns should be increased".

Al Ghaidaa Family Corner

discusses the importance of family planning issue, and how it can protect women from a lot of diseases and health hazards.

Al Ghaidaa Health Corner

broaches on women's struggle with obesity and fitness, and how they could achieve their dream of having a healthy and fit body.

Al Ghaidaa Culture Corner

raises a topic entitled "Media, a Powerful Weapon Against Early Marriage Phenomenon"

The report relates, "Early marriage is still considered as a recurrent old phenomenon in the Palestinian society where it becomes more aggravated due to the dire economic and social conditions in Palestine. Thus, a score of officials rely on media outlets as one of the most essential tools for raising awareness in the society, believing in the media's ability to contribute to the gradual lessening of this phenomenon, and eventually eliminating it.

The Genre Corner includes literary texts for female writers from Palestine.

Al Ghaidaa Mosaic Corner

includes success stories for creative women with disabilities from the Arab World as well as from around the world; it also provides tips for women to enjoy soft, shining skin during winter, and other health tips.

were married off early; the matter that led to huge suffering for them.

Al Ghaidaa Camera has captured for us photos of women, celebrating Christmas inside Gaza Strip churches, and other women racing in a marathon carried out by Women's Affairs Center so as to raise awareness about the risks of early marriage as well as the importance of spreading reproductive health culture.

Al Ghaidaa Interview

The magazine conducted a special interview with Dareen Salhiya, Chief Prosecutor of Family Protection who effusively spoke about Family Protection experience.

Al Ghaidaa Survey focuses

on a significant issue, early marriage. It recommends that there should be a legal age for marriage. Girls who are under 18 are not supposed to get married. According to the survey, "early marriage threatens the society, violates human rights, and weakens the girls' health. Most of the time, getting married at a young age leads to early pregnancy, social isolation, and lack of education as well as vocational training. The majority of girls are forced to get married at an early age. In other words, their opinion is not taken into consideration. Although there have been several attempts to call for regulations so that early marriage (below 18 years old) can be banned, this is not yet accomplished.

Parents and women called, via Al Ghaidaa, for the necessity of issuing mandatory regulations that ban marrying off girls who are under 18 in order to decrease social problems. Students

confirmed that they are totally against early marriage and that they are strongly for deciding on an appropriate, legal age that is not less than 18. They believe that, when girls get married after 18, they are more mature, aware, and settled to form a family and bring up a good generation for the future. Abu Ahmed Abu Raass, one of the parents, called on parents saying, "Think well before marrying off a child, replacing her doll with a real marriage life. These girls should not be denied their right to education". For this to be accomplished, appropriate regulations should be

On February 9th, 2015 was the toughest experience for young Deema, daughter of the Governor of Hebron of the West Bank; she was arrested on charges of attempt to stab against Israelis.

Deema says, "The first investigator to interrogate me told me that they would punish me with a life sentence, and when I asked him why, he said he did not know. Later, another Israeli investigator interrogated me and asked me whether I supported Fateh or Hamas. So, I asked him about the meaning of Fateh and Hamas!"

Reports and Investigations of the Issue:

This issue also includes a number of varied and special reports, such as:

"Women without Borders" Corner

focuses on Mrs. Mehriban Aliyeva, The First Lady of Azerbaijan for she is a great example for the successful woman both inside and outside her country.

The report mentions, "Member of the Parliament and First Lady of Azerbaijan, Mehriban Aliyeva, does not only serve her country by presenting a bright image for the educated Muslim women through her foreign roles, but also by taking an active role inside her country through the civil society initiatives as well as her political role as an active member of the Parliament. She also serves her country through her Charity, Azerbaijani Culture Friends Foundation, founded in 1995 so as to introduce the heritage of her country to the world."

In 2004, she took a new step in this path by establishing the Heydar Aliyev Foundation. The foundation was named after the national leader for the Azerbaijani people. Through this foundation, she was able to make a lot of contributions to the development of the society, economy, and culture. President of Heydar Aliyev Foundation became a designated Goodwill Ambassador for the United Nations Educational, Scientific and Cultural (UNESCO) and for the Islamic Educational Scientific and Cultural Organization (ISESCO).

"Women in the Crowd" Corner narrates the stories of three young girls who were violated when they

the pretext of protection; while, in fact, creating a family requires efforts beyond these young girls' abilities.

A report entitled, "From Baby Blankets to Wedding Dresses, A Violation Endangering Girls" illustrates, "When one wants to buy a toy for a child, they are immediately asked whether it is for a boy or a girl. Even, Kinder Surprise Egg has been differentiating for a while; also, when people are preparing for a newborn, if it is a

girl, they buy as little as possible. Moreover, the doctors hesitate to announce the sex of the baby if it is a girl by pretending that the ultrasound is not clear enough to identify the sex."

This discrimination and violation, practiced against girls since their childhood, are notably increasing; girls under 18 years old are forced to get married under the pretext of protecting their honor, as if parents have lost their role in this matter. Consequently, girls are left vulnerable for the husband or his family's violence with the excuse that they are still young and need to learn how to do their chores in the house.

Despite the numerous studies and researches that have cautioned about the risks of the gender-based violence or the early marriage, a lot of families, some even have taken part or participated in conducting these studies or have held educational workshops, still practice violence against girls and marry them off early.

In case these risks occurred, girls are taken to mental clinics or they are convinced to resume their studies. They are assured that their education is a weapon they must hold on to. They are also required to excel in order for their families to brag about them among relatives and in-laws.

Another article sheds light on the story of the youngest female detainee in the world who spent 75 days in the Israeli prison.

The report quotes, "I remember that day very well; I was sick, so I left school early. I looked for my mom in the house, but did not find her. And since she had told me earlier that she was going to my grandfather's land, I stormed out of the

house so as to catch her there. My grandfather's land is very close to Karmei Tzur Settlement which I passed by on my way. One of its guards stopped me when I had reached a main road not far from the settlement. I had a high fever, and I was disoriented."

Deema Al Wawey, 12 years old, resumes after a pause, "He gestured for me to stop and lay on the floor, so I did after I had put my school bag aside. He cruelly searched me, and then he vigorously pressed with his shoes on my back. After that, he called the Israeli Forces that came and arrested me."

The Key File of the Issue

The issue initiates with a critical file entitled "Parents Marry off Their Minors as A Deal to Escape Financial Hardship". The report states, "She was destined to be born to a deprived family that could barely provide its needs of food and drink. When her father decided to marry her off to her cousin, who was 2 years older than herself, she was just a young child, unaware of what was happening and unable to decide her own fate.

Asmaa says, "My father used to work inside the Green Line, and when he stopped work, our financial situation became so dire. My father could not provide the basic needs for our family, conversely to my father-in-law's perfect financial situation who works in trading. This led my father to agree to marry me off to his son even though I was still a child."

"Separating Males and Females on Dinning Tables, An Outrageous Segregation that Breaks The Family" is the title of a different report. It states, "Although they are gathered by the same four walls, they are filled with malice, hatred, and stubbornness; their hearts are burning with jealousy. These are concrete results of parents' discrimination towards their children. Injustice, inequality, and bias towards the children are mistakes a lot of parents commit, be it intentionally or unintentionally.

Al Ghaidaa documented such unjustified treatment that creates but more family disputes within the same house.

Another report within the Key File addresses the conditions of people with disabilities, their complaints due to the lack of support for their issues, and how they are torn between isolation and the defy to prove themselves and their abilities.

A diverse report sheds light on the severe mental and health impacts of early marriage. The report regards this as the step that transforms little girls who are barely 18 years old into housewives. They are denied of their childhood and their right to play, and overnight, they found themselves forcefully challenged by the burdens and responsibilities of marriage.

Their mental and health problems increase in light of absence of laws which do not exempt their childhood from such a commitment that has no consideration for their weakness.

This prison, as some would refer to such marriage, has strangled young girls when their lives became but a suffering owning to the responsibilities they were overburdened by with

A Summary of Al Ghaidaa Magazine

This issue of Al Ghaidaa Magazine contains a varied collection of investigations, articles, and reports that shed light on matters related to gender-based violence, reproductive health, diverse women's rights, as well as the challenges women face in a society that is legally, mentally, and socially unprepared to fully and properly accept their roles.

In the next few pages, we present a summary in English language for both our readers and foreign readers so as to follow the articles published on our pages.

الغيداء

Al-Ghaidaa

رؤية المركز:

مركز شئون المرأة هو مركز نسوى للمعرفة والمعلومات يلعب دورا رياديا في تمكين النساء ومناصرة حقوقهن والمساواة في عملية التنمية المستدامة الفلسطينية.

رسالة المركز:

مركز شئون المرأة هو جمعية أهلية نسويه مستقلة غير ربحية تهدف إلى تمكين النساء ومناصرة حقوقهن والمساواة من خلال برامج بناء القدرات والأبحاث وبرنامج المناصرة انسجاما وانطلاقا من مبادئ حقوق الإنسان والتي تشمل المسئولية وحكم القانون والشفافية والتسامح والعدالة والمساواة وعدم التمييز و المشاركة والتمكين للفئات المهمشة.

الأهداف الإستراتيجية للمركز:

المساهمة في تعزيز بناء القدرات لطاقم مركز شئون المرأة والمؤسسات النسوية والنساء في المناطق المهمشة في قطاع غزة وتعزيز التثقيف والوعي حول المرأة والجندر.

المساهمة فى تحسين عملية اتخاذ القرارات المبنية على المعرفة والخاصة بالمرأة والمساواة الجندرية.

المساهمة في تعزيز حساسية المجتمع المحلي تجاه حقوق المرأة والعدالة الجندرية ودور المرأة في عملية التنمية المستدامة الفلسطينية.

برامج المركز:

برنامج بناء القدرات.

برنامج الأبحاث والمعلومات.

برنامج المناصرة والضغط

Vision:

WAC is a women knowledge-based organisation playing a leading role in empowering women, advocating women›s rights and gender equality in the Palestinian sustainable development process.

Mission:

WAC is an independent non-governmental non-profit women organization aims at empowering women, advocating women's rights and gender equality through capacity building and training program, information and research program and advocacy program based on human rights principles which include accountability and law, transparency, forgiveness , justice and equality, non-discrimination, participation and empowering marginalized categories.

Strategic Goals:

To contribute in strengthening the capacity building of WACs staff, local women CBOs and women in marginalized areas in the Gaza strip and enhance women and gender›s awareness.

To contribute in enhancing decision making process based on knowledge; especially women and gender equity.

To contribute in enhancing local community sensitization towards women's rights, gender justice and the role of women in the sustainable development process.

WAC's programs:

1. Capacity Building program
2. Research and Information program
3. Advocacy program

في القدس

مرَرْنا عَلى دارِ الحبيب فرَدّنا عَنِ الدارِ قانونُ الأعادي وسورُها

فَقُلْتُ لنفسي رُبما هِيَ نِعْمَةٌ فماذا تَرَى في القسِ حينَ تَزُورُها

تَرَى كُلّ ما لا تستطيعُ احتِمالَهُ إذا ما بَدَتْ من جَانِبِ الدّرْبِ دورُها

وما كلُّ نفسٍ حينَ تَلْقَى حَبِيبَها تُسَرُّ ولا كُلُّ الغِيابِ يُضِيرُها

فإن سرّها قبلَ الفِراقِ لِقاؤُه فليسَ بمأمونٍ عليها سرُورُها

متى تُبْصِرِ القسَ العتيقةَ مَرّةً فسوفَ تراها العَيْنُ حَيْثُ تُدِيرُها

للشاعر الفلسطيني/تميم البرغوثي

www.wac.ps